www.quranonlinelibrary.com

السبيل الموثق

في

شرح منظومة عزو الطرق

تأليف

الشيخ / عبد العزيز منصور عبد العزيز

مقرئ القراءات العشر الصغرى والكبرى والزوائد

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله:

(يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾).

أما بعد: فإن أصدقَ الحديث كتابُ الله، وخيرَ الهدي هديُ محمدٍ – ﷺ – وشرَّ الأمور محدثاتُها وكلَّ محدثةٍ بدعة ، وكلَّ بدعةٍ ضلالة.

وبعد: فهذا شرحٌ مُطوَّلٌ على منظومة : (عزو الطرق) للعلامة محمد بن أحمد المتولي - رحمه الله - وهي في عزو أوجه الخلاف للقراء العشرة إلى طرقها ، وإلى الكتب التي وردت منها هذه الأوجه.

ترجمة الناظم

هو الإمام العلامة المحقق : محمدُ بنُ أحمدَ بنِ الحسنِ بنِ سليمانَ ، والمشهورُ بين الناس بـ : (المُتولِّي) ، شيخُ القراء والإقراء بالديار المصرية في وقته ، وقد لُقِّب بـ : (خاتمة المحققين) و(ابنِ الجزري الصغير) رحمه الله تعالى رحمة واسعة .

وُلد العلامة المتولي سنة ثمان وأربعين ، وقيل تسع وأربعين ، وقيل خمسين ، ومائتين بعد الألْف من الهجرة ، والراجح أنه سنة : (١٢٤٨ هـ ١٨٣٢م) ، وكان مولدُه بـ : (خُط الدرب الأحمر) بالقاهرة – رحمه الله – .

وكان – رحمه الله – ضريرًا (مكفوفَ البصر) بصير القلب ، وقيل كان مبصرًا في صغره ، فلعله أضرَّ بسبب مرضٍ نزل به .

وكان من أبرز صفاته : التواضع ، واتهام النفس بالعجز والتقصير ، مع عدم التعالي وحب الظهور ، و ضمَّ إلى ذلك الخلقِ السامي العزةَ المحمودة ، و جمَّل ذلك كلَّه بحسن الخلق والسماحة والعفو ، ويَروي الشيخُ الزيات عن الشيخ الهنيدي تلميذ الشيخ المتولي : أنه انقطع عن القراءة عن الشيخ المتولي فترة بسبب وفاة والده ، فلما رجع سأله الشيخ المتولي عن عدم مجيئه فيما مضى ، فاعتذر الهنيدي بأن لا مال يعطيه للشيخ جزاء القراءة عليه ، فقال الشيخ المتولي : «نحن كالملوك لا نطلب ولا نرد ».

و اشْتُهِرَ عن الشيخ المتولي ما يدل على صلاحه وفِراسته ، وجاءت الأخبار الكثيرة بذلك ، فمن ذلك ما قاله الشيخ الضباع : « كنتُ غلامًا لا أزال أحفظ القرآن ، و كان الشيخ المتولي شيخًا للمقارئ ، فكانت وصيته لابن أخته – الشيخ حسن الكتبي – أن اعتنِي بتحفيظ هذا

الغلام القرآن ، و علِّمه القراءات ، و حَوِّل إليه كتبي بعد مماتي ، قال: «فكأن الشيخ كان يعلم أن سيتحمل هذا الغلام في مستقبل أيامه تبعات مشيخة المقارئ ».

و كان الشيخ رجَّاعًا إلى الحق متى استبان له.

ومن سماته الظاهرة : قوةُ الحافظة وسعة الإطلاع و القدرة الفائقة على الإقراء والتأليف نثرًا و نظمًا ، يلمس ذلك من وقف على إنتاجه الغزير في التأليف لاسيما في فتح الكريم و شروحه ، و عزو الطرق ، وقال الشيخ الهنيدي تلميذ الشيخ : « إنه كان يقرأ على الشيخ المتولي في دار الكتب في علم القراءات و المتولي يعد بسبحة في يده ، فإذا فرغ الهنيدي من القراءة ، نظم المتولي ما سمع في الحال ».

وقال الهنيدي : « كان الشيخ المتولي جالسًا في الأزهر يُقْرِئ القرآن ، فجاءه أحد العلماء ؛ لكي يُعَجِّزَه ، فسأله عن عدة مسائلَ في العلوم الشرعية والعربية ، والمتولي يسمع ما يُلقَىٰ عليه من الأسئلة ، فلما انتهى قال له المتولي : « أجيبك نثرًا أو نظمًا ؟ فبهت السائل ».

فهذه بعض الأخلاق والشمائل الحميدة ، والمثل والقيم النبيلة ، التي تحلَّى بها ، وسعى إليها ، ولقد أهلته لمكانة علمية عالية وأكسبته ثناءً حسنًا في الدنيا ، وأسأل الله يرفع قدره ، ويتقبل سعيه ، ويسكنه الفردوس الأعلى من الجنة ، اللهم آمين .

مكانته العلمية و ثناء العلماء عليه :-

لما أتمَّ الإمام المتولي حفظ القرآن الكريم التحق بالأزهر فتعلم العلوم الشرعية والعربية ، ثم اهتم بعلم القراءات خاصة اهتمامًا بالغًا ، فحفظ متون التجويد والقراءات : « المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه » ، و«تحفة الأطفال » في التجويد ، و«الشاطبية في القراءات السبع »، و«الدرة في القراءات الثلاث المتمة للعشر »، و«الطيبة في القراءات العشر الكبرى » ، و«عقيلة أتراب القصائد في علم الرسم » ، و« النهاية في القراءات الشاذة » ... إلخ .

واشتغل بتلقي القراءات وتلقينها والتأليف فيها حتى فاق أقرانه ، انتهت إليه مشيخة المقارئ والإقراء بالديار المصرية سنة (١٢٩٣هـ - ١٨٧٦م) .

ومما اكتسبه من مكانة عالية ؛ أن الشيخ محمد نصر والجريسي الكبير اللذين قرآ على الدُّرِّي شيخ المتولي ، قرآ أيضًا على المتولي نفسِه ، وهما من كبار علماء القراءات آنذاك ، وممن قرأ عليه أيضًا واستفاد منه : محمد البنا ، ورضوان المخللاتي ، وهما من أقرانه ، ومن العلماء المبرزين في القراءات وغيرها .

ولأجل تلك المكانة العلمية للمتولي لقيت مؤلفاته عناية العلماء وطلاب العلم منذ وقته وحتى الآن ، فإن العمل في مصر وفي غالب البلاد الإسلامية كمكة والمدينة على تحريراته على الطيبة في القراءات العشر ، و كان القراء في مصر يرون أن القارئ لا يعتبر مُحيطًا بعلم القراءات ومتصديًا لها حتى يحفظ الشاطبية ، والدرة ، والطيبة ، وتحريرها والفوائد المعتبرة في القراءات الأربع الزائدة على العشرة للمتولي .

ولم يكن المتولي -رحمة الله - من كبار علماء القراءات فحسب ، بل كان أيضًا مشاركًا في العلوم الشرعية والعربية كذلك ، وله رسالة في التفسير -كما سيأتي ذكرها في كتبه - وله شعر جيد ، فالحاصل أن المتولي -رحمه الله - له مكانة علمية عَلِيَّة في عصره وبعد عصره ، وبخاصة في علم القراءات .

قال عنه الشيخ عبد الفتاح المرصفي :

« كان واسعَ الحفظ والاطلاع ، شديد الضبط للقراءات المتواترة والشاذة ، ومحيطاً بعلوم الرسم والضبط والفواصل ، على دراية فائقة بمذاهب القراء والرواة والطرق.

التحق بالأزهر الشريف بعد أن حفظ القرآن الكريم ، وحصَّل كثيراً من العلوم العربية والشرعية ، وحفظ متون التجويد والقراءات والرسم والضبط والفواصل ، كالمقدمة

الجزرية ، وتحفة الأطفال ، والشاطبية ، والدرة ، وطيبة النشر ، والعقيلة ، وناظمة الزهر وغيرها ، كتحرير الطيبة في أكثر من طريق ، وتلقى القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة ثم من طريق طيبة النشر ، وكذلك القراءات الأربع الزائدة على العشر على علاَّمة وقته خاتمة المحققين السيد أحمد الدرِّي المالكي الشاذلي المعروف بالتهامي »[١] .

شيوخه :

حَصَّل الشيخ كثيرًا من العلوم الشرعية و العربية ، وذلك بعد أن حفظ القرآن الكريم درس على كثير من علماء الأزهر ، وأخذ القراءات عن شيخين ، هما :

١- الشيخ يوسف البرموني :-

قرأ عليه المتولي القراءات من طريقي الشاطبية والدرة من أول القرآن إلى آخر الحزب السابع من القرآن الكريم ، ثم أجازه بالقراءات العشر جميعها ، والظاهر أن البرموني من علماء القرن الثالث عشر الهجري ؛ لأنه زميل الدري التهمامي .

٢- الشيخ أحمد الدري التهامي :-

هو السيد أحمد بن محمد الدري (بضم الدال) الشهير بالتهامي ، أزهري ، مالكي المذهب ، و يُعتبر من علماء القرن الثالث عشر الهجري ، وكان حيًّا سنة (١٢٦٩هـ) وفي (فتح الكريم) للشيخ المتولي ما يدل على أن الشيخ الدري قد تُوفي قبل الفراغ منه ، حيث قال الشيخ المتولي في آخر الفتح :-

وأكبر رضوان و أوسع رحمة على شيخنا الدري التهامي أرسلا

إذ تعارف الناس على أن الميت إذا ذُكر تُرُحِّمَ عليه خاصة ، وقلَّما يَذكر المتولي شيخَه الدري بلا ثناء أوترحم ، و لعل المتولي خصه بذلك دون غيره من شيوخه ، لطول ملازمته

[١] - بتصرف يسير من كتاب : (هداية القاري في تجويد كلام الباري) .

له ، والإكثار من الأخذ عنه ، قرأ الدري القراءات العشر بمضمن الشاطبية والدرة ثم الطيبة على الشيخ أحمد سلمونه ، و قرأ عليه أيضًا القراءات الأربع الزائدة على القراءات العشر وأخذ عنه عدة كتب في القراءات والتجويد والرسم وعد الآي ، وهي : إتحاف فضلاء البشر ، والدرة ، والشاطبية ، والطيبة ، والعقيلة والمقدمة الجزرية والناظمة والنشر.

وأخذ الشيخ المتولي عن الشيخ الدري كل ما أخذه عن الشيخ سلمونه مما ذُكر آنفًا ، وقرأ المتولي على الدري القراءات العشر بمضمن الطيبة ختمتين ، وللدري تلاميذ غير المتولي منهم : محمد عبده السرسي ، ومحمد العقاد وهما شيخا رضوان المخللاتي ، ومنهم عبد الله العايدي الكفراوي ، والجريسي الكبير ، ومحمد مكي نصر.

قال الشيخ عبد الفتاح المرصفي:

«واشتغل - المتولي – بالإقراء والتأليف فأجاد وأفاد وله زهاء الأربعين مصنفـًا في القراءات وغيرها من علوم القرآن كالتجويد والرسم والضبط والفواصل نذكر منها:

١ – فتح الكريم في تجويد القرآن العظيم .

٢– فتح الرحمن في تجويد القرآن .

٣– سفينة النجاة فيما يتعلق بقوله تعالى حاشا لله.

٤ – رسالة في مذهب القراء السبعة في ياءات الإضافة والزوائد.

٥ – تحقيق البيان في عد آي القرآن .

٦ – توضيح المقام في أحكام الوقف لحمزة وهشام .

٧– إتحاف الأنام شرح توضيح المقام ، وهو شرح على النظم السابق.

٨– الوجوه المسفرة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر .

٩– منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصري حفصـًا عن عاصم الكوفي .

١٠- فتح المعطي وغنية المقري شرح به المنظومة المتقدمة .

١١- منظومة في بيان الفواصل المختلف فيها بين أهل العدد.

١٢- منظومة دالية في أوجه (الآن) لورش .

١٣- منظومة دالية في أوجه (الآن) لورش أطول من السابق .

١٤- رجزية في بيان ما خالف فيه قالون ورشـًا من طريق الشاطبية .

١٥- الكوكب الدري في قراءة أبي عمرو البصري ، نظم فيها ما خالف فيه أبوعمرو البصري حفصـًا من طريق الشاطبية.

١٦- فتح المجيد في قراءة حمزة من طريق القصيد .

١٧- اللؤلؤ المنظوم في بيان جملة من المرسوم .

١٨- رجزية في بيان أوجه التكبير. من طريق الإمام ابن كثير.

١٩- منظومة رجزية سماها «الواضحة » في تجويد الفاتحة.

٢٠- شرح الواضحة في تجويد الفاتحة.

٢١- فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم ، من طريق المنصوري.

٢٢- الفوز العظيم شرح فتح الكريم المذكور.

٢٣- الدرر الحسان في تحرير أوجه القرآن.

٢٤- شرح الدرر الحسان في تحرير أوجه القرآن المسمى بفتح الرحيم الرحمن.

٢٥- الشهاب الثاقب "الغاسق الواقب" في بيان طرق الأزرق ومذاهب الغنة عنه.

٢٦- البرهان الأصدق والصراط المحقق في منع الغنة للأزرق.

٢٧- رسالة في الهمزتين من كلمة ومن كلمتين للقراء العشرة.

٢٨- جواهر القلائد في مذاهب العشرة في ياءات الإضافة والزوائد.

٢٩- الفوائد المعتبرة في قراءات الأربعة بعد العشرة .

٣٠- موارد البررة على الفوائد المعتبرة .

٣١- فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم من طريق الأزميري.

٣٢- الروض النضير "شرح عليه" من أنفس المخطوطات.

٣٣- "تهذيب النشر" اختصر فيه النشر لابن الجزري .

٣٤- إيضاح الدلالات في إثبات القراءات.

٣٥- رجزية في بيان مآخذ أوجه القراءات وهي المعروفة «بعزو الطرق» .

٣٦- التنبيهات في شرح أصول القراءات ، وغيرها.

وقد أخذ عن المُترجم له القراءات والتجويد عالمٌ كثيرٌ وجمٌّ غفيرٌ يخطئهم العد ، وكلهم علماء أجلاء ، يشار إليهم بالبنان ، منهم:

١- الشيخ محمد البنا.

٢- الشيخ أحمد شلبي.

٣- الشيخ مصطفى شلبي.

٤- الشيخ عبد الرحمن الخطيب الشعار.

٥- الشيخ حسن الجريسي الكبير.

٦- الشيخ حسن عطية.

٧- الشيخ محمد المغربي.

٨- الشيخ عبد الفتاح هنيدي وهو شيخ شيخنا العلامة "الزيات".

٩- الشيخ حسن خلف الحسيني وهو عم وشيخ العلامة محمد علي خلف الحسيني المالكي شيخ القراء والإقراء بالديار المصرية الأسبق.

١٠- الشيخ محمد الحسيني.

١١- الشيخ محمد الغزولي.

١٢- الشيخ حسن يحيى الكتبي المعروف بصهر المتولي.

١٣- الشيخ خليل غنيم الجنايني وهو شيخ شيخنا العلامة الزيات أيضاً وغيرهم»

وبعد حياة حافلة مليئة بالخدمات الجليلة لكتاب الله العزيز فاضت روح المُترجَم إلى بارئها في ليلة الإثنين سنة (١٣١٣هـ) ثلاث عشرة وثلثمائة وألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأسنى التحية ، ودُفن بالقرافة الكبرى بالقاهرة ، بالقرب من باب الوداع ، تغمده الله برحمته ، وأورده موارد عفوه ، آمين »[١] . اهـ .

[١] - هداية القاري : (٢ / ٦٩٨ – ٦٩٩) بتصرف يسير ، ومع بعض الزيادات .

المقدمة

أقولُ بعدَ حمدِ ذي الجلالِ	١	مصلياً على النبيْ والآلِ
إنَّ كتابَ ربِّنا عزَّ وجلْ	٢	نورٌ ومِن نورٍ على نورٍ نزلْ
وقدْ سألتُ اللهَ أن ينفعني	٣	بسرِّه فضلاً وأن يهديني
لنظمِ أوجهٍ تراها مُسندَه	٤	جُد ربِ بالقبولِ والمساعدةْ

أقولُ بعدَ حمدِ ذي الجلالِ	١	مصلياً على النبيْ والآلِ

أقولُ بعدَ حمدِ ذى الجلالِ مصلياً على النبىْ والآلِ

إنَّ كتابَ ربّنا عزَّ وجلْ نورٌ ومِن نورٍ على نورٍ نزلْ

بدأ الناظم – رحمه الله – بحمد الله تعالى ؛ اقتداءً بالقرآن الكريم ؛ حيث افتتح الله عز وجل كتابه بالحمد في قوله تعالى : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، وتأسيًّا بالنبي ﷺ ؛ حيث كان يبدأ خطَبهُ ورسائله ﷺ بحمد الله تعالى ، ثم ثنَّى الناظم بالصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله ﷺ .

إنَّ كتابَ ربِّنا عزَّ وجلْ	٢	نورٌ ومِن نورٍ على نورٍ نزلْ

أشار الناظم في هذا البيت إلى أن كتاب – الله عز وجل – نورٌ ، وهذا فيه إشارة إلى قوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢﴾ (الشورى).

وأشار أيضًا إلى أنه نزل من نور ، يشير بذلك إلى قوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ... ﴾ سورة النور.

وأشار كذلك إلى أن القرآن نزل على نور ، وهو النبيُّ ﷺ ، وذلك إشارة إلى قوله تعالى : ﴿قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ١٥﴾.

وقدْ سألتُ اللهَ أن ينفعني	٣	بسرِّه فضلاً وأن يهديني

ثم سأل اللهَ بفضله أن ينفعه بالقرآن الكريم ، وأن يهديه إلى الصراط المستقيم ، وإلى نظم ما أراد ؛ أي : أن ييسر له هذا العمل ، وأن يوفقه إلى إتمامه.

لنظمِ أوجهٍ تراها مُسندَه	٤	جُد ربِ بالقبولِ والمساعدةْ

لما شرع الناظم في هذا النظم المبارك ، لجأ إلى الله تعالى وسأله أن يعينه على هذا العمل ، الذي لا يتقنه ولا يحسنه إلا العلماء المحققين الذين وهبهم الله تعالى القدرة على النظم ، خاصة إذا كان النظم في التحريرات أو العزو .

وكما لا يخفى على أحد أن النظم أصعبُ بكثير من النثر ؛ لأن النظم يقيدُ صاحبه بقوافي وبحور ، لها تفعيلات خاصة لكل بحر منها ، مع الاختصار ، وحسن العبارة ، بخلاف النثر ، فلا يحتاج لذلك .

ثم يُضاف إلى هذه الصعوبات ، صعوبة المادة العلمية نفسها ؛ حيث إن أصعب ما في القراءات العشر الكبرى هو التحريرات ، وأصعب منها العزو ، فهو أصعب شيء يتعلق بالقراءات العشر الكبرى .

ولكن الله – تعالى – وفق العلامة المتولي إلى تيسير هذا العلم ، وتقديمه لأهل القرآن في أسلوب سلس ، وعبارات سهلة .

- والأوجهُ التي أرادها العلامة المتولي بقوله : (لنظمِ أوجهٍ تراها مُسندَه) ، هي الأوجهَ الخلافية ؛ أي التي اختلفت فيها الطرق عن القراء العشرة .

– فالأوجه الواردة عن القراء العشرة ، والتي نقرأ بها من طريق الطيبة ، نوعان :

النوع الأول : أوجهٌ متفق عليها . النوع الثاني : أوجهٌ مُختلف فيها .

فالأوجهُ المتفق عليها : لا تحرير فيها ، ولا تدخل في هذا العزو .

والأوجهُ المختلف فيها : هي التي أرادها الناظم ، وهي التي يتناولها المحررون في التحريرات والعزو ، وهي الأوجه التي اختلفت فيها الطرق عن الراوي .

مثال ذلك : وجه الإشباع في المدَّين معًا : للأزرق ، والنقاش ، وحمزة :

فأما الأزرق وحمزة : فلا تحرير لهما على هذا الوجه ؛ لأن جميع الطرق عنهما بالإشباع وجهًا واحدًا ، بلا خلاف .

أما النقاش : فيُحرر له على هذا الوجه ؛ لأن الإشباع له من بعض الطرق ، وباقي الطرق بالتوسط ، فحينئذٍ يُحرر له على التوسط والإشباع معًا .

تمهيد

العزو لغة هو: النسبة والإسناد .

العزو اصطلاحًا : هو نسبة الأوجه المُختلف فيها إلى طرقها ، وإلى الكتب التي وردت منها .

أقول : عزوتُ وجه إشباع البدل للأزرق من كتاب التبصرة ؛ أي : نسبته إليه .

قال ابن منظور : « وعَزَا الرجلَ إِلَى أَبِيهِ عَزْوًا: نَسَبَهُ، قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: «وعَزَاه إِلَى أَبيه عَزْيـًا نَسَبه »، وَإِنَّهُ لحَسَنُ العِزْيَة؛ عَنِ اللِّحْيَانِيِّ. يُقَالُ: عَزَوْتُه إِلَى أَبيه وعَزَيْتُه . وعَزَا فلانٌ نفسَه إِلَى بَنِي فلانٍ يَعْزُوها عَزْوًا وعَزَا واعْتَزَى وتَعَزَّى، كُلُّهُ: انتَسَب، صِدْقـًا أَو كَذبـًا، وانْتَمى إِلَيْهِمْ مِثْلُهُ ... »[١] . اهـ .

والطرق : جميع طريق ، والطريق : هو كل مَن أخذ عن الراوي وإن نزل ، فكل مَن أخذ عن الراوي ونقل عنه يُسمى طريقًا مهما نزل.

والطرق نوعان :

- طرق نقلية تدوينية : وهي التي نقلها أصحاب الكتب ودوَّنوها في كتبهم.
- طرق نقلية غير تدوينية : وهي الطرق التي قرأ بها أصحاب الكتب وغيرُهم ، ولكنها لم تُدوَّن في الكتب ؛ لذا لا نجدُها مسندة من الكتب ، وهي الطرق التي يسميها بعض العلماء بـ : الطرق الأدائية ، وهذه التسمية فيها نظر .

---

[١] – لسان العرب : مادة (عزا) بتصرف يسير .

مثال على الطرق التدوينية من كتاب التيسير:

رواية ابن ذكوان من طريق التيسير :

قال الإمام الداني :« وقرأتُ بها القرآن كله على عبد العزيز بن جعفر الفارسي المقرئ، وقال لي: قرأت بها على أبي بكر محمد بن الحسن النقّاش ، وقال: قرأت بها بدمشق على أبي عبد الله هارون بن موسى بن شريك الأخفش ، ورواها الأخفش عن عبد الله بن ذَكْوان ».

فهذه طرق نقلية تدوينية ، نقلها الإمام الداني في كتابه التيسير ، ودونها فيه ، وهذا هو الأصل في هذه الطرق ، وهو الأكثر فيها كذلك .

مثال على الطرق التي لم تُدون في الكتب (الأدائية) من كتاب النشر:

قال الإمام ابن الجزري في النشر في ذكر طرق أبي نشيط عن قالون:

«**طَرِيقُ الدَّارَقُطْنِيِّ عَنِ الْقَزَّازِ:** وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْهُ قَرَأْتُ بِهَا عَلَى ابْنِ اللَّبَّانِ، وَقَرَأَ عَلَى ابْنِ مُؤْمِنٍ، وَقَرَأَ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ غَزَالٍ، وَقَرَأَ عَلَى الشَّرِيفِ الدَّاعِي، وَقَرَأَ عَلَى ابْنِ الْكَال، وَقَرَأَ عَلَى الْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْحَدَّادِ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْفَضْلِ الْبَاطِرْقَانِيِّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا الْحَافِظُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَقَرَأَ هُوَ وَصَالِحُ بْنُ إِدْرِيسَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ ذُؤَابَةَ الْبَغْدَادِيِّ الْقَزَّازِ ... ».

وقد يُطلق على الكتب أيضًا طرقًا ؛ لأن أصحاب الكتب كانوا يذكرون أسانيدهم وطرقهم التي قرؤوا بها في بداية كتبهم ، فلما كانت هذه الكتب تحتوي على الأسانيد ، فلذلك قيل عنها مجازًا : طرق ، كما نقول : طريق الشاطبية والتيسير ، وهذا المصطلح استعمله ابن الجزري في النشر كثيرًا .

والمراد بـ : (عزو الطرق) في كلام الناظم ؛ أي : عزو الأوجه المُختلف فيها إلى طرقها ، وإلى الكتب التي وردت منها .

وللعزو أهمية كبيرة في علم التحريرات ؛ لأن الأصل في التحريرات هو العزو ، ولا يمكن لأي محرر أن يحرر بين وجهين مُختلف فيهما إلا بعد الرجوع إلى طرقهما ، فيبدأ بعزو كل وجهٍ إلى طريقه ، ثم بعد ذلك يذكر ما توصل إليه من التحرير بالجواز أو الوجوب أو المنع ، على حسب العزو .

فالعزو سابق على التحرير ، والتحرير نتيجة للعزو ، وإذا كان العزو صحيحًا ، كان التحرير صحيحًا ، وإذا كان العزو غير صحيح ، كان التحرير غير صحيح ولا بد ؛ لأن التحرير مترتب على العزو ، ويُستخرج التحرير من العزو ، وليس العكس.

وسيأتي معنا في النظم – إن شاء الله – أمثلةٌ كثيرٌ على عدم صحة العزو .

الكتب المُسندة في النشر عن القراء العشرة (أصول النشر)

بما أن موضوع هذا الكتاب هو شرح نظم (عزو الطرق) ، فلا بد حينئذ من ذكر هذه الطرق ؛ أعني : الطرقَ المُسندة في النشر عن القراء العشرة ، والتي يتم العزو إليها إن – شاء الله تعالى – .

وحتى نستطيع أن نرجع إلى هذه الطرق والكتب المسندة في النشر ، والتي يذكرها الإمام المتولي في هذا النظم ويعزو إليها .

وكما لا يخفى على مَن مارس هذا العلم ، أن الإمام ابن الجزري قد أخذ عن كل راوٍ من الرواة العشرين طريقين رئيسين – وهذا في الغالب الأعم – وأخذ عن كل طريق من هذين الطريقين طريقين آخرين ، فتصبح الطرق حينئذ أربعة طرق فرعية عن طريقين رئيسين ، كما قال في الطيبة:

٣٤ – وَهذِهِ الرُّوَاةُ عَنْهُمْ طُرُقُ أَصَحُّهَا فِي نَشْرِنَا يُحَقَّقُ

٣٥ – بِاثْنَيْنِ فِى اثْنيَنِ وَإِلاَّ أَرْبَعُ فَهْىَ زُهَا أَلْفِ طَرِيقٍ تَجْمَعُ

وهذه الطرق الأربعة عنها طرق فرعية أخرى كثيرة إلى أن تصل هذه الطرق الفرعية إلى أصحاب الكتب ، ثم تتفرع هذه الطرق من عند أصحاب الكتب إلى أن تصل في النهاية إلى قرابة الألف طريق .

فمن أراد أن يدرس العزو ، فلا بد أن يطلع على هذه الطرق الرئيسة ، والطرق الفرعية المأخوذة عنها ، إلى أن يصل إلى الكتب التي أسند منها الإمام ابن

الجزري هذه الطرق الفرعية ، وهي : (٣٧) كتابًا ، وهي التي تُسمى بـ : (أصول النشر) ، فهذه الكتب هي التي نعزو إليها أوجه الخلاف ، ونحرر بناء على ما في هذه الكتب .

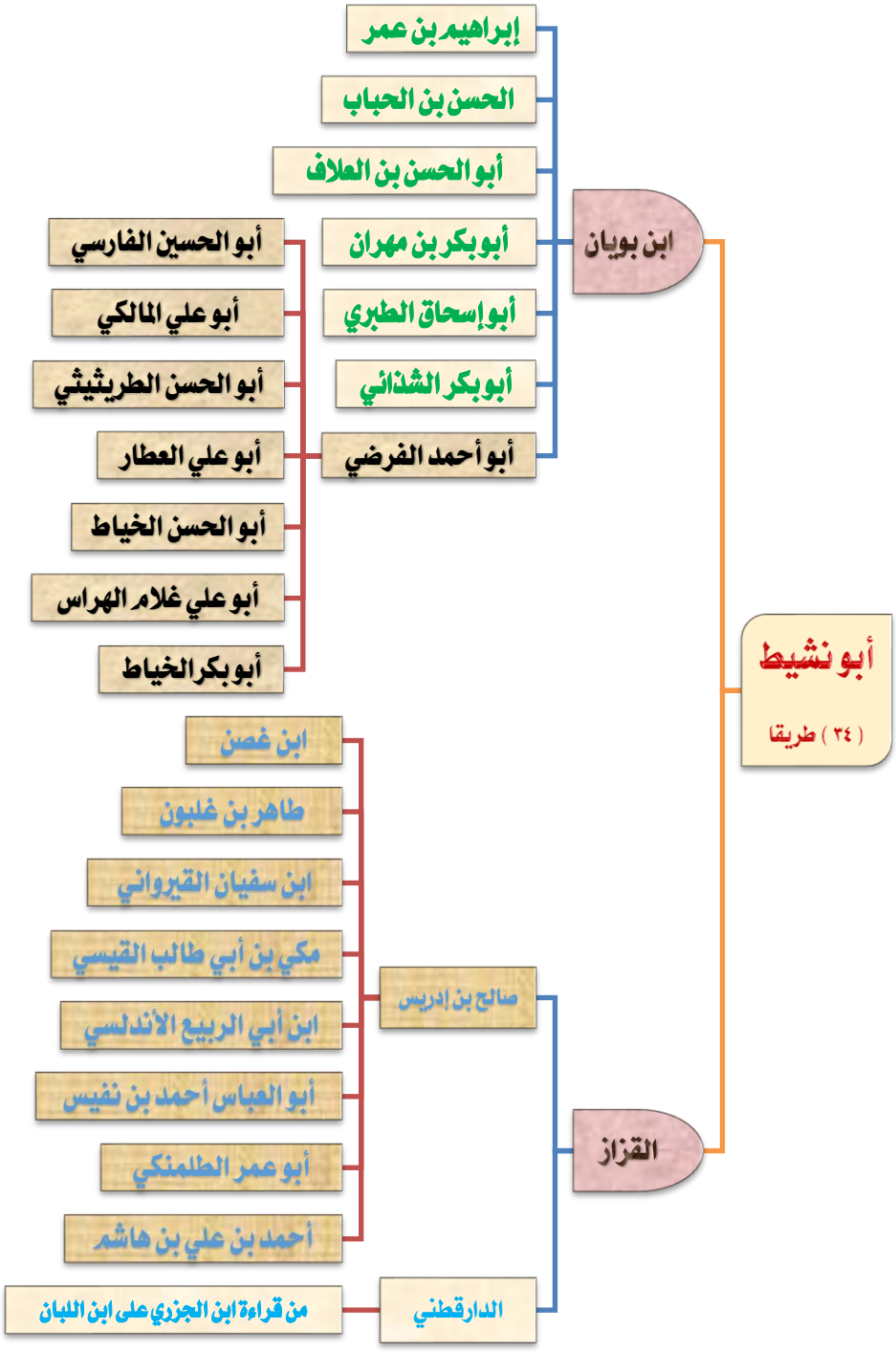
أبو نشيط
(٣٤) طريقا
ابن بويان
إبراهيم بن عمر
الحسن بن الحباب
أبو الحسن بن العلاف
أبو بكر بن مهران
أبو إسحاق الطبري
أبو بكر الشذائي
أبو أحمد الفرضي
أبو الحسين الفارسي
أبو علي المالكي
أبو الحسن الطريثيثي
أبو علي العطار
أبو الحسن الخياط
أبو علي غلام الهراس
أبو بكر الخياط
القزاز
صالح بن إدريس
ابن غصن
طاهر بن غلبون
ابن سفيان القيرواني
مكي بن أبي طالب القيسي
ابن أبي الربيع الأندلسي
أبو العباس أحمد بن نفيس
أبو عمر الطلمنكي
أحمد بن علي بن هاشم
الدارقطني
من قراءة ابن الجزري على ابن اللبان

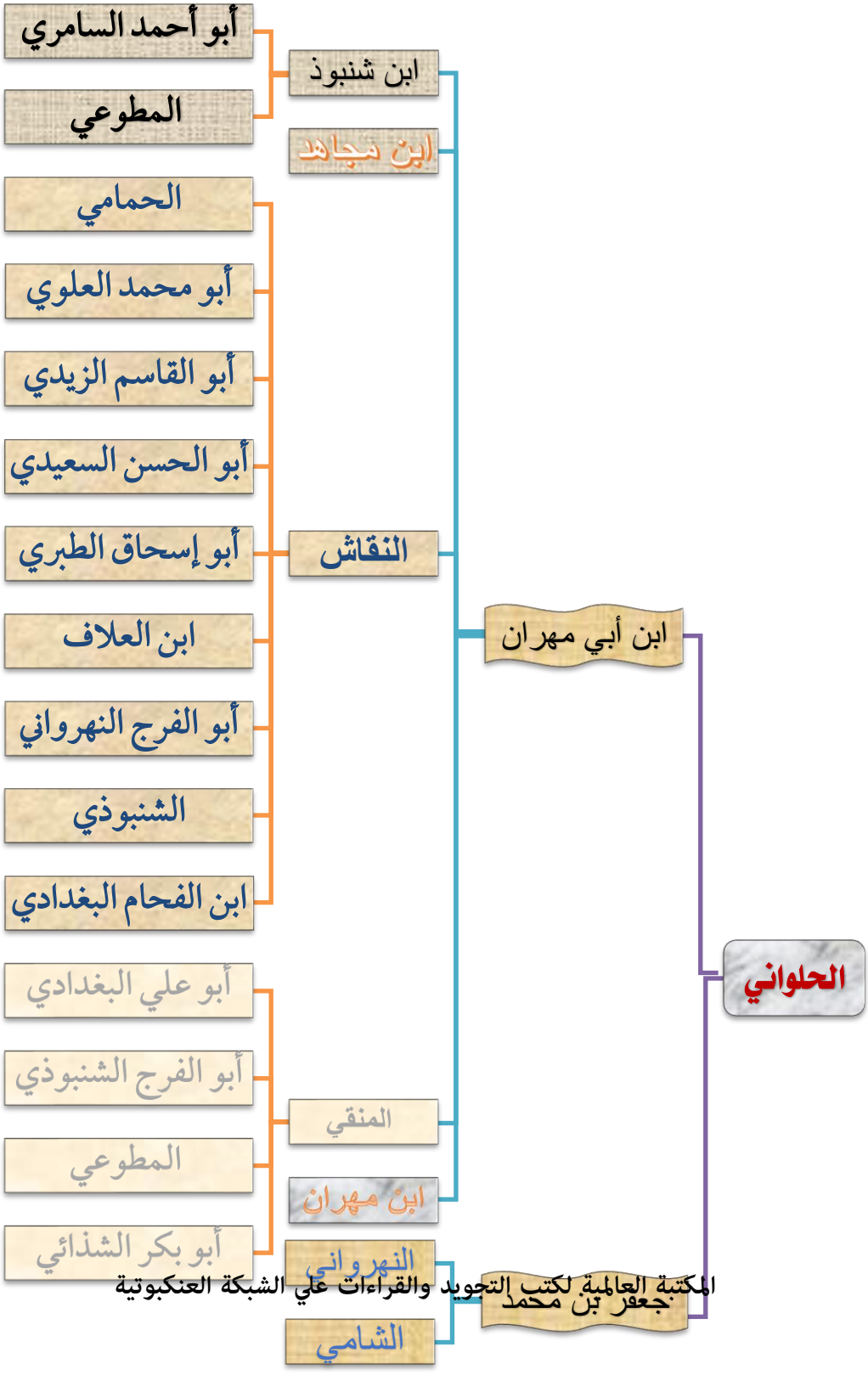

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

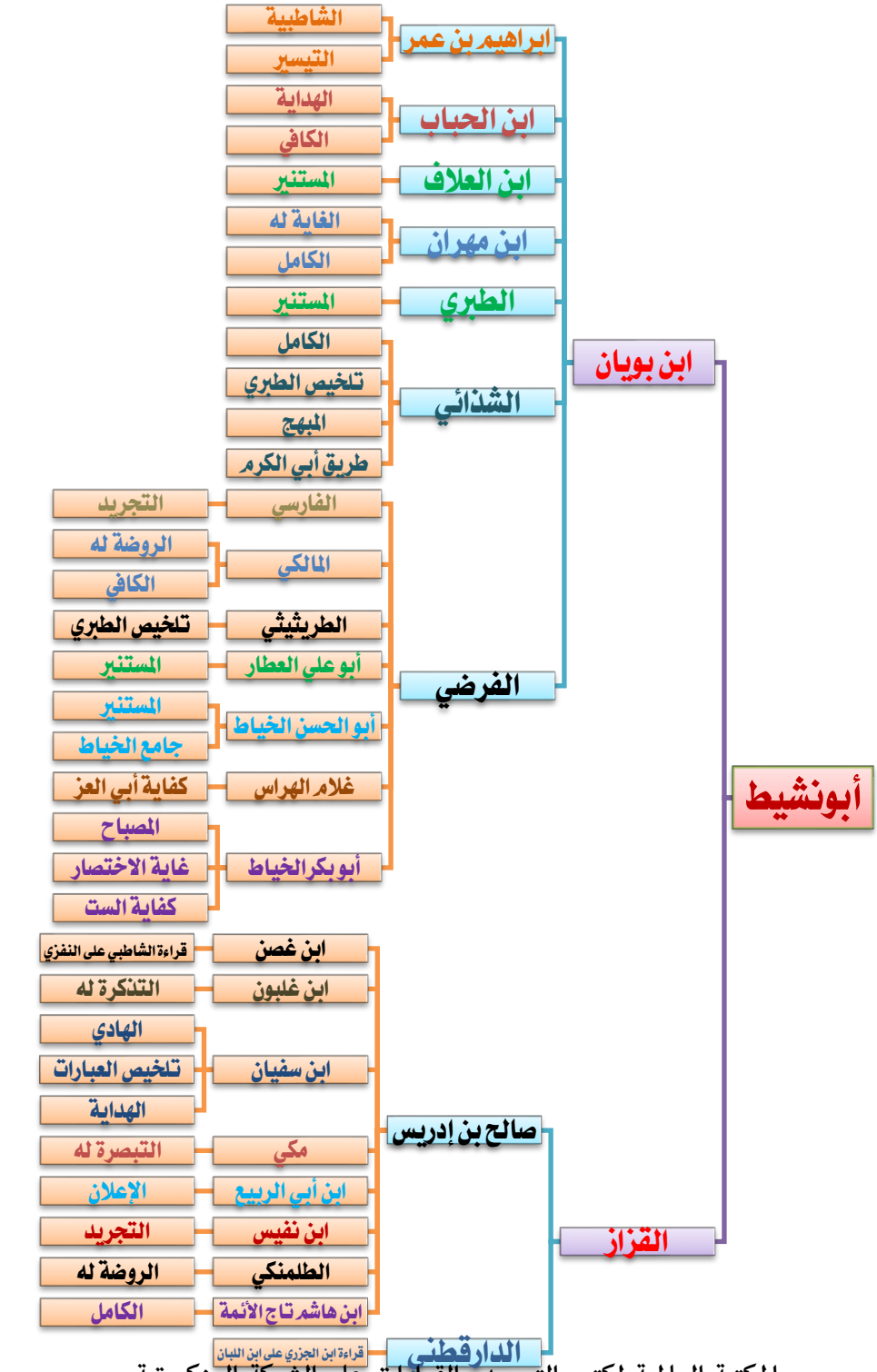
أبونشيط
ابن بويان
ابراهيم بن عمر
الشاطبية
التيسير
ابن الحباب
الهداية
الكافي
ابن العلاف
المستنير
ابن مهران
الغاية له
الكامل
الطبري
المستنير
الشذائي
الكامل
تلخيص الطبري
المبهج
طريق أبي الكرم
الفرضي
الفارسي
التجريد
المالكي
الروضة له
الكافي
الطريثيثي
تلخيص الطبري
أبو علي العطار
المستنير
أبو الحسن الخياط
المستنير
جامع الخياط
غلام الهراس
كفاية أبي العز
أبو بكر الخياط
المصباح
غاية الاختصار
كفاية الست
القزاز
صالح بن إدريس
ابن غصن
قراءة الشاطبي على النفزي
ابن غلبون
التذكرة له
ابن سفيان
الهادي
تلخيص العبارات
الهداية
مكي
التبصرة له
ابن أبي الربيع
الإعلان
ابن نفيس
التجريد
الطلمنكي
الروضة له
ابن هاشم تاج الأئمة
الكامل
الدارقطني
قراءة ابن الجزري على ابن اللبان

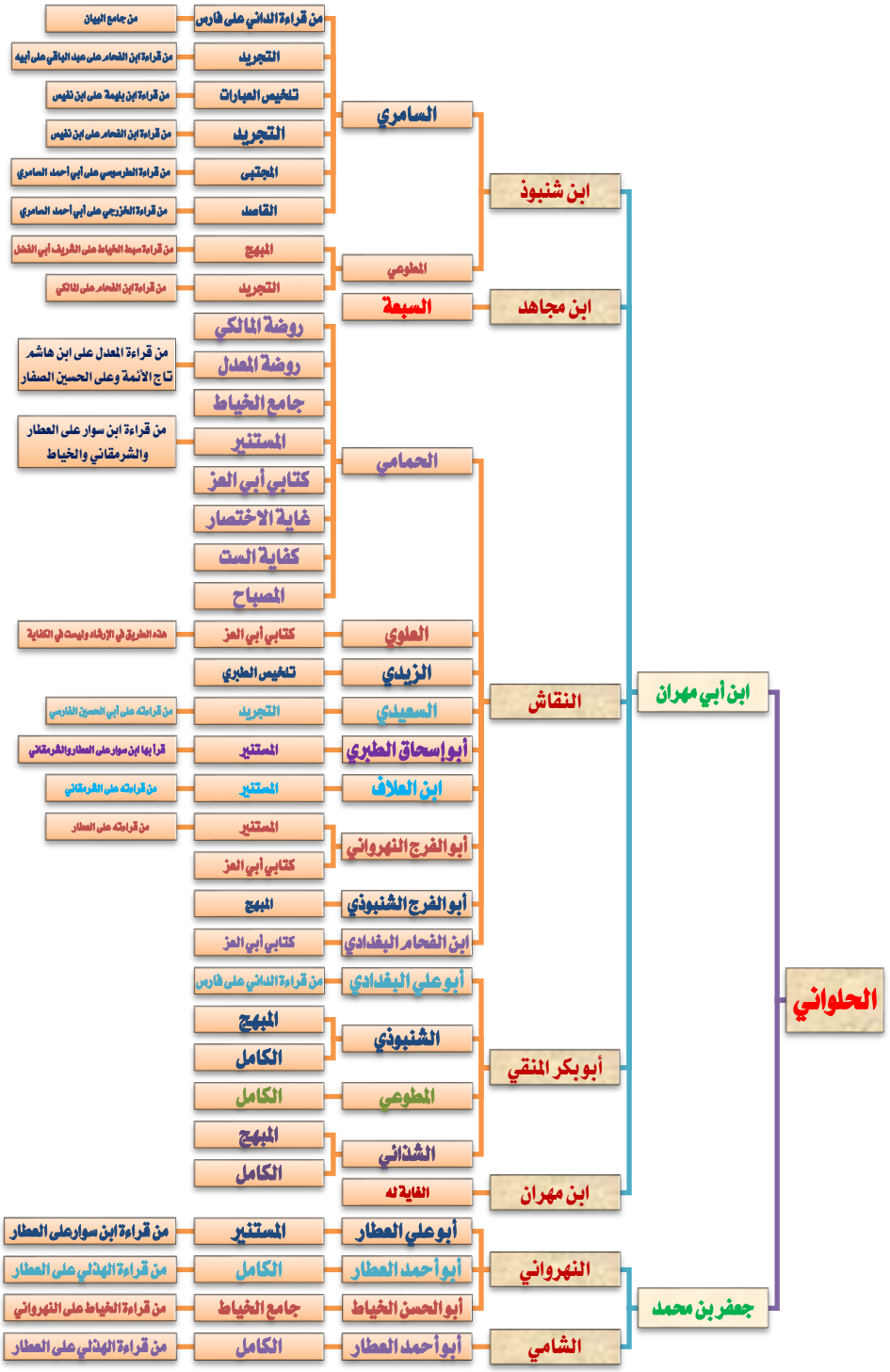
الحلواني
جعفر بن محمد
ابن أبي مهران
ابن مجاهد
السبعة
ابن شنبوذ
السامري
من قراءة الداني على فارس
من جامع البيان
التجريد
من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي على أبيه
تلخيص العبارات
من قراءة ابن بليمة على ابن نفيس
التجريد
من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس
المجتبى
من قراءة الطرسوسي على أبي أحمد السامري
القاصد
من قراءة الخزرجي على أبي أحمد السامري
المطوعي
المبهج
من قراءة سبط الخياط على الشريف أبي الفضل
التجريد
من قراءة ابن الفحام على المالكي
الحمامي
روضة المالكي
من قراءة المعدل على ابن هاشم تاج الأئمة وعلى الحسين الصفار
روضة المعدل
جامع الخياط
من قراءة ابن سوار على العطار والشرمقاني والخياط
المستنير
كتابي أبي العز
غاية الاختصار
كفاية الست
المصباح
النقاش
العلوي
كتابي أبي العز
هذه الطريق في الإرشاد وليست في الكفاية
الزيدي
تلخيص الطبري
السعيدي
التجريد
من قراءته على أبي الحسين الفارسي
أبو إسحاق الطبري
المستنير
قرأ بها ابن سوار على العطار والشرمقاني
ابن العلاف
المستنير
من قراءته على الشرمقاني
أبو الفرج النهرواني
المستنير
من قراءته على العطار
كتابي أبي العز
أبو الفرج الشنبوذي
المبهج
ابن الفحام البغدادي
كتابي أبي العز
أبو بكر المنقي
أبو علي البغدادي
من قراءة الداني على فارس
الشنبوذي
المبهج
الكامل
المطوعي
الكامل
الشذائي
المبهج
الكامل
ابن مهران
الغاية له
النهرواني
أبو علي العطار
المستنير
من قراءة ابن سوار على العطار
أبو أحمد العطار
الكامل
من قراءة الهذلي على العطار
أبو الحسن الخياط
جامع الخياط
من قراءة الخياط على النهرواني
الشامي
أبو أحمد العطار
الكامل
من قراءة الهذلي على العطار

طرق هاء السكت ليعقوب في جمع المذكر السالم وملحقاته

قال الناظم:

٥- ها ٱلسَّكْتِ فِي كـ«ٱلْعـٰلمين»وَرَدَا مِنْ غايةٍ لِنجْلِ مِهْرانَ لَدىٰ

٦- رُوَيْسِهِمْ، وٱلْحَضْرمى مِنْ مستنيرْ مِصْباحٍ ٱنْ يُظهرْ بخلْفٍ يا بَصيرْ

قوله : (ها السكت) الأصل أن يقول : هاءُ السكت بالهمزة ، ولكن حُذفت هذه الهمزة لضرورة الشعر .

وهاء السكت : هاء ساكنة ، تلحق آخر الأسماء في الوقف ؛ لبيان حركة الحرف الموقوف عليه ، وهي لغة معروفة عند بعض قبائل العرب ، ونزل بها القرآن الكريم .

تكلم الناظم في هذين البيتين عن طرق هاء السكت في جمع المذكر السالم وما أُلحق به ، والخلاف في هاء السكت في هذا النوع ، نصَّ عليه ابن الجزري في الطيبة بقوله :

٣٦٢ - نَحوُ إِلَىَّ هُنَّ وَالْبَعْضُ نَقَلْ بِنَحْوِ عَالَمِينَ مُوفُونَ وَقَلْ

وقد ذكر العلامة المتولي في هذين البيتين طرق هاء السكت في هذا النوع ، وذكر أنها وردت لرويس من غاية ابن مهران ، وليعقوب الحضرمي من المستنير ، ومن المصباح في وجه الإظهار ، فهي لرويس من ثلاث كتب ، ولروح من كتابين فقط .

والسؤال : هل العزو الذي ذكره الإمام المتولي صحيحٌ أم لا ؟

والجواب : حتى نتبيَّن من صحة هذا العزو ، فلا بد من الرجوع إلى كتاب النشر أولًا ؛ لنعلمَ الكتب والطرق التي عزا إليها الإمام ابن الجزري هاءَ السكت ليعقوب في هذا النوع ، ثم نرجع بعد ذلك إلى كتب أصول النشر التي أسند منها الإمام ابن الجزري قراءة يعقوب ؛

لنعلم الكتب التي روت هاء السكت ، ثم بعد ذلك نقارن بين ما في النشر ، وبين ما في أصول النشر ، وبين ما ذكره العلامة المتولي في عزو الطرق .

قال الإمام ابن الجزري في النشر:

الْأَصْلُ الخامِسُ : «النُّونُ الْمَفْتُوحَةُ نَحْو:(الْعَالَمِينَ ، الَّذِينَ ، الْمُفْلِحُونَ ، بِمُؤْمِنِينَ) فَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ يَعْقُوبَ الْوَقْفَ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ بِالْهَاءِ، وَحَكَاهُ أَبُو طَاهِرٍ بْنُ سُوَارٍ وَغَيْرُهُ ، وَرَوَاهُ ابْنُ مِهْرَانَ عَنْ رُوَيْسٍ، وَهُوَ لُغَةٌ فَاشِيَةٌ مُطَّرِدَةٌ عِنْدَ الْعَرَبِ ، وَمُقْتَضَى تَمْثِيلِ ابْنِ سُوارٍ إِطْلَاقُهُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، فَإِنَّهُ مَثَّلَ بِقُولِهِ : (يُنْفِقُونَ)، وَرَوَى ابْنُ مِهْرَانَ عَنْ هِبَةِ اللهِ عَنِ التَّمَّارِ تَقْيِيدَهُ بِمَا لَمْ يَلْتَبِسْ بِهَاءِ الْكِنَايَةِ ، وَمَثَّلَهُ بِقَوْلِهِ:(وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)،(وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ) ، قَالَ: وَمَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ - يَعْنِي شَيْخَهُ ابْنَ مِقْسَمٍ - أَنَّ هَاءَ السَّكْتِ لَا تَثْبُتُ فِي الْأَفْعَالِ .

قُلْتُ : وَالصَّوَابُ تَقْيِيدُهُ - عِنْدَ مَنْ أَجَازَهُ -كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ . وَالْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ إِثْبَاتِ الْهَاءِ عَنْ يَعْقُوبَ فِي هَذَا الْفَصْلِ ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ ، والله أعلم ». اهـ . (النشر في القراءات العشر : ٢ / ١٣٦) .

تنبيهات على عزو الإمام ابن الجزري:

١ - قوله : «فروى بعضهم عن يعقوب...» هذا كلام مبهم ؛ لأن الإمام ابن الجزري لم يبين لنا مَن المقصود بكلمة «بعضُهم» وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدلُّ على قلَّة مَن نقل هذا الوجهَ من ناحية الرواية والإسناد.

٢- قوله : «وحكاه أبو طاهر ابن سوار وغيرُه ...» هذا الكلام يؤكد ضعف هذا الوجه من حيث الرواية والإسناد .

٣- قوله : «وَمُقْتَضَى تَمْثِيلِ ابْنِ سُوارٍ إِطْلَاقُهُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ... » .

يبين أن الإمام ابن الجزري لم يأخذ بهاء السكت في الأفعال ، وإن كان هذا

الوجه ذكره بعض أصحاب الكتب ، إلا أنه لم يأخذ به ، ولم يعوِّل عليه ، ولذا لم يذكره في الطيبة ، فلذلك لا نأخذ به ؛ اعتمادًا على الإمام ابن الجزري .

٤- قوله : «ورواه ابن مهران عن رويس» لم يحدد لنا ابن الجزري في أي الكتب رواه ابن مهران، ومَن يطالع كتابي ابن مهران : الغاية، المبسوط ، وهما في القراءات العشر ، فلن يجد هذا الوجه فيهما، ولعلَّ ابن مهران ذكره في غيرهما كالشامل مثلًا.

٥- **قوله :** « وَرَوَى ابْنُ مِهْرَانَ عَنْ هِبَةِ اللهِ عَنِ التَّمَّارِ تَقْيِيدَهُ بِمَا لَمْ يَلْتَبِسْ ...».

لا يُعول عليه ؛ لأن طريق هبة الله عن التمار ليس من الطرق المُسندة لرويس في النشر .

٦- **قوله** : «والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل...». لأوضح دليل على ضعف هذا الوجه من جهة الرواية والسند، وعلى عدم شهرته بين أهل العلم في هذا الفن، وأن عمل الجمهور من القراء على ترك هذا الوجه.

الرجوع إلى أصول النشر، ومقارنة النشر بأصوله في هذا العزو:

عندما نرجع إلى الكتب المسندة في قراءة يعقوب في النشر ، سنجد أن الكتب التي روت هاء السكت ليعقوب في هذا النوع ، هي :

١- كتاب المستنير :

قال ابن سوار:«... وقد رُوي عنه أيضًا إثباتُ الهاء في الوقف ، فيما كان في آخره نون مفتوحة كقوله:﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾«العالمينه»﴿يُنفِقُونَ﴾ «ينفقونه»﴿ٱلَّذِينَ﴾ «الذينه»، ونحو ذلك ».

٢- كتاب المصباح :

قال أبو الكرم : « ورُوي عن يعقوب أيضًا إثباتُ الهاء في الوقف فيما كان في آخره نون مفتوحة، كقوله: ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ «المؤمنينه»و﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ «العالمينه» و﴿ٱلَّذِينَ﴾ «الذينه»و﴿يُنفِقُونَ﴾ «ينفقونه»و﴿يَعْلَمُونَ﴾ «يعلمونه»... ».

٣- كتاب الكامل :

قال الهذلي: «زاد ابن مهران كل نون جمع نحو (يعلمونه)، و(يصلونه)، و«كَيْفَه» و«فِيمَه» و«أَيْنَه»، وشبه ذلك ».

٤- كتاب الجامع للقراءات :

قال الروذباري : «وعن المعدل عن روح عنه الوقفُ أيضًا على كل مفتوح، سواء كان مشددًا أو مخففًا، نحو «عليهنه» و«لديهنه» و«ينفقونه» و«يعلمونه»، ونحو ذلك حيث كان في المفتوح غير المنون في كل القرآن، وقرأتُ على أبي بكر المروزي عن روح عنه النون المثقلة فقط » .

٥- كتاب البستان في القراءات الثلاث عشرة :

قال ابن الجندي : « ووقف يعقوب والبزي بخلاف عنه: بهاء السكت على ...، زاد يعقوب النون المشددة : ﴿فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾، وكذا المخففة المفتوحة في نقل ابن سوار وأبي الكرم، كـ :﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ... إلخ » [(١)].

وإن كان هذا الكتاب والذي قبله ليسا من أصول النشر، ولكن ذكرتهما من باب بيان المصادر التي ذكرت هذا الوجه، كما كان يفعل ابن الجزري في النشر في كثير من المواضع.

---

(١) بستان الهداة (١ / ٣٦٧).

هذه هي المصادر التي وقفتُ عليها من أصول النشر وغيره، والتي قد ذكرت هاء السكت ليعقوب في جمع المذكر السالم وما ألحق به.

مقارنة ما في النشر بأصوله: عندما نرجع إلى كتاب النشر، ونقارن بين ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر ، وبين ما هو في أصول النشر ، سنجد الآتي:-

١- ذكر ابن الجزري: أن ابنَ سِوار وغيرَه حكى الوقفَ بهاء السكت ليعقوب في هذا النوع، مع أن كلام ابنَ سِوار في المستنير لم يكن بلفظ «حُكيَ»، وإنما بلفظ «رُوي» المبني للمجهول، ولكنه لمّا لم يبين مَن الذي روى هذا الوجه، عدّه ابن الجزري من باب الحكاية.

٢- قول ابن الجزري: (وحكاه أبوطاهر بنُ سوار وغيرُه) لم يبين لنا مَن هو المقصودُ بقوله (وغيرُه) ولكن لما رجعنا إلى أصول النشر وجدنا أن هناك مَن ذكر هاء السكت ليعقوب في هذا النوع وبنفس عبارة الإمامِ طاهرِ بنِ سِوار، وهو تلميذُ ابنِ سوارٍ، وهو الإمام أبو الكرم الشهرزوري، فأبو الكرم ذكر نفسَ الكلام الذي ذكره ابنُ سوار، ولعله نقله عنه؛ لأن أبا الكرم قرأ على ابنِ سوار وأخذ عنه القراءات، فلعل الإمام ابن الجزري قصد بقوله (وغيرُه) يعني غير ابن سوار، لعله قصد به أبا الكرم الشهرزوري؛ لأنه لم يذكره صراحة في هذا العزو، مع أنه ذكر ما ذكره ابنُ سوارٍ شيخُه.

٣- قال ابن الجزري: «ورواه ابنُ مِهران عن رويس» فعزا الوجهَ إلى ابنِ مهرانَ نفسِه، ولم يعزه إلى كتاب من كتبه، وهذا يفعلُه ابن الجزري كثيرًا في النشر، فأحيانًا يذكر في عزوه الكتاب فقط، فيقول مثلًا: وهو الذي في التبصرة، والهادي، وأحيانًا يذكر في عزوه صاحبَ الكتاب دون تقييد ذلك بكتاب معين له، فيقول مثلًا: ومن طريق أبي معشر.، وأحيانًا يذكر في عزوه الكتاب وصاحبَ الكتاب معًا، فيقول مثلًا: وهو الذي ذكره أبوالعز في إرشاده، وابن شريح في كافيه .

فإذا أراد ابن الجزري ما في الكتاب، فإنه ينص عليه في العزو سواء ذكر معه صاحبه أم لا، وإذا أراد طريقَ صاحب الكتاب دون ما في الكتاب نفسه فإنه ينص على صاحب الكتاب فقط ولا يذكر حينئذ الكتاب؛ لأنه لا يريد طريق الكتاب وإنما طريق صاحب الكتاب، وحينئذ لا نرى هذا الوجه أو الطريق في الكتاب وإنما سيكون من طريق صاحب الكتاب فقط، كما في هذه الصورة التي معنا الآن.

فالإمام ابن الجزري عزا هذا الوجه لابن مهران ولم يذكر معه أيَ كتاب من كتب ابن مهران، فدل ذلك على أنه أراد طريقَ ابنَ مهران، ولم يرد أيَّ كتاب من كتبه، إذ لو أراد ذلك لذكره، والدليل على ذلك، أن هذا الوجه لم نجده في كتب ابن مهران الموجودة بين أيدينا الآن.

فلذلك من الخطأ أن ننسب ذلك إلى كتاب الغاية لابن مهران، كما فعل ذلك الإمام الإزميري والإمام المتولي ومَن تبعهما إلى الآن، وبِناءً على ذلك وضعوا بعض التحريرات على أن لرويس هاءَ السكت من غاية ابن مهران، وهذا غيرُ صحيح، وهذا لم يقل به ابن الجزري، وابن الجزري لم يُرد ذلك أصلًا، ولو أراد الغاية لذكرها، ولكنه أراد طريقَ ابنِ مهرانَ نفسِه، والدليل على ذلك أن هاء السكت في هذا النوع ليست في الغاية مطلقًا.

فالْأَوْلَى حينئذ: أن نفعل كما فعل ابن الجزري، وأن ننسب ذلك إلى طريق ابن مهران، وليس لغاية ابن مهران.

٤- لم يذكر الإمام ابن الجزري هاء السكت من الكامل، في حينِ أن الإمام الهذلي ذكرها في الكامل لروح عن ابن مهران، بينما ذكرها ابن الجزري عن ابن مهران ولكن لرويس دون روح، وأيًّا كان ذلك فلن يترتب عليه شيءٌ؛ لأن طريق ابن مهران ليس مسندًا في النشر ليعقوب من الكامل، ولكنه مسندٌ من الغاية لابن مهران نفسِه، يعني رواية الهذلي عن ابن مهران ليست من طريق الطيبة.

وبِناءً على ذلك : نأخذ بهاء السكت من كتابي المصباح والمستنير ؛ لأن هذين الكتابين مسندان ليعقوب في النشر، وقد نصَّا على هاء السكت ليعقوب من الروايتين، حتى وإن كانا ذكراها بغير سند، فإن اعتبرنا أن هذا اختيارٌ منهما وتبعهما عليه الإمام ابنُ الجزري، فحينئذٍ نأخذ بهاء السكت في هذا النوع منهما .

فالاستدراك على الإمام المتولي في أمرين :

الأول : أنه ذكرها من غاية ابن مهران لرويس ، وليس في الغاية هاء السكت في هذا النوع ، والأَولى أن نقيد ذلك بطريق ابن مهران ، كما فعل ابن الجزري .

الثاني : أنه ذكر أن هاء السكت في المصباح على وجه الإظهار ؛ أي : من طرق معينة ، وهذا ليس صوابًا ؛ لأن هاء السكت في المصباح ليعقوب مطلقةٌ وليست مقيدةً بطرق معينة ، فالشهرزوري أطلقها ليعقوب بكماله.

وهذا التقييد من الإمام المتولي يحتاج إلى دليل ، فأين الدليل على أن هاء السكت ليعقوب من طرق معينة ؟

وهذا الدليل لا بد وأن يكون باستثناء طريق الزبيري من هاء السكت ؛ لأن الإدغام في المصباح ليعقوب من طريق الزبيري ، فإذا قيدنا هاء السكت بطرق الإظهار ، فلا يكون ذلك إلا باستثناء طريق الزبيري من هاء السكت ، والشهرزوري أطلق هاء السكت ليعقوب ، ولم يستثنِ أحدًا عنه .

وعلى ذلك نقول: لا تختص هاء السكت ليعقوب من المصباح بطرق الإظهار ، وإنما تأتي للزبيري أيضًا على الإدغام .

♦ ثم ذكر طرق هاء السكت في الاسم المبني المشدد ، فقال:

٧- وَكَ «عَلَيَّ» هَاءُ يَعْقُوبَ لَدَىٰ ٱبْنِ سِوَارٍ مِثْلُ دَانِيٍّ بَدَا

٨- مَعَ ٱبْنِ غَلْبُونٍ، وَعِنْدَ رَوْحِ رَوَى ٱبْنُ مِهْرَانَ ٱفْهَمَنَّ شَرْحِي

ذكر الناظم في هذين البيتين طرق هاء السكت ليعقوب في الاسم المشدد .

قوله : وكـ : « عليَّ » ، الكاف هنا للتمثيل ؛ أي : وما كان مثل هذا من الاسم المشدد المبني ، نحو:﴿عَلَيَّ﴾ و﴿إِلَيَّ﴾ و﴿لَدَيَّ﴾ .

قوله : « هاء يعقوب » ؛ أي : الوقف بهاء السكت ليعقوب من روايتيه في هذا النوع ، « لدى ابنِ سِوار مثلُ دانٍ بدا ، مع ابن غلبون » ؛ أي : رَوى ذلك ابنُ سوار صاحب المستنير ، ومثلُه كذلك الإمام الداني صاحب مفردة يعقوب ، ومعهم كذلك الإمام أبو الحسن طاهر بن غلبون صاحب التذكرة .

وقوله : « وعند روحِ رَوى ابن مهران » ؛ أي : أن ابن مهران صاحب الغاية رَوى هاء السكت لروح فقط دون رويس ، ثم تمَّم البيت بقوله : « افهمن شرحي » مناسبة لقافية الشطر الأول:« وعند روحِ » ؛أي:افهم ما شرحتُه لك .

فتكون هاء السكت في هذا النوع ليعقوب من المستنير لابن سوار ، ومفردة يعقوب للداني ، والتذكرة لطاهر بن غلبون ، ولروح فقط من غاية ابن مهران .

والسؤال : هل هذا العزو صحيحٌ أم لا ؟ وهل استوفى العزو فيه أم لا ؟

- وحتى نجيب على هذا السؤال ، ونحكم على هذا العزو بالصحة أو الخطأ ، وكذا نبين هل استوفى العزو في هذا الخلاف أم لا ؟ فلا بد من الرجوع أولًا إلى كتاب النشر ، ثم بعد ذلك نرجع إلى أصول النشر ؛ أي : الكتب التي أسند منها الإمام ابن الجزري في النشر قراءة يعقوب ، ثم بعد ذلك نقارن بين ما في النشر وأصوله ، وبين ما ذكره العلامة المتولي في هذا العزو .

قال الإمام ابن الجزري في النشر :

الْأَصْلُ الرَّابِعُ : الْمُشَدَّدُ الْمَبْنِيُّ نَحْوُ:﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾و﴿إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ و﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّۖ﴾و﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾و﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ :اخْتُلِفَ فِيهِ عَنْ يَعْقُوبَ أَيْضًا : فَنَصَّ عَلَى الْوَقْفِ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ لِيَعْقُوبَ بِكَمَالِهِ أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ ، وَالْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ ، وَالْأُسْتَاذُ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سِوارٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ عَنْ رَوْحٍ وَحْدَهُ.

وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى حَذْفِ الْهَاءِ وَقْفًا، وَكِلَاهُمَا ثَابِتٌ عَنْ يَعْقُوبَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ مُقَيَّدٌ بِمَا كَانَ بِالْيَاءِ كَمَا مَثَّلْنَا بِهِ ، وَمَثَّلَ بِهِ الْمُثْبِتُونَ ، فَإِنْ ثَبَتَ غَيْرُ ذَلِكَ صِيرَ إِلَيْهِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ . وَانْفَرَدَ الدَّانِيُّ بِالْهَاءِ نَصًّا فِي:﴿ وَلَٰكِنَّ ﴾ و﴿إِنَّ﴾ يَعْنِي الْمَفْتُوحَةَ وَالْمَكْسُورَةَ ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ : ﴿كَأَنَّ﴾ ، وَاللهُ أَعْلَمُ »[١] .

عندما نقارن بين ما في النشر ، وبين ما ذكره العلامة المتولي في العزو ، سنجد أن ما ذكره المتولي في العزو هو مثل ما ذكره ابن الجزري تمامًا في النشر .

غيرَ أن الإمام المتولي لم يذكر ما ذكره ابن الجزري من انفراد الداني بهاء السكت في :﴿ وَلَٰكِنَّ ﴾ و﴿إِنَّ﴾ وهذا يدل على أن الإمام المتولي لم يأخذ بهذه الإنفرادة ، وهذا هو الصحيح ؛ لأن الإمام ابن الجزري نفسه لم يأخذ بها ؛ لذا لم ينص عليها في الطيبة .

[١] – النشر في القراءات العشر : (٢ / ١٣٥ – ١٣٦) .

إذًا : العزو الذي ذكره الإمام المتولي في هذا الخلاف متطابق مع العزو الذي ذكره الإمام ابن الجزري في النشر تمامًا بلا خلاف في ذلك .

بقي أن نرجع إلى الكتب المسندة في النشر ليعقوب ؛ لنقارن بين ما في النشر وما في هذه الكتب ، ثم لنعلم هل استوفى ابن الجزري العزو في النشر أم لا ؟

وبعد الرجوع إلى كتب أصول النشر في قراءة يعقوب ، تبين لنا ما يلي :

أولا : كتاب المستنير لابن سوار :

لم أجد في النسخة التي بين أيدينا من المستنير الوقفَ بهاء السكت ليعقوب في هذا النوع ، والذي نص عليه ابن سوار فيها ، هو الوقف بهاء السكت على : ضمير : (هو) ، (هي) ، و(عم) وأخواتها ، وجمع المذكر السالم ... إلخ .

ولم يذكر ابن سوار – حسب النسخة التي بين أيدينا – الوقف بهاء السكت على الإسم المشدد المبني مطلقًا . (المستنير : ١ / ٥١١) .

ثانيًا : كتاب مفردة يعقوب للإمام الداني :

معلوم أن أكثر كتب الإمام الداني إنما هي في القراءات السبع ، مثل : (التيسير ، جامع البيان ، المفردات السبع) ، ومنها ما هو في قراءة نافع فقط ، أو أحد راوييه ، ولا أعلم للإمام الداني كتبًا في غير القراءات السبع إلا كتاب مفردة يعقوب ، وهذا الكتاب أفرده الإمام الداني في قراءة يعقوب فقط .

وحينما نرجع إلى باب الأسانيد في كتاب النشر ، فلن نجد الإمام ابن الجزري ذكر هذا الكتاب مطلقًا في هذا الباب ؛ لذا يعتبره بعض العلماء ليس من أصول النشر ؛ لأن ابن الجزري لم ينص عليه صراحة في باب الأسانيد .

ولكن قد يكون الإمام ابن الجزري لم ينص على هذا الكتاب صراحة في باب الأسانيد من كتاب النشر ؛ لأن الإمام الداني لا يُعرف له كتابًا في قراءة يعقوب إلا هذا الكتاب ، فإذا ذكر الإمام ابن الجزري طريقًا عن يعقوب للإمام الداني أو أحد راوييه ، فلا يكون إلا من هذا الكتاب ؛ أي مفردة يعقوب للداني ؛ لعدم وجود كتاب آخر للداني في قراءة يعقوب ؛ لذا اعتمد الإمام ابن الجزري على ذلك ، ولم ينص عليه صراحة في كتاب النشر في باب الأسانيد .

على أن الإمام ابن الجزري ذكره في مبحث الكتب ، وذكر أنه قرأه ، وقرأ القرآن بمضمنه على بعض شيوخه ، فلا يضر حينئذ عدم ذكره في الأسانيد .

- ويبقى إشكال في هذا الكتاب ، وهو أن ابن الجزري أسند في النشر في قراءة يعقوب من طريق الداني ثلاث طرق ، منها طريقان في رواية رويس ، وهما :

الأول : من قراءة الداني على أبي الحسن بن غلبون على أبي الحسن البصري على أبي الحسن البغدادي على الجوهري على التمار على رويس .

الثاني : من قراءة الداني على أبي الفتح على عبد الباقي بن الحسن على أبي الحسن البغدادي على الجوهري على التمار على رويس .

وكلا هذين الطريقين في النشر من طريق الجوهري عن التمار عن رويس .

وبعد الرجوع إلى كتاب مفردة يعقوب لم نجد فيها هذين الطريقين ، وفيها طريق واحد فقط لرويس ، وهو من قراءة الداني على أبي الفتح على عبد الله بن الحسين السامري على محمد بن هارون التمار على أبي عبد الله محمد بن المتوكل ، الملقب بـ : (رويس) ، وهذا الطريق لم يسنده ابن الجزري في النشر من طريق الداني ، مع أنه أعلى إسنادًا من الطريقين الآخرين .

وأسند الإمام ابن الجزري في النشر في رواية روح من طريق الداني طريقًا واحدًا ، وهو من قراءة الداني على أبي الحسن بن غلبون على أبي الحسن عليِّ بن محمد بن خشنام البصري على أبي العباس محمد بن يعقوب المعدَّل على أبي بكرٍ بن وهب البغدادي على أبي الحسن روح بن عبد المؤمن .

وهذا الطريق موجود في مفردة يعقوب للإمام الداني .

فالإشكال هنا في الطريقين اللذين أسندهما الإمام ابن الجزري في النشر عن الإمام الداني في رواية رويس ؛ إذ لم نجد فيها هذين الطريقين ، فلعلهما سقطا من النسخة التي بين أيدينا .

ويؤيد ذلك أن الإزميري ذكر في تحرير النشر هذين الطريقين ، فقال : «وليس في التذكرة ولا مفردة يعقوب للداني من طريق الطيبة سوى طريق الجوهري عن التمار عن رويس ، وسوى طريق المعدل عن ابن وهب عن روح » . [١]

فنص الإمام الإزميري على أن طريق الجوهري عن التمار موجود في كتاب المفردة للداني ، وطريق الجوهري هو الطريق الذي منه الطريقان المسندان .

وكتاب مفردة يعقوب للداني كان عند الإمام الإزميري ، كما ذكر ذلك محققوا كتابه تحرير النشر ، فقد تكون النسخة التي عند الإزميري فيها هذان الطريقان .

وقد يكون الإمام الإزميري اعتمد على كتاب النشر في ذكر هذين الطريقين من المفردة للداني ، ولكن الأصل عند الإزميري أنه لا يعزو شيئًا في كتابه تحرير النشر إلا إذا اطلع على الكتاب بنفسه .

وعلى ما في المفردة يكون طريق رويس من طريق الداني إنما هو عن السامري عن التمار ، وعلى ما في النشر يكون طريق الداني عن الجوهري عن التمار .

فلو وجدنا الإمام الداني ذكر الجوهري أثناء ذكره لأوجه الخلاف ، فيكون هذا دليلا على سقوط هذا الطريق من النسخة التي بين أيدينا .

والذي ذكره الإمام الداني في هذا الباب ليعقوب هو الوقف بهاء السكت على :

---

[١] – تحرير النشر : (٢٨٤) .

١- ضمير : (هو) ، (هي) .

٢- الاسم المشدد ، وذلك في : (عليَّ) ، (لديَّ) ، (إليَّ) ، (بيديَّ) ، ثم قال : هذه الأربعة الأحرف حيث وقعت .

ثم ذكر : (يابَنيَّ) ، (بمصرخيَّ) ، (والديَّ) ، وشبهه [١] » .

ثالثًا : كتاب التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون :

أما أبو الحسن بن غلبون فقد ذكر هاء السكت في هذا النوع في كتابه التذكرة وجهًا واحدًا ليعقوب من روايتيه . (التذكرة في القراءات الثمان / ٢٤٥) .

رابعًا : كتاب الغاية في القراءات العشر لابن مهران :

أما ابن مهران ، فإنه لم يتعرض لهذا النوع في غايته مطلقًا (الغاية / ٢٠٢) .

ومما يؤيد ذلك ؛ ما ذكره الشيخ الكرماني في كتابه النهاية في شرح الغاية ، حيث قال : « يعقوب يقف على النون المشددة ... ، وكذلك : (هوه) ، و (هي) ، و (عمه) ... ، ثم ذكر أنواعًا أخرى غير ذلك ، ثم قال : « والمتلُّو من طريق ابن مهران ما ذكرتُ لك أولًا » . (النهاية في شرح الغاية / ٣٥٨) .

ويظهر – والله أعلم – أن ابن مهران كان له كتابًا آخر ذكر فيه هاء السكت في كل هذه الأنواع ، واطلَّع عليه الإمام ابن الجزري ونقل ذلك عنه ؛ لأن ابن الجزري ذكر في النشر عدة أنواع يقف عليها ابن مهران بهاء السكت ، ولكن لم نجدها في النسخة التي بين أيدينا .

---

[١] – مفردة يعقوب للداني : (٦٠) .

الخلاصة :

عزا الإمام ابن الجزري هاء السكت ليعقوب في نحو : (عليَّ) ، (لديَّ) إلى ابن سوار صاحب المستنير ، والداني صاحب المفردة ، وابن غلبون صاحب التذكرة ، وابن مهران صاحب الغاية في رواية روح فقط ، وتابعه على ذلك الإمام المتولي في عزو الطرق .

لكن عند الرجوع إلى أصول النشر ، سنجد أن كتابي : المستنير ، غاية ابن مهران ، ليس فيهما الوقف بهاء السكت في هذا النوع .

وأما كتابي : التذكرة ، ومفردة يعقوب للداني ، فيهما هاء السكت ليعقوب بكماله وجهًا واحدًا .

وعلى ذلك : يكون الخلاف بين النشر وعزو الطرق ، وبين أصول النشر في كتابي : المستنير ، وغاية ابن مهران .

طرق هاء السكت لرويس في (ثَمَّ)

قال الناظم – رحمه الله – :

٩- فى «ثَمَّ» عن رُّويسٍ ٱلدَّانى، وَفى ذِى نُدْبَةٍ صاحبُ مِصْباحٍ يَفى

١٠- بِها، وفِيهِمَا أبو ٱلْعزِّ نَقَلْ كَذا ابْنُ مِهْرانَ فَكُنْ مِمَنْ عَقَلْ

ذكر الناظم في هذين البيتين طرقَ هاء السكت لرويس في:(ثَمَّ) الظرفية ، وكذا في ألفاظ الندبة ، وهي في قوله تعالى:﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ و﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ .

فذكر الناظم – رحمه الله – أن الإمام الداني رَوى عن رويسٍ الوقف بهاء السكت في:(ثَمَّ) الظرفية في قوله تعالى:﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ﴾ وأن صاحب المصباح رواها في ألفاظ الندبة الثلاثة ، وأن أبا العز القلانسي وابن مهران روياها في (ثَمَّ) الظرفية ، وكذا في ألفاظ الندبة الثلاثة ، فيكون الإمام الداني اختص بهاء السكت لرويس في (ثَمَّ) الظرفية ، واختص صاحب المصباح بألفاظ الندبة فقط .

فيكون العزو عند الإمام المتولي على النحو التالي :

- (ثَمَّ) الظرفية فقط : للإمام الداني لرويس .
- ألفاظ الندبة فقط : للشهرزوري صاحب المصباح عن رويس .
- (ثَمَّ) الظرفية وألفاظ الندبة : لأبي العز وابن مهران عن رويس .

وحتى نقف على صحة هذا العزو من عدم صحته ، ينبغي علينا أن نرجع إلى كتاب النشر ، ثم نرجع بعد ذلك إلى كتب أصول النشر التي أسند منها ابن الجزري قراءة يعقوب ، ثم نقارن بين ما في النشر وأصوله وبين ما في العزو .

قال الإمام ابن الجزري في النشر :

«وَالْكَلِمَاتُ الْمَخْصُوصَةُ فَهِيَ أَرْبَعٌ : ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ و﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ و﴿ثَمَّ﴾ الظَّرْفُ ، فَاخْتُلِفَ فِيهَا عَنْ رُوَيْسٍ : فَقَطَعَ ابْنُ مِهْرَانَ لَهُ بِالْهَاءِ ، وَكَذَلِكَ صَاحِبُ الْكَنْزِ، وَرَوَاهُ أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ عَنْهُ. وَنَصَّ الدَّانِيُّ عَلَى﴿ثَمَّ﴾ لِيَعْقُوبَ بِكَمَالِهِ، وَرَوَاهُ الْآخَرُونَ عَنْهُ بِغَيْرِ هَاءٍ كَالْبَاقِينَ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ رُوَيْسٍ ، قَرَأْتُ بِهِمَا، وَبِهِمَا آخُذُ، وَانْفَرَدَ الدَّانِيُّ عَنْ يَعْقُوبَ بِالْهَاءِ فِي﴿هَلُمَّ﴾ وَانْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ بِالْهَاءِ فِي﴿وَإِيَّىَ﴾ وَقِيَاسُهُ ﴿مَثْوَاىَ﴾، ﴿وَمَحْيَاىَ﴾، وَكَذَلِكَ فِي﴿ أَبِىَ﴾ وَقِيَاسُهُ ﴿ أَخِى﴾، وَلَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ إِلَّا مَعَ فَتْحِ الْيَاءِ، وَلَيْسَتْ قِرَاءَةُ يَعْقُوبَ ، وَاللهُ أَعْلَمُ . وَهَاءُ السَّكْتِ فِي هَذَا كُلِّهِ وَمَا أَشْبَهَهُ جَائِزَةٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ سَمَاعًا وَقِيَاسًا ، وَاللهُ أَعْلَمُ » . (النشر في القراءات العشر : ٢ / ١٣٦) .

وعندما نقارن بين ما ذكره المتولي في عزو الطرق ، وبين ما ذكره ابن الجزري في النشر ، سنجد أن بينهما فرقًا ، وذلك على النحو التالي :

– ذكر المتولي هاء السكت في (ثَمَّ) الظرفية لرويس فقط ، بينهما ذكر في النشر أن الداني نصَّ عليها ليعقوب بكماله .

- ذكر المتولي في العزو أن صاحب المصباح ذكرها لرويس في ألفاظ الندبة ، بينما لم يذكر ابن الجزري في النشر المصباح مطلقًا .

- ذكر ابن الجزري في النشر هاء السكت لصاحب الكنز ؛ أي : ابن مؤمن الواسطي ، ولم يذكره المتولي في العزو ؛ لأن الكنز لابن مؤمن ليس من أصول النشر مطلقًا ، فلا يُرجع إليه ، ولا يُعتمد عليه في العزو والتحريرات .

- ذكر المتولي هاء السكت لأبي العز مطلقًا ، بينما قيدها ابن الجزري عن أبي العز من طريق القاضي أبي العلاء فقط .

- لم يذكر المتولي في العزو ما انفرد به الداني وابن مهران مما ذكره ابن الجزري في النشر ، وهذا هو الصحيح ؛ لأن ابن الجزري ذكرها في النشر ولم يأخذ بها ؛ إذ لو أخذ بها لذكرها في الطيبة ، فلا يُؤخذ بهذه الانفرادات .

وحتى نقف على أصل هذه الفروق بين النشر وعزو الطرق ، لا بد من الرجوع إلى أصول النشر ، ونقف على ما فيها :

وبعد الرجوع إلى الكتب المسندة في النشر في قراءة يعقوب ، تبين الآتي :

- كتاب المصباح : فيه هاء السكت لرويس في ألفاظ الندبة فقط .
- كتابي أبي العز : فيهما هاء السكت لرويس في ألفاظ الندبة و(ثَمَّ) الظرفية ، ولكن من طريق القاضي أبي العلاء عنه فقط .
- كتاب الغاية لابن مهران : لم نجد فيه هاء السكت لرويس في هذه الكلمات الأربع ، والظاهر أن ابن مهران ذكرها في غير هذا الكتاب .

♦ مفردة يعقوب للداني : نصَّ الإمام الداني على هاء السكت ليعقوب بكماله في : (ثَمَّ) الظرفية فقط ، ولم يذكر ألفاظ الندبة . (المفردة : ٦٠) .

وبعد الرجوع إلى النشر وأصوله ، يتبين لنا الفرق بين ما في النشر وأصوله وعزو الطرق ، وذلك على النحو التالي :

- ذكر المتولي هاء السكت في (ثَمَّ) الظرفية لرويس فقط ، بينهما ذكر في النشر أن الداني نصَّ عليها ليعقوب بكماله ، وهذا الذي وجدناه في مفردة يعقوب للداني ، فقد ذكرها الداني لروح ، ثم لمَّا ذكر بعد ذلك ما وقع فيه الخلاف بين رويس وروح ، لم يتعرض لهذا الباب ، فيكون ليعقوب بكماله .

لكن لم يذكرها المتولي في عزو الطرق لروح ؛ لأن ابن الجزري لم يذكرها في الطيبة ، وعدمُ ذكْره لها في الطيبة دليلٌ على أنه لم يأخذ بها لروح ، مع أنه ذكرها في النشر ليعقوب بكماله عن الداني ، ولكن لم يأخذ بها إلا لرويس فقط.

- ذكر المتولي في العزو أن صاحب المصباح ذكر هاء السكت لرويس في ألفاظ الندبة ، بينما لم يذكر ابن الجزري في النشر المصباح مطلقًا ، والذي وجدناه في المصباح هو أن الشهرزوري نصَّ عليها ليعقوب من الروايتين (٢ / ٢٩٣) ، ولكن ابن الجزري ذكرها في النشر لرويس فقط ، وكذا في الطيبة ، فقال :

٣٦٣ – وَوَيْلَتَى وَحَسْرَتَى وَأَسَفَى وَثَمَّ غَرْ خُلْفًا وَوَصْلاً حَذَفَا

وعدم ذكره لها في الطيبة لروح دليل على عدم أخذه بها له .

- ذكر المتولي هاء السكت لأبي العز مطلقًا ، بينما قيدها ابن الجزري في النشر عن أبي العز من طريق القاضي أبي العلاء فقط ، والصحيح تقييدها كما في النشر ؛ لأن ابن الجزري أسند كتابي أبي العز لرويس من ثلاث طرق :
  - طريق الحمامي عن النخاس عن التمار عن رويس .
  - طريق القاضي أبي العلاء عن النخاس عن التمار عن رويس .
  - طريق الكارزيني عن النخاس عن التمار عن رويس من الكفاية فقط .

والذي نصَّ عليه أبو العز في الكفاية والإرشاد هو هاء السكت في (ثَمَّ) الظرفية ، وألفاظ الندية من طريق القاضي أبي العلاء فقط .

وعلى ذلك : يكون الوقف بهاء السكت من كتابي أبي العز بخلاف عنه ، وذلك على النحو التالي :

- بترك هاء السكت وجهًا واحدًا ، وذلك من طريقي : الحمامي والكارزيني كلاهما عن النخاس ، لكن الحمامي من الكفاية والإرشاد ، والكارزيني من الكفاية فقط ؛ لأن طريق الكارزيني ليس مسندًا من الإرشاد أصلًا .

- بهاء السكت وجهًا واحدًا ، وذلك من طريق القاضي أبي العلاء عن النخاس ، كما نصَّ على ذلك ابن الجزري في النشر .

- ذكر المتولي هاء السكت لرويس من غاية ابن مهران ، وهذا الذي قطع به ابن الجزري في النشر لابن مهران ، ولكن النسخة التي بين أيدينا اليوم من

الغاية لم أجد فيها هاء السكت لرويس مطلقًا ، وكذا لم يذكرها الكرماني في كتابه النهاية في شرح الغاية . (النهاية في شرح الغاية / ٣٥٨) .

- ♦ وعلى ذلك : يكون الاتفاق بين المتولي وابن الجزري في ابن مهران فقط ، حيث عزا كل منهما هاء السكت في الكلمات الأربع لابن مهران ، ولعل المتولي اعتمد في ذلك على النشر ؛لأن الغاية ليس فيها هاء السكت ، ولم يذكر الإزميري في تحرير النشر ولا البدائع هاء السكت لابن مهران في هذه الكلمات .
  - والأصل عند المتولي أنه لا يعتمد على ما في النشر ، بل يعتمد على ما في الكتب ، فعلى منهجه كان عليه ألا يأخذ بهاء السكت لابن مهران .
- ♦ والاختلاف بين المتولي وابن الجزري في الآتي :

- كتاب الكنز ، كتاب المصباح ، طريق القاضي أبي العلاء عن أبي العز ، عدم ذِكْر الوقف على : (ثم) ليعقوب بكماله للداني .

- ♦ واتفق النشر مع أصوله على ما رواه الداني ، وكذا أبو العز القلانسي ، واختُلف بينهما في المصباح ، وابن مهران على النسخة التي بين أيدينا .

جدول لتلخيص طرق الوقف بهاء السكت في الكلمات الأربع لرويس :

ألفاظ الندبة	الطرق
ترك الهاء	الجمهور ، ومن كتابي أبي العز من غير طريق القاضي أبي العلاء

الوقف بهاء السكت	المصباح ، كتابي أبي العز من طريق القاضي أبي العلاء ، غاية ابن مهران على ما في النشر

أما الخلاف في (ثَمَّ) الظرفية : فهو على النحو التالي :

(ثَمَّ) الظرفية	الطرق
ترك الهاء	الجمهور ، ومن كتابي أبي العز من غير طريق القاضي أبي العلاء
الوقف بهاء السكت	كتابي أبي العز من طريق القاضي أبي العلاء ، غاية ابن مهران على ما في النشر ، مفردة يعقوب للداني

طرق هاء السكت ليعقوب في نون النسوة

قال الناظم – رحمه الله – :

١١- وٱلْهَا لِيعْقُوبَ بِنُونِ ٱلنِّسْوةِ مِنْ مُسْتنيرٍ ومِنَ ٱلتَّذْكِرةِ

١٢- كذاكَ مِنْ مفردَتَيْنِ، وٱخْتُلِفْ عنْهُ مِنَ ٱلْمِصْباحِ حسْبَمَا أُلِفْ

١٣- وهْىَ عَنِ ٱلْقاضِى عَنِ ٱلنَّخَّاسِ عَنْ رُوَيْسِهِمْ لَدىٰ أَبِى ٱلْعِزِّ ٱعْلَمَنْ

١٤- وهْىَ لِرَوْحِهِمْ رَواها ٱلطَّبَرِى كذا ٱبْنُ مِهْرانِهِمُ فحرِّرِ

ذكر الناظم – رحمه الله – في هذه الأبيات طرق هاء السكت ليعقوب في النون المشددة التي تدل على جمع الإناث ، إذا كان قبل النون هاء.

فذكر الناظم الوقف بهاء السكت ليعقوب من الروايتين في هذا النوع من:

المستنير لابن سوار ، ومن التذكرة لأبي الحسن بن غلبون ، وكذا من مفردتي يعقوب للداني وابن الفحام ، ومن المصباح بخلف عنه .

وذكرها لرويس من طريق القاضي عن النخاس لأبي العز القلانسي .

وذكرها أيضًا لروح من تلخيص الطبري ، وكذا من غاية ابن مهران .

وحتى نقف على صحة هذا العزو من عدم صحته ، ينبغي علينا أن نرجع إلى كتاب النشر، ثم نرجع بعد ذلك إلى كتب أصول النشر التي أسند منها ابن الجزري قراءة يعقوب ، ثم نقارن بين ما في النشر وأصوله وبين ما في العزو.

قال الإمام ابن الجزري في النشر:

«الْأَصْلُ الثَّالِثُ : النُّونُ الْمُشَدَّدَةُ مِنْ جَمْعِ الْإِنَاثِ ، سَوَاءٌ اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ ، أَوْ لَمْ يَتَّصِلْ ، نَحْوُ:﴿هُنَّ أَطْهَرُ ﴾﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ﴾﴿أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّۚ﴾ ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّۖ﴾﴿بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ : فَاخْتُلِفَ عَنْ يَعْقُوبَ فِي الْوَقْفِ عَلَى ذَلِكَ بِالْهَاءِ: فَقَطَعَ فِي التَّذْكِرَةِ بِإِثْبَاتِ الْهَاءِ لِيَعْقُوبَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَكَذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ، وَذَكَرَهُ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سِوَارٍ، وَقَطَعَ بِهِ أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ لِرُوَيْسٍ مِنْ طَرِيقِ الْقَاضِي ، وَأَطْلَقَهُ فِي الْكَنْزِ عَنْ رُوَيْسٍ، وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ مِهْرَانَ لِرَوْحٍ ، وَالْوَجْهَانِ ثَابِتَانِ عَنْ يَعْقُوبَ ، بِهِمَا قَرَأْتُ، وَبِهِمَا آخُذُ، وَقَدْ أَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ ، وَأَحْسَبُ أَنَّ الصَّوَابَ تَقْيِيدُهُ بِمَا كَانَ بَعْدَ هَاءٍ كَمَا مَثَّلُوا بِهِ، وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا مَثَّلَ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنْ نَصَّ عَلَى غَيْرِهِ أَحَدٌ يُوثَقُ بِهِ رَجَعْنَا إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَالْأَمْرُ كَمَا ظَهَرَ لَنَا » . (النشر في القراءات العشر : ٢ / ١٣٥) .

لو أردنا أن نقارن بين ما ذكره العلامة المتولي في عزو الطرق ، وبين ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر ، سنجد أن هناك اختلافًا بينهما في ذلك :

– ذكر المتولي هاء السكت ليعقوب من المفردتين ؛ أي : مفردة يعقوب للداني ، ومفردة يعقوب لابن الفحام، بينما لم يذكر ابن الجزري ابن الفحام مطلقًا.

– ذكر المتولي هاء السكت ليعقوب من المصباح، بينما سكت عنه ابن الجزري في النشر، فلم يذكر منه شيئًا.

- ذكر المتولي هاء السكت لروح من طريق الطبري، بينما سكت عنه ابن الجزري في النشر، فلم يذكر عنه شيئًا.

- ذكر ابن الجزري هاء السكت لرويس من كتاب الكنز لابن مؤمن الواسطي ، بينما لم يذكره المتولي مطلقًا ؛ لأن كتاب الكنز ليس من أصول النشر.

وإذا أردنا أن نقف على هذه الخلافات بين العزو والنشر ، فلا بد من الرجوع إلى أصول النشر ؛ لبيان الكتب التي روت منها هاء السكت ليعقوب في هذا النوع ، ولكي نقف على حقيقة الخلاف بين العزو والنشر في هذه المسألة.

وبعد الرجوع إلى الكتب والطرق المسندة في النشر ليعقوب ، وجدنا أن الكتب التي روت هاء السكت ليعقوب بكماله في هذا النوع ، هي :

- التذكرة في القراءات الثمان : لأبي الحسن طاهر بن غلبون (١/ ٢٤٥) .
- مفردة يعقوب : للإمام أبي عمروٍ الداني : (ص ٦٠) .
- مفردة يعقوب : للإمام أبي القاسم بن الفحام : (ص ١٤٠) .
- المصباح الزاهر : لأبي الكرم الشهرزوري بخلفٍ عنه : (٢ / ٢٩٣) .
- المستنير في القراءات العشر : للإمام أبي طاهر بخلفٍ عنه : (١ / ٥١١) .

ولرويس فقط من :

- الكفاية الكبرى : للإمام أبي العز من طريق القاضي : (ص ١٠٢) .
- الإرشاد في القراءات العشر : للإمام أبي العز من طريق القاضي : (٤٧) .

ولروح فقط من:

- الكامل في القراءات : لأبي القاسم الهذلي من طريق الخزاعي (٢ / ٩٦٦)
- التلخيص في القراءات الثمان : لأبي معشر الطبري بخلفٍ عنه : (٢٠٩) .
- غاية ابن مهران : على ما في شرح الغاية .

هذه هي الكتب التي وجدنا فيها هاء السكت ليعقوب في هذا النوع .

❖ مقارنة بين ما ذكره أصحابُ الكتب ، وبين ما ذكره الإمام المتولي في عزو الطرق ، سنجد الآتي :

أولًا : ذكر المتولي هاء السكت ليعقوب من المصباح بخلف عنه .

وهذا ما ذكره أبو الكرم في المصباح ، وذلك حيث قال : « كان يعقوب يقف عند قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ يقف بهاء ساكنة بعد الواو ... ، وكذلك يثبتها بعد الميم ... ، ورُوي عن يعقوب أيضًا : إثباتُ الهاء في الوقف فيما كان في آخره نون مفتوحة، كقوله ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾:(المؤمنينهْ) ، ...، ﴿أَيْدِيَهُنَّ﴾:(بين أيديهُنَّهْ) ، ﴿وَأَرْجُلِهِنَّ﴾:(وأرجلهِنَّهْ) ونحو ذلك »[١] .

فعلى ما ذكره أبو الكرم في أول كلامه ، يكون ليعقوب الوقف بهاء السكت وجهًا واحدًا من المصباح في ضمير (هو) و (هي) ، وكذا في باب : (عمَّ) ؛ لأنه ذكره بصيغة الجزم ، فقال : « كان يعقوب يقف بهاء ساكنة ... »

---

[١] - (المصباح الزاهر : ٢ / ٢٩٣) .

لكن عندما تكلم عن هاء السكت في جمع المذكر السالم وما أُلحق به ، وكذا هاء السكت في نون جمع الإناث ، ذكرها بصيغة التجهيل ، فقال : « ورُوي عن يعقوب أيضاً » ، فقوله : « ورُوي » يدل على ضعف هذا الوجه وقلَّة الطرق التي روت هاء السكت عليه وقفًا ، وبذلك يُؤخذ الخلاف ليعقوب من المصباح .

ولكن يُستدرك على العلامة المتولي – رحمه الله – أنه أخذ بهاء السكت وعدمها ليعقوب في نون جمع الإناث من المصباح ، وأخذ بها وجهًا واحدًا من المستنير لابن سوار ، مع أن أبا الكرم ذكر ما ذكره شيخُه ابن سوار في المستنير ، فأبو الكرم الشهرزوري قرأ على شيخه أبي طاهر بن سوار ، وعندما نقارن بين ما ذكره ابن سوار في المستنير، وبين ما ذكره أبو الكرم في المصباح ، سنجد أنهما متفقان في هذا الباب ، وهذا ما ذكره ابن سوار ، حيث قال : « كان يعقوب يقف على قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ : (هوه) بهاء ساكنة بعد الواو ... ، وكذلك يثبتها بعد الميم أيضًا ... ، وقد رُوي عنه أيضاً : إثباتُ الهاء في الوقف فيما كان في آخره نون مفتوحة ، كقوله : ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾:(العالمينهْ) ... ، ﴿بَيْنَ أَيْدِيهُنَّ﴾: (بين أيديهُنَّهْ) ، ﴿وَأَرْجُلِهِنَّ﴾:(وأرجلهِنَّهْ) ونحو ذلك »[١] .

فابن سوار قطع – في أول الباب – بهاء السكت ليعقوب في ضمير(هو) و(هي) ، وكذا في باب : (عمَّ) ؛ لأنه ذكره بصيغة الجزم ، فقال : « كان يعقوب يقف بهاء ساكنة ... » ، لكن عندما ذكر هاء السكت في جمع المذكر السالم وما أُلحق

[١] – المستنير في القراءات العشر : (١ / ٥١١) .

به ، وكذا هاء السكت في نون جمع الإناث ، ذكرها بصيغة التجهيل ، فقال : « وقد رُوي عنه أيضـًا » ، وهذا كما ذكره أبو الكرم في المصباح تمامًا ، وحينئذ يكون أبو الكرم نقل هذا عن شيخه ابن سوار في المستنير .

وعلى ذلك : يُؤخذ بالخلاف في هذا النوع من المصباح ، كما ذكر المتولي في العزو ، ونأخذ بالخلاف أيضًا من المستنير على ما ذكره ابن سوار ؛ إذ لا خلاف بين المصباح والمستنير في هذا الباب ؛ خلافًا للعلامة المتولي – رحمه الله – .

ثانيًا : ذكر العلامة المتولي في العزو هاء السكت لروح بلا خلاف من تلخيص الطبري ، إلا أن أبا معشر الطبري نصَّ لروح على الخلاف فيها ، فقال : « ووقف يعقوب على : (هو) و (هي) و (لم) ... وأشباهها بهاء ، زاد روح بعد نون مشددة بخلاف عنه ، نحو قوله تعالى : ﴿فَٱمۡتَحِنُوهُنَّۖ﴾ »[١] .

ثالثًا : ذكر العلامة المتولي في العزو هاء السكت لروح من غاية ابن مهران ، ولكن لم نجد في الغاية – حسب النسخة التي بين أيدينا – هاء السكت في هذا النوع (غاية ابن مهران : ٢٠٢) ، لكن ذكرها الكرماني في شرح الغاية ، حيث قال : « يعقوب يقف على النون المشددة في نحو : ﴿وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ﴾ ، بزيادة هاء الاستراحة ... ، وذكر أنواعًا أخرى ، ثم قال : والمتلُوُّ من طريق ابن مهران ما ذكرتُ لك أولًا » . (النهاية في شرح الغاية : ٣٥٨) .

---

[١] – التلخيص في القراءات الثمان : (٢٠٨) .

فكلام الكرماني يؤيد أن هذا الوجه صحيح من طريق ابن مهران ، ولكن ذكرها الكرماني من طريق ابن مهران ليعقوب بكماله ، وليس لروح فقط كما ذكر المتولي في العزو ، وذكره ابن الجزري أيضًا في النشر لروح فقط عن ابن مهران .

رابعًا : سكت الإمام المتولي عن كتاب الكامل ، وقد نصَّ الهذلي على هاء السكت في هذا النوع لروح ، فقال : « بهاء بعد الواو والياء والميم ، نحو:« (وهوه) ، (فهيه) ، (بمه) و(لمه) و(عمَّه) وبابه في الوقف : سلام ويَعْقُوب، زاد روحٌ عند النون المشددة : ﴿إِنَّهُنَّ﴾كقوله في قول الْخُزَاعِيّ وابن مهران »[١] .

❖ الخلاف بين ما ذكره أصحابُ الكتب ، وبين ما ذكره ابنُ الجزري في النشر :

- لم يذكر ابن الجزري هاء السكت ليعقوب من مفردة ابن الفحام ، ولكن ابن الفحام نصَّ عليها ليعقوب .
- لم يذكر ابن الجزري هاء السكت ليعقوب من المصباح ، وهي فيه .
- لم يذكر ابن الجزري هاء السكت لروح من الكامل ، وهي فيه .
- ظاهر كلام ابن الجزري أن ليعقوب هاء السكت من المستنير وجهًا واحدًا ، وهي فيه بخلاف عنه.
- ذكر ابن الجزري هاء السكت لروح عن ابن مهران ، والذي نص عليه الكرماني في شرح الغاية من طريق ابن مهران أنها ليعقوب بكماله.

---

[١] – الكامل في القراءات العشر : (٢ / ٩٦٦) .

- ذكر ابن الجزري هاء السكت لرويس من كتاب الكنز ، وليس ذلك من أصول النشر ، فلا يُؤخذ به ولا يُعتمد عليه في العزو والتحريرات .

♦ طرق هاء السكت ليعقوب في نون جمع الإناث على ما في أصول النشر :

﴿هُنَّ﴾ ﴿وَلَهُنَّ﴾ وبابهما	الطرق
رويس	التذكرة ، مفردة يعقوب للداني ، مفردة يعقوب لابن الفحام ، المصباح والمستنير بخلف عنهما كتابي أبي العز من طريق القاضي أبي العلاء
روح	التذكرة ، مفردة يعقوب للداني ، مفردة يعقوب لابن الفحام ، المصباح والمستنير بخلف عنهما غاية ابن مهران ، الكامل ، تلخيص الطبري بخلف عنه

طرق هاء السكت في الوقف على (ما) الاستفهامية للبزي

قال الناظم – رحمه الله –:

١٥- وَٱلْهاءُ لِلْبَزِيِّ فِي نَحْوِ «فَلِمْ» بِخُلْفِ حِرزٍ مُسْتنيرٍ قَدْ عُلِمْ

١٦- ودُونَ خُلْفٍ لِٱبْنِ بَلِّيمةَ عَنَّ كَذاكَ لِلدَّانِيِّ عَنْ أَبِي ٱلْحَسَنْ

ذكر الناظم في هذين البيتين طرق هاء السكت للبزي في الوقف على (ما) الاستفهامية ، فذكر أن هاء السكت للبزي في نحو: (فلم) ؛ أي : في (ما) الاستفهامية المجرورة ، وهي خمس كلمات ، أشار الناظم إليها بقوله : في نحو : (فلم) ، فذكر أنها من حرز الأماني ، وكذا من المستنير بخلف عنهما ؛ أي : أن الشاطبية والمستنير فيهما الوجهان للبزي ، وقد عُلم الخلاف عنهما .

وهي أيضًا للبزي من تلخيص ابن بليمة بلا خلاف عنه ، وكذا من قراءة الداني على أبي الحسن ، ولم يذكر المتولي مصدر هذا الطريق .

وحتى نقف على صحة هذا العزو ، ينبغي علينا أن نرجع إلى كتاب النشر ، ثم نرجع بعد ذلك إلى كتب أصول النشر التي أسند منها ابن الجزري قراءة يعقوب ، ثم نقارن بين ما في النشر وأصوله وبين ما في هذا العزو .

قال الإمام ابن الجزري في النشر:

«أَمَّا هَاءُ السَّكْتِ : فَتَجِيءُ فِي خَمْسَةِ أُصُولٍ مُطَّرِدَةٍ، وَكَلِمَاتٍ مَخْصُوصَةٍ :

الْأَصْلُ الْأَوَّلُ : (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَوَقَعَتْ فِي خَمْسِ كَلِمَاتٍ: ﴿ عَمَّ ﴾، ﴿ فِيمَ ﴾، ﴿ بِمَ ﴾، ﴿ لِمَ ﴾،﴿ مِمَّ ﴾ فَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ عَنْ يَعْقُوبَ وَالْبَزِّيِّ ... ، وَأَمَّا الْبَزِّيُّ : فَقَطَعَ لَهُ بِالْهَاءِ فِي الْأَحْرُفِ الْخَمْسَةِ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ وَالتَّبْصِرَةِ وَالتَّذْكِرَةِ وَالْكَافِي وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ وَغَيْرِهَا ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَكْثَرُ الْمُؤَلِّفِينَ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعِرَاقِيُّونَ.

وَانْفَرَدَ فِي الْهِدَايَةِ بِالْهَاءِ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ بِكَمَالِهِ فِي ﴿ عَمَّ ﴾،﴿ لِمَ ﴾ فَقَطْ.

وَأَطْلَقَ لِلْبَزِّيِّ الْخِلَافَ فِي الْخَمْسَةِ : أَبُوالْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَالدَّانِيُّ فِي غَيْرِ التَّيْسِيرِ وَبِالْهَاءِ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ وَبِغَيْرِ هَاءٍ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْفَارِسِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي خَرَجَ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ فِيهَا عَنْ طُرُقِهِ ، فَإِنَّهُ أَسْنَدَ رِوَايَةَ الْبَزِّيِّ عَنِ الْفَارِسِيِّ هَذَا، وَقَطَعَ فِيهِ بِالْهَاءِ عَنِ الْبَزِّيِّ، وَلَمْ يَقْرَأْ بِالْهَاءِ إِلَّا عَلَى ابْنِ غَلْبُونٍ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ . وَهَاءُ السَّكْتِ مُخْتَارَةٌ فِي هَذَا الْأَصْلِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ عِوَضًا عَنِ الْأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ »[١] .

لو أردنا أن نقارن بين ما ذكره العلامة المتولي في عزو الطرق ، وبين ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر ، سنجد أن هناك اختلافًا بينهما على النحو التالي :

[١] – النشر في القراءات العشر : (٢ / ١٣٤) .

أولًا : ذكر المتولي هاء السكت في هذه الكلمات الخمس للبزي بخلفٍ عنه من الحرز والمستنير ، بينما لم يذكر ابن الجزري في النشر كتابَ المستنير مطلقًا.

ثانيًا : ذكر المتولي هاء السكت للبزي في هذه الكلمات للداني من قراءته على أبي الحسن وسكت عنه ، بينما ذكره ابن الجزري في النشر منبِّهًا على أن هذا الوجه ليس من طريق التيسير .

ثالثًا : لم يستوفِ المتولي عزوَ طرق هاء السكت للبزي في هذه الكلمات ؛ حيث عزاها للشاطبية والمستنير وابنِ بليمة والداني فقط ، بينما عزاها ابن الجزري زيادة على هؤلاء إلى التيسير والتبصرة والتذكرة والكافي والهداية وجامع البيان .

وإذا أردنا أن نقف على هذه الخلافات بين العزو والنشر ، فلا بد من الرجوع إلى أصول النشر ؛ لبيان الكتب التي روت منها هاء السكت للبزي في هذا النوع ، ولكي نقف أيضًا على حقيقة الخلاف بين العزو والنشر في هذه المسألة .

وبعد الرجوع إلى الكتب والطرق المسندة في النشر للبزي ، وجدنا أن الكتب التي روت هاء السكت له في هذا النوع ، هي :

- التيسير في القراءات السبع : للإمام الداني : (١١٦) .
- حرز الأماني ووجه التهاني : للإمام أبي القاسم الشاطبي : (٣٨٦) .
- تلخيص العبارات : للإمام أبي عليٍّ ابن بليمة : (١٧٤) .

هذه هي الكتب التي وجدنا فيها هاء السكت للبزي في هذا النوع .

❖ مقارنةٌ بين ما ذكره المتولي في عزو الطرق ، وبين ما وجدناه في الكتب :

أولًا : ذكر المتولي هاء السكت من المستنير بخلفٍ عنه ، وعندما رجعنا إلى المستنير ، لم نجد فيها هاء السكت للبزي مطلقًا .

فمن أين أتى الإمام المتولي بهذا الخلاف من المستنير ؟

فهذا الخلاف للبزي لم نجده في المستنير ، ولم يذكره ابن الجزري في النشر ، وكذلك الإزميري في تحرير النشر لم يذكره أيضًا .

ولكنَّ الإمام الإزميري في كتابه البدائع في جمْع قول الله تعالى في سورة البقرة : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوٓاْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ ﴿٩١﴾﴾.

في هذه الآية ذكر الإزميري الوجهين في (فَلِمَ) من المستنير . (البدائع / ٤٢) .

فالظاهر – والله أعلم – أن الإمام المتولي اعتمد على الإمام الإزميري في ذِكر الخلاف للبزي من المستنير .

ثانيًا : ذكر المتولي هاء السكت من قراءة الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون ، ولم يذكر المتولي مأْخذ هذا الطريق ، وبعد الرجوع إلى أسانيد رواية للبزي في كتاب النشر ، لم نجد الإمام ابن الجزري أسند طريق الداني عن أبي الحسن للبزي مطلقًا ، لا من التيسير ، ولا من جامع البيان ، ولا من غيرهما .

وعلى ذلك نقول : إن طريق الداني عن أبي الحسن ليس من طرق النشر في رواية البزي مطلقًا ، وقد فصَّل القول في ذلك ابن الجزري في النشر .

ثالثًا : لم يذكر المتولي في العزو كتاب التيسير ، إلا أن يكون أراد بذكْر طريق الداني عن أبي الحسن كتاب التيسير ، لكن من هذا الطريق .

❖ مقارنةٌ بين النشر وأصوله في عزو هاء السكت في هذه الكلمات للبزي :

أولًا : ذكر الإمام ابن الجزري هاء السكت للبزي في هذه الكلمات من التبصرة والتذكرة والكافي ، وهذه الكتب الثلاثة ليست مسندةً في النشر عن البزي .

ثانيًا : ذكر ابن الجزري أن صاحب الهداية انفرد بالهاء عن ابن كثير بكماله في : (عم) و (لم) فقط .

وكتاب الهداية مسند في النشر في رواية البزي ، ولكنه مفقود ، وقد رجعت إلى كتاب شرح الهداية للمهدوي ، فلم أجده تعرض لهذا الحكم فيها ، وكذا رجعتُ إلى كتاب أصول القراءات للمهدوي ، فلم أجده ذكر ذلك أيضًا .

وذكر ابن الجزري في الفوائد المجمّعة ذلك أيضًا ، فقال : «... لكن في الهداية ذكر لابن كثير بكماله : (لم) و(عمَّ) بغير خلاف ، ولم يذكر غيرَهما » .

ولكنَّ الإمام ابن الجزري لم يأخذ بهذا التخصيص الذي ذكره صاحب الهداية ، ولذا لم يذكر في الطيبة إلا الخلاف في هذه الكلمات الخمس .

فيكون المأخوذ به : الخلاف في هذه الكلمات الخمس كلها ، ولا يُؤخذ بالخلاف في : (لم) و(عمَّ) فقط ، دون غيرهما .

ثالثًا : ذكر الإمام ابن الجزري أن الإمام الداني أطلق الخلاف في هاء السكت للبزي في هذه الكلمات في غير التيسير .

وهذا ما نصَّ الإمام الداني في المفردات في هذه الكلمات الخمس ، ثم قال : « هذه قراءته على أبي الحسن » . المفردات السبع : (٢٠١) .

وقد أسند الإمام الداني رواية البزي في المفردات من قراءته على أبي القاسم الفارسي ، وعلى أبي الفتح فارس ، وعلى أبي الحسن طاهر بن غلبون .

وذكر في جامع البيان أيضًا الوقف على بالهاء على هذه الكلمات الخمس ، ثم قال : وبهذا قرأتُ على أبي الحسن ، وقرأتُ على أبي الفتح عن قراءته في رواية القواس والبزي ، وعلى الفارسي عن قراءته بغير هاء ، كسائر القراء »[١] .

وقد أسند رواية البزي في الجامع من قراءته على أبي القاسم الفارسي ، وعلى أبي الفتح فارس ، ولم يسندها من قراءته على أبي الحسن طاهر بن غلبون .

وعلى ذلك : يكون الإمام الداني قد ذكر الخلاف للبزي في هذه الكلمات الخمس في كتابيه المفردات ، وجامع البيان .

ولكن وجه الهاء من قراءة الداني على أبي الحسن ، ليس من طريق التيسير ولا الشاطبية ولا الطيبة كذلك ؛ لأن ابن الجزري لم يُسند في النشر طريق الداني عن أبي الحسن في رواية البزي ، فهذا الطريق ليس من طرق الطيبة كذلك .

تحرير الخلاف للبزي في هذه الكلمات من الشاطبية والتيسير :

حرَّر الإمام ابن الجزري هذا الخلاف من التيسير ، فقال : « ... وَبِالْهَاءِ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ ، وَبِغَيْرِ هَاءٍ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ وَعَبْدِ

[١] – جامع البيان : (١ / ٦٤٠) .

الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْفَارِسِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي خَرَجَ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ فِيهَا عَنْ طُرُقِهِ ، فَإِنَّهُ أَسْنَدَ رِوَايَةَ الْبَزِّيِّ عَنِ الْفَارِسِيِّ هَذَا، وَقَطَعَ فِيهِ بِالْهَاءِ عَنِ الْبَزِّيِّ، وَلَمْ يَقْرَأْ بِالْهَاءِ إِلَّا عَلَى ابْنِ غَلْبُونٍ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ » .

وكأن الإمام ابن الجزري يتعجب من الإمام الداني ؛ لأنه قطع بالوقف بهاء السكت في هذه الكلمات الخمس للبزي ، مع أنه أسند رواية البزي في التيسير من قراءته على الفارسي ، ونصَّ الداني في المفردات والجامع بأنه قرأ بهاء السكت للبزي على أبي الحسن فقط ، فتكون قراءته على الفارسي بعدم الهاء ، ومع ذلك ، فإنه لم يذكر في التيسير إلا الوقف بالهاء وجهًا واحدًا .

فيكون وجه الوقف بالهاء للبزي في هذه الكلمات من قراءة الداني على أبي الحسن ، وذلك من المفردات فقط ، ومقتضى طريقه في التيسير والجامع ، بل والطيبة كذلك عن الإمام الداني ، يكون بترك الهاء وجهًا واحدًا ، ومع ذلك فقد قبل الإمام ابن الجزري هذا الوجه وأخذ به من التيسير وجهًا واحدًا ، ولكنه نبَّهَ على أن هذا الموضع من المواضع التي خرج فيها صاحب التيسير عن طرقه .

- ومما ينبغي التنبيه عليه ، أن الإمام ابن الجزري لم يتعرض لخروج الشاطبي عن طريقه في ذكْر الخلاف ؛ لأن طريق التيسير هو ترْك الهاء وجهًا واحدًا ، وهذا هو طريق الشاطبية أيضًا ، فيكون طريق الشاطبية بعدم الهاء .

- ولكنَّ الإمام الشاطبي قد تبع في ذلك الإمامَ الدانيَّ ، ولكنه ذكر الخلاف ، أما الإمام الداني فقد ذكر الوقف بالهاء وجهًا واحدًا .

(ما) الاستفهامية	الطرق
الوقف بعدم الهاء	الجمهور عن البزي ، وأحد الوجهين في الشاطبية
الوقف بالهاء	التيسير ، الشاطبية ، تلخيص العبارات

طرق هاء السكت في الوقف على (ما) الاستفهامية ليعقوب

قال الناظم – رحمه الله –:

١٧- وعِندَ يعْقوبَ رَوَىٰ أبو ٱلْكرمْ كَٱلطَّبرِى وصاحبُ ٱلْمبْهجِ أَمّْ

١٨- معَ ٱبْنِ فَحَّامٍ ، ويَرْوِى ٱلدَّانِى عنْ فارِسٍ فخُذْهُ بٱسْتِيقانِ

١٩- وعنْ رُوَيْسِهِمْ أبُو ٱلْعزِّ تَلا معَ ٱبْنِ مِهْرانهمُ فَحصِّلا

٢٠- لٰكِنْ مِنَ ٱلْإِرْشادِ مُسْتنيرِ «فِيمَهْ» لِيعْقوبَ بِلا نَكيرِ

٢١- «مِمَّهْ» لِدانِيٍّ، وقلْ «بِمَهْ» لَدىٰ ٱبْنِ سِوارٍ معْهُ أيضًا وَرَدَا

٢٢- «عَمَّهْ» لِكلٍّ مِنْهما كالْفَارِسِى والْمَالِكى أيضًا مَعَ ٱلْقَلانِسِى

٢٣- مَعَ ٱبْنِ غَلْبونٍ عَنَيْتُ طَاهِرا مَعَ أبِى ٱلْعَلاءِ فُزْتَ ذاكِرا

ذكر الإمام ابن الجزري في الطيبة الخلاف ليعقوب في الوقف بهاء السكت وعدمها على (ما) الاستفهامية في باب الوقف على مرسوم الخط ، فقال :

٣٦٠ – هَيْهَاتَ هُدْ زِنْ خُلْفَ رَاضٍ يَا أَبَهْ دُمْ كَمْ ثَوَى فِيمَهْ لِمَهْ عَمَّهْ بِمَهْ

٣٦١ – مِمَّهْ خِلَافٌ هَبْ ظُبًى وَهْيَ وَهُو ظِلٌّ وَفِى مُشَدَّدِ اسْمٍ خُلْفُهُ

وهذا الخلاف المذكور في الطيبة معطوف على قوله قبل ذلك : (كَهَاءِ أُنْثى كُتِبَتْ تَاءً فَقِفْ بِالْهَا) ، وكلٌّ من هاء السكت وعدمها له طرق ، فذكر العلامة المتولي في هذا الباب طرق هاء السكت للبزي في الوقف على (ما) الاستفهامية ، ثم شرع بعد ذلك في هذه الأبيات في ذِكْر طرق هاء السكت

ليعقوب في هذا النوع أيضًا، فذكر أن هاء السكت ليعقوب في هذه الكلمات الخمس معًا ، رواها : أبو الكرم صاحب المصباح ، وأبومعشر الطبري صاحب التلخيص ، وسبط الخياط صاحب المبهج ، وابن الفحام صاحب المفردة ، وكذا من قراءة الداني عن أبي الفتح فارس ، وهذا ليعقوب بكماله .

ثم ذكر بعد ذلك أنها لرويس فقط دون روح لأبي العز القلانسي صاحب الكفاية والإرشاد ، وكذا لابن مهران صاحب الغاية.

وكلُّ مَن سبق ذكرُهم في البيتين الأوَّلَيْن ليعقوب ، وكذا في البيت الثالث لرويس ، كلُّهم قد رَوَوا هاء السكت في الكلمات الخمس كلِّها بلا استثناءٍ .

ثم شرع الناظم بعد ذلك في بيان الكتب التي روت هاء السكت في بعض هذه الكلمات الخمس ، فذكر أنها من الإرشاد والمستنير ليعقوب في (فيم) فقط ، وهي للداني في (مم) و(عم) ، ولابن سوار أيضًا في (بم) و(عم) ، وهي لأبي الحسين الفارسي صاحب الجامع ، ولأبي عليٍّ المالكي صاحب الروضة ، ولأبي العز القلانسي صاحب الكفاية والإرشاد ، ولأبي الحسن بن غلبون صاحب التذكرة ، وكذا لأبي العلاء الهمذاني صاحب الغاية في (عم).

وحتى نقف على صحة هذا العزو ، ينبغي علينا أن نرجع إلى كتاب النشر ، ثم نرجع بعد ذلك إلى كتب أصول النشر التي أسند منها ابن الجزري قراءة يعقوب ، ثم نقارن بين ما في النشر وأصوله وبين ما في هذا العزو .

قال الإمام ابن الجزري في كتاب النشر:

«فَأَمَّا يَعْقُوبُ : فَقَطَعَ لَهُ فِي الْوَقْفِ بِالْهَاءِ أَبُومُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخَيَّاطِ وَأَبُوالْفَضْلِ الرَّازِيُّ وَالشَّرِيفُ عِزُّ الشَّرَفِ الْعَبَّاسِيُّ ، وَقَطَعَ لَهُ الْجُمْهُورُ - كَأَبِي الْعِزِّ وَابْنِ غَلْبُونَ وَالْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ وَابْنِ سِوَارٍ وَالدَّانِيِّ - بِالْهَاءِ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ ﴿عَمَّ﴾، وَقَطَعَ لَهُ الْأَكْثَرُونَ بِذَلِكَ فِي الْحَرْفِ الثَّانِي، وَهُوَ:﴿فِيمَ﴾ نَحْوَ:﴿فِيمَ كُنتُمۡ﴾ و﴿فِيمَ أَنتَ﴾، وَهُوَ الَّذِي فِي الْإِرْشَادِ وَالْمُسْتَنِيرِ.

وَزَادَ فِيهِ أَيْضًا الْحَرْفَ الثَّالِثَ، وَهُوَ:﴿بِمَ﴾،نَحْوَ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾، وَقَطَعَ لَهُ الدَّانِيُّ بِالْهَاءِ فِي الْحَرْفِ الْأَخِيرِ، وَهُوَ ﴿ مِمَّ ﴾، وَقَطَعَ مَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فِي ﴿ لِمَ ﴾ ، ﴿ بِمَ ﴾ ، ﴿ فِيمَ ﴾ ، وَقَطَعَ آخَرُونَ بِذَلِكَ لِرُوَيْسٍ خَاصَّةً فِي الْأَحْرُفِ الْخَمْسَةِ ، كَأَبِي بَكْرٍ بْنِ مِهْرَانَ ، وَقَطَعَ أَبُوالْعِزِّ بِذَلِكَ لِرُوَيْسٍ فِي الْأَحْرُفِ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ ، وَجَعَلَ الْحَرْفَيْنِ الْأَوَّلِينَ لِيَعْقُوبَ بِكَمَالِهِ كَمَا تَقَدَّمَ آنِفًا، وَلَمْ يَذْكُرْهُ عَنْهُ فِي الْكَامِلِ، وَلَا فِي الْجَامِعِ، وَلَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ.

قُلْتُ : وَبِالْوَجْهَيْنِ آخُذُ لِيَعْقُوبَ فِي الْأَحْرُفِ الْخَمْسَةِ ؛ لِثُبُوتِهَا عِنْدِي عَنْهُ مِنْ رِوَايَتَيْهِ ، واللهُ أَعْلَمُ »[١].

وفي تقريب النشر ذكر الإمام ابن الجزري الخلاف ليعقوب من روايتيه في هذه الكلمات الخمس معًا دون تخصيص ، ودون أن يعزو ذلك إلى الكتب أو الطرق التي روت هاء السكت فيها .

[١] - النشر في القراءات العشر : (٢ / ١٣٤) .

وقال الإمام الإزميري في تحرير النشر :

«ويقف يعقوب على (لم) بالهاء من التلخيص والمبهج والمصباح ومفردة ابن الفحام ، ومن مفردة الداني من قراءته على أبي الفتح ، وعلى (بم) من التلخيص والمصباح ومفردة ابن الفحام والمبهج ، ومن مفردة الداني من قراءته على أبي الفتح ، وعلى (فيم) من المفردة لابن الفحام والمبهج والتلخيص والمصباح ، وعلى (مم) من التلخيص والمبهج والمصباح والمفردة للداني وابن الفحام ، وعلى (عم) من المبهج والتلخيص والروضة والمصباح والمفردتين وجامع الفارسي » . (تحرير النشر / ٢٩٣) .

وبعد الرجوع إلى الكتب والطرق المسندة في النشر ليعقوب ، وجدنا أن الكتب التي روت هاء السكت ليعقوب براوييه في هذا النوع ، هي :

- المصباح لأبي الكرم : بالوقف على الكلمات الخمس : [٢/ ٢٩٣] .
- المبهج لسبط الخياط : بالوقف على الكلمات الخمس : [٢/ ٤٠٢] .
- التلخيص لأبي معشر الطبري : بالوقف على الكلمات الخمس [٢٠٨] .
- مفردة يعقوب للداني من طريق فارس: بالوقف على الكلمات الخمس .
- مفردة يعقوب لابن الفحام : بالوقف على الكلمات الخمس : [١٤٠] .
- الكامل لأبي القاسم الهذلي: بالوقف على الكلمات الخمس [٢/ ٩٦٦] .
- مفردة يعقوب للداني من طريق أبي الحسن : بالوقف على : (عم ، مم) .

- الإرشاد لأبي العز : بالوقف على : (عم ، فيم) ، وزاد القاضي عن رويس الوقفَ بالهاء على : (لم) ، (مم) [٤٦] .
- الكفاية لأبي العز : من طريق القاضي أبي العلاء بالوقف على : (عم ، لم ، فيم ، مم) ، ومن طريق الكارزيني على (عم) فقط . [١٠٢] .
- المستنير لابن سوار : بالوقف على : (بم ، فيم ، عم) [١ / ٥١١] .
- غاية الاختصار لأبي العلاء : بالوقف على : (عم) [١ / ٣٨٨] .
- التذكرة لأبي الحسن بن غلبون : بالوقف على : (عمَّ) [٢٤٥] .
- الجامع لابن فارس الخياط : بالوقف على : (عم) [٦٤٣] .
- الروضة لأبي عليٍّ المالكي : بالوقف على : (عم) [٥٢٩] .
- الجامع للفارسي : بالوقف على : (عم) [١ / ٢٤٦] .

مقارنة بين ما ذكره المتولي في عزو الطرق ، وبين ما ذكره ابن الجزري في النشر ، وبين ما وجدناه في أصول النشر ، وذلك على النحو التالي :

أولًا : ذكر المتولي هاء السكت ليعقوبَ في هذه الكلمات الخمس لأبي الكرم صاحب المصباح ، ولأبي معشر الطبري صاحب التلخيص ، وهذا ما ذكره الإزميري أيضًا في كتابه تحرير النشر .

- بينما لم يذكر الإمامُ ابن الجزري في النشر هاء السكت من المصباح ولا من التلخيص ، ولا من طريق أبي الكرم ، ولا أبي معشر .

- والذي وجدناه في المصباح والتلخيص هو الوقف بهاء السكت في هذه الكلمات الخمس ، كما ذكر العلامة المتولي في عزو الطرق .

ثانيًا : ذكر المتولي هاء السكت ليعقوبَ في هذه الكلمات الخمس لسبط الخياط صاحب المبهج ، وهذا ما ذكره الإزميري في تحرير النشر ، وذكره كذلك الإمامُ ابن الجزري في النشر ، وهو الذي وجدناه في المبهج كذلك.

ثالثًا : ذكر المتولي هاء السكت ليعقوبَ في هذه الكلمات الخمس لابن الفحام صاحب المفردة ، وهذا ما ذكره الإزميري في كتابه تحرير النشر .

- بينما لم يذكر الإمامُ ابن الجزري في النشر هاء السكت من مفردة ابن الفحام ، ولا من طريق ابن الفحام أصلًا .

- والذي وجدناه في المفردة لابن الفحام هو الوقف بهاء السكت في هذه الكلمات الخمس ، كما ذكر العلامة المتولي في عزو الطرق.

رابعًا : ذكر المتولي هاء السكت ليعقوبَ في هذه الكلمات الخمس من قراءة الداني على أبي الفتح فارس ؛ أي : من المفردة ، وهذا صحيح ، وظاهرُ كلامه أن ذلك ليعقوب بكماله ؛ لأنه تكلم عن رويس وحده بعد ذلك ، فيكون كلامه قبلُ عن يعقوب من روايتيه ، وهذا ليس صوابًا ؛ لأن هاء السكت في الكلمات الخمس من مفردة الداني إنما هو من طريق أبي الفتح فقط ، ورواية روح مُسندة في النشر من طريق أبي الحسن .

وعلى ذلك : يكون الوقف بهاء السكت في مفردة الداني على الكلمات الخمس ، إنما هو لرويس فقط ، وذلك من قراءة الداني على أبي الفتح .

وذكر الإزميري هاء السكت من المفردة ليعقوب في (مم) و(عم) ، وذكرها كذلك في المفردة في (لم) و(بم) ، ولكن من قراءة الداني على أبي الفتح فقط ، ولم يذكرها في (فيم) مطلقًا.

خامسًا : ذكر المتولي هاء السكت لرويس مطلقًا ؛ أي : في الكلمات الخمس من طريق أبي العز القلانسي ؛ أي من الكفاية والإرشاد ، ثم استدرك على ذلك فذكر أنها من الإرشاد لأبي العز في (فيم) ليعقوب بكماله ، ثم ذكر أنها ليعقوب أيضًا بكماله من طريق أبي العز ؛ أي : من الكفاية والإرشاد ، وذلك في (عم) .

فيكون الإمام المتولي ذكرها لرويس في الكلمات الخمس من كتابَي أبي العز ، وذكرها لروح من الكفاية في (عم) فقط ، ومن الإرشاد في (فيم ، عم) .

- بينما لم يذكر الإزميري شيئًا لأبي العز مطلقًا ليعقوب في هذا النوع .

- أما ابن الجزري : فإنه ذكر في النشر لأبي العز الوقف بالهاء في (عم) و (فيم) ليعقوب بكماله ، ولرويس في الثلاثة الباقية ؛ أي : أنه قطع لأبي العز بالوقف على الكلمات الخمس لرويس ، ولروح في (عم) و(فيم) فقط ، وهذا ما ذكره المتولي في العزو ، لكن ذكرها ابن الجزري من الإرشاد ليعقوب في (فيم) فقط ، بينما ذكرها المتولي منه ليعقوب في (عم ، فيم) ، وهذا هو الصحيح .

– والذي في كفاية أبي العز لرويس من طريق القاضي أبي العلاء هوالوقف بالهاء على : (عم ، لم ، فيم ، مم) ومن طريق الحمامي والكارزيني على (عم) .

والذي في إرشاد أبي العز لرويس من طريق الحمامي هو الوقف بالهاء على : (عم ، فيم) ، ومن طريق القاضي أبي العلاء على : (لم) ، (مم) .

فيكون لرويس من طريق أبي العز مطلقًا الوقف بالهاء على الكلمات الخمس دون : (بم) خلافًا لما أطلقه المتولي في العزو ، وابن الجزري في النشر ، لكن نأخذ بالكلمات الخمس لرويس من طريق أبي العز ؛ اعتمادًا عليهما ؛ لأنه يُحتمل أنه قد سقط ذِكْرُ الكلمة الخامسة من النسخة التي عندنا.

سادسًا : ذكر المتولي هاء السكت لرويس مطلقًا ؛ أي : في الكلمات الخمس من طريق ابن مهران ؛ أي : من كتابه الغاية ، ولم يذكر الإزميري لابن مهران شيئًا .

– وهذا ما قطع به ابن الجزري في النشر لرويس من طريق ابن مهران ، كما ذكر المتولي في العزو.

– ولكنَّ النسخة التي بين أيدينا من كتاب الغاية ليس فيها الوقف بهاء السكت لرويس في هذه الكلمات ، ويُحتمل أنه سقط منها.

سابعًا : ذكر المتولي هاء السكت ليعقوبَ في : (مم) و(عم) للداني مطلقًا ؛ أي : دون أن يبين من أيِّ طريقٍ هذا من المفردة ؟

لكن ينبغي أن يُحمل ذلك على طريق أبي الحسن من المفردة ؛ لأنه سبق وذكر هاء السكت في الكلمات الخمس مطلقًا من طريق أبي الفتح ، فيكون التخصيص هنا بهاتين الكلمتين من طريق أبي الحسن .

- والذي ذكره الإمام ابن الجزري في النشر من المفردة هو الوقف على (عم) و(مم) وهذا ذكره مطلقًا ؛ أي : من الطريقين ، ثم ذكرها في الكلمات الثلاث الأخرى ، ولكن من قراءة الداني على أبي الفتح .

- وهذا ما وجدناه في المفردة ، وهو الوقف بهاء السكت على (عم) و(مم) مطلقًا ؛ أي : من الطريقين ، ثم بعد ذلك ذكر الدانيُّ أن أبا الفتح زاده ثلاث كلمات أخرى ، فيكون الوقف بالهاء على الكلمات الخمس من طريق أبي الفتح فقط ، وعلى (عم) و(مم) فقط من طريق أبي الحسن .

وقد أسند الإمام الداني رواية روح في المفردة من قراءته على شيخيه : أبي الحسن طاهر بن غلبون ، وأبي الفتح فارس بن أحمد .

وأسند رواية رويس من قراءته على أبي الفتح فقط .

فيكون الوقف بهاء السكت على (عم) و(مم) من طريق أبي الحسن ، وعلى الكلمات الخمس من قراءته على أبي الفتح .

وأسند الإمام ابن الجزري في النشر رواية رويس من قراءة الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون ، وعلى أبي الفتح فارس بن أحمد .

وكلا هذين الطريقين في النشر من طريق الجوهري عن التمار عن رويس .

ولم نجد في مفردة يعقوب هذين الطريقين ، وفيها طريق واحد فقط لرويس ، وهو من قراءة الداني على أبي الفتح على عبد الله بن الحسين السامري على محمد بن هارون التمار على أبي عبد الله محمد بن المتوكل ، الملقب بـ : (رويس) ، وهذا الطريق لم يسنده ابن الجزري في النشر من طريق الداني ، مع أنه أعلى إسنادًا من الطريقين الآخرين .

وأسند الإمام ابن الجزري في النشر رواية روح من قراءة الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون فقط ، وهذا الطريق موجود في المفردة .

وعلى ذلك : يكون لروح من مفردة الداني – على حسب طريقه المسند في النشر – الوقف بهاء السكت على (عم) و(مم) فقط .

ويكون لرويس من المفردة الوقف بهاء السكت على (عم) و(مم) فقط من طريق أبي الحسن ، وعلى الكلمات الخمس من طريق أبي الفتح .

على أن هذين الطريقين لرويس في النشر ليسا في المفردة .

ثامنًا : ذكر المتولي هاء السكت ليعقوبَ في (فيم) و (بم) و (عم) من المستنير لابن سوار ، بينما لم يذكر الإزميريُّ المستنير مطلقًا في هذه الكلمات .

– وهذا ما ذكره ابن الجزري في النشر ، وهو الوقف بهاء السكت لابن سوار في (عم) و (فيم) و (بم) كذلك .

– والذي وجدناه في المستنير هو الوقف بهاء السكت ليعقوب على (بم ، فيم ، عم) فقط ، كما نصَّ على ذلك المتولي في العزو ، وابن الجزري في النشر.

تاسعًا : ذكر المتولي هاء السكت ليعقوبَ في (عم) فقط لأبي الحسين الفارسي صاحب الجامع ، ولأبي علي المالكي صاحب الروضة ، ولأبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب التذكرة ، ولأبي العلاء الهمذاني صاحب الغاية .

وذكر ذلك الإزميري في تحرير النشر ، ولكنه ذكره للفارسي والمالكي فقط .

- بينما لم يذكر ابن الجزري في النشر جامع الفارسي ، ولا روضة المالكي .

- والذي وجدناه في هذه الكتب الأربعة هو الوقف بهاء السكت ليعقوب على (عم) فقط ، كما قال الإمام المتولي في العزو .

عاشرًا : لم يذكر العلامة المتولي في عزو الطرق ، ولا الإمام الإزميري في تحرير النشر ، ولا الإمام ابن الجزري في النشر هاء السكت ليعقوب من الكامل ، بل إن الإمام ابن الجزري ذكر في النشر أن صاحب الكامل لم يذكر هاء السكت ليعقوب ، وهذا ليس صوابًا ؛ لأن الإمام الهذلي نصَّ على هاء السكت ليعقوب ، فقال : « بهاءٍ بعد الواو والياء والميم ، نحو : (وهوه) ، (فهيه) ، (بمه) ، و(لمه) ، و (عمَّه) ، وبابه في الوقف : سلام ويعقوب » . (الكامل : ٢ / ٩٦٦) .

فذكر الإمام الهذلي على هذه الكلمات وبابها ؛ أي : بقية الكلمات الخمس ، وإن لم نأخذ بهذا النصِّ ، لتركنا هاء السكت ليعقوب في ضمير (هو) و(وهي) ؛ لأن الإمام الهذلي ذكر ذلك كلَّه في موضع واحد ، وهاءُ السكت في ضمير (هو) و (وهي) متفقٌ عليه ليعقوب من جميع طرقه ، فلزم الأخذ بذلك كلِّه .

حادي عشر : ذكر الإمام ابن الجزري في النشر أن صاحب الجامع لم يذكر هاء السكت ليعقوب في هذا النوع ، ولم يحدد ابن الجزري جامع مَن أراد .

وكتب الجوامع ثلاثة ، وهي : جامع البيان للداني ، وجامع ابن فارس الخياط ، وجامع أبي الحسين الفارسي .

فأما جامع البيان للداني : فهو في القراءات السبع ؛ أي : ليس فيه قراءة يعقوب .

وأما جامع الخياط ، وجامع الفارسي : فكلاهما في القراءات العشر ، وكلاهما مسندٌ في النشر في قراءة يعقوب براوييه ، وقد نصَّ كلٌّ منهما على الوقف بهاء السكت على : (عم) فقط .

وقد ذكر المتولي في العزو جامع الفارسي في الوقف على (عم) ولم يذكر جامع ابن فارس الخياط ، وكذا فعل الإزميري في تحرير النشر .

ثاني عشر : ذكر ابن الجزري أن أبا الفضل الرازي ، والشريف العباسي قطعا بهاء السكت ليعقوب ، وهما من أصحاب الطرق ، وليسا من أصحاب الكتب .

وهذا الجدول يلخص طرق هاء السكت في هذه الكلمات الخمس ليعقوب ، وذلك على ما في النشر وأصوله :

الوقف بالهاء	القارئ	الطرق
الكلمات الخمس	يعقوب	المصباح ، المبهج ، تلخيص الطبري ، مفردة يعقوب لابن الفحام ، الكامل
الكلمات الخمس	رويس	مفردة يعقوب للداني من قراءته على أبي الفتح ، كتابي أبي العز من طريق القاضي، ومن طريق ابن مهران على ما في النشر
(عم ، فبم ، فيم)	يعقوب	المستنير
(عم ، مم)	يعقوب	مفردة يعقوب للداني من طريق أبي الحسن
(عم ، فيم)	يعقوب	إرشاد أبي العز
(عم)	يعقوب	التذكرة ، روضة المالكي ، جامع الخياط ، جامع الفارسي ، غاية الاختصار
(عم)	رويس	كفاية أبي العز من طريق الكارزيني

طُرُقُ الإشمامِ لخلادٍ

٢٤ – أشمِم لخلَّادٍ «ٱلصراطَ» أوَّلا وذا بتيسيرٍ وحرزٍ ، وعلىٰ
٢٥ – فارسِ ٱلدانى بهِۦ قرَا وذا عن عبدِ باقٍ جَا بتجريدٍ خُذا
٢٦ – وإنَّهُۥ عَنِ ٱبنِ شاذانَ زُكِن مِن روضةِ ٱلمعدَّلِ افهَم يا فَطِن
٢٧ – وفيهِ وٱلثَّانى أتىٰ مِنْ غايةِ أىْ لٱبنِ مهرَانِهِمُ فلتُثبِتِ
٢٨ – ولأبى إسحاقَ عن وزَّانِ مِن مستنيرٍ وهْو من عنوانِ
٢٩ – وٱلمجتبىٰ أيضًا ومِن كفايةِ كبرىٰ عنِ ٱلوزان ياذا ٱلفطنةِ
٣٠ – وأشمِمن مِن كاملٍ وروضةِ أبى علىٍّ كلَ ذى «أل» يا فَتِى
٣١ – وٱلمالكى وٱلفارسى بهِۦ تلا صاحبُ تجريدٍ عليهما كِلا
٣٢ – وهْو لجمهور ٱلعراقيين عن وزانهم مُعدَّل رَوى افهمن
٣٣ – وهٰكذا من مستنيرٍ غيرَ مَن ذكرتُ وٱلعلافِ وٱلولى ٱعلمنّ
٣٤ – وعنهما من مستنيرٍ لا تُشمّ شيئًا وأيضًا عند مكيٍّ فُهم
٣٥ – كصاحب ٱلكافى وذى ٱلهدايةِ هادٍ وتلخيصِ ٱلعبارات ٱثبِتِ
٣٦ – كمن بَقِى من روضة ٱلمعدَّلِ كطاهرٍ وعندَ دانيٍّ يَلِي
٣٧ – ولكثيرٍ قُل من ٱلمغاربهْ هٰذا مقالى لا تكن مكذِّبهْ

ذكر الناظم في هذه الأبياتِ طرقَ الإشمام لخلاد في (الصراط) ، (صراط).

وخصَّ الناظم خلادًا بهذا العزو ؛ لأن خلفًا له إشمامُ المعرف والمنكر وجهًا

واحدًا من جميع طرقه ، بينما اختلفت الطرق عن خلاد في الإشمام وعدمه.

قال الإمام ابن الجزري في الطيبة:

١١٢ - مَالِكِ نَلْ ظِلاًّ رَوَى السِّرَاطَ مَعْ سِرَاطَ زِنْ خُلْفًا غَلَا كَيْفَ وَقَعْ

١١٣ - وَالصَّادُ كَالزَّايِ ضَفَا ٱلأَوَّلُ قِفْ وَفِيهِ وَالثَّانِيْ وَذِيْ اللاَّمِ اخْتُلِفْ

فذكر الإمام ابن الجزري لخلادٍ أربعةَ مذاهبَ في الإشمام وعدمه ، وكلُّ مذهب من هذه المذاهب الأربعة له طرق ، فذكر العلامة المتولي في هذه الأبيات طرقَ هذه المذاهب الأربعة، وذلك على النحو التالي:

– ذكر الناظمُ إشمام الموضع الأول من الفاتحة من : التيسير ، وكذا من حرز الأماني ، ومن قراءة الداني على أبي الفتح فارس ، ومن التجريد من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي ، وكذا من روضة المعدل من طريق ابن شاذان.

– ثم ذكر الناظم أن إشمام موضعي الفاتحة؛ أي: الأولِ والثاني أتى من: غاية ابن مهران ، وكذا من المستنير من طريق أبي إسحاق الطبري عن الوزان ، ومن العنوان والمجتبى ، وكذا من الكفاية الكبرى لأبي العز من طريق الوزان.

– ثم ذكر الناظم إشمام المعرف بأل مطلقًا من: الكامل ، وروضة أبي عليٍّ المالكي ، وكذا من التجريد من قراءة ابن الفحام على الفارسي والمالكي ، وعزاه كذلك لجمهور العراقيين ، وللمعدَّل صاحب الروضة عن الوزان.

وعزاه أيضًا إلى المستنير من غير طريق أبي إسحاق الطبري عن الوزان، وكذا من غير طريقَي الوليِّ وابنِ العلاف من المستنير.

- ثم ذكر أن عدم الإشمام مطلقًا لخلاد من: طريقَي الولي وابن العلاف من المستنير، وكذا لمكي صاحب التبصرة، وابن شريح صاحب الكافي، والمهدوي صاحب الهداية، وابن سفيان صاحب الهادي، وابن بليمة صاحب تلخيص العبارات، ولمن بقي من روضة المعدل، وكذا لأبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب التذكرة، وكذا للداني من قراءته على أبي الحسن، ولكثير من المغاربة.

هذا ما ذكره المتولي في عزو الطرق، وذكره كذلك في الروض النضير.

وحتى نقف على صحة هذا العزو من عدم صحته، فلا بدَّ من الرجوع إلى كتاب النشر، وأصوله؛ لنقف على صحة هذا العزو.

قال الإمام ابن الجزري في النشر :

«وَاخْتُلِفَ عَنْ خَلَّادٍ فِي إِشْمَامِ الْأَوَّلِ فَقَطْ، أَوْحَرْفَيِ الْفَاتِحَةِ خَاصَّةً، أَوِ الْمُعرَّفِ بِاللَّامِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، أَوْ لَا إِشْمَامَ فِي شيءٍ:

فَقُطِعَ لهُ بالإِشْمَامِ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ حَسْبُ فِي التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِبِيَّةِ ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، وَصَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي، وَهِيَ رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخُنَيْسِيِّ عَنْ خَلَّادٍ.

وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِشْمَامِ فِي حَرْفَيِ الْفَاتِحَةِ فَقَطْ: صَاحِبُ الْعُنْوَانِ وَالطَّرَسُوسِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَاذَانَ عَنْهُ، وَصَاحِبُ الْمُسْتَنِيرِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْبَخْتَرِيِّ عَنِ الْوَزَّانِ عَنْهُ، وَبِهِ قَطَعَ أَبُو الْعِزِّ وَالْأَهْوَازِيُّ عَنِ الْوَزَّانِ أَيْضًا، وَهِيَ طَرِيقُ ابْنِ حَامِدٍ عَنِ الصَّوَّافِ.

وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِشْمَامِ فِي الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ خَاصَّةً هُنَا وَفِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ: جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَهِيَ طَرِيقُ بَكَّارٍ عَنِ الْوَزَّانِ، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى الْفَارِسِيِّ وَالْمَالِكِيِّ، وَهُوَ الَّذِي فِي رَوْضَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ، وَطَرِيقُ ابْنِ مِهْرَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ عَنِ الصَّوَّافِ عَنِ الْوَزَّانِ، وَهِيَ رِوَايَةُ الدُّورِيِّ عَنْ سُلَيْمٍ عَنْ حَمْزَةَ.

وَقَطَعَ لَهُ بِعَدَمِ الْإِشْمَامِ فِي الْجَمِيعِ: صَاحِبُ التَّبْصِرَةِ وَالْكَافِي وَالتَّلْخِيصِ وَالْهِدَايَةِ وَالتَّذْكِرَةِ، وَجُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَهِيَ طَرِيقُ ابْنِ الْهَيْثَمِ وَالطَّلْحِيِّ، وَرِوَايَةُ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ خَلَّادٍ.

وَانْفَرَدَ ابْنُ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الصَّوَّافِ عَلَى الْوَزَّانِ عَنْهُ بِالْإِشْمَامِ فِي الْمُعَرَّفِ وَالْمُنكَّرِ كَرِوَايَةِ خَلَفٍ عَنْ حَمْزَةَ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمُبْهِجِ عَنِ ابْنِ الْهَيْثَمِ »[1].

وذكر هذا الخلافَ أيضًا في تقريب النشر، ولكنه لم يفصِّل في التقريب، كما فصَّل هنا في كتاب النشر. (التقريب : ١ / ٢١٥).

قال الإمام الإزميري في تحرير النشر:

« رَوى خلادٌ: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ و﴿صِرَٰطَ﴾ بالإشمام في الفاتحة فقط من: غاية ابن مهران، ومن طريق أبي إسحاق عن الوزان الإشمام في الفاتحة فقط، ومن طريق الولي وابنِ العلاف بعدم الإشمام في كل القرآن، ومن طريق الباقين بالإشمام في المعرف باللام خاصة من المستنير، وبالصاد في جميع القرآن من الهادي،

[1] النشر في القراءات العشر: (١ / ٢٧٢) .

وبالإشمام في أول الفاتحة فقط لابن شاذان، وبالإشمام في المعرف باللام كلِّه للوزان، وبالصاد في الكل للباقين من روضة المعدل »[١].

وبعد أن ذكرنا ما ذكره المتولي في عزو الطرق، وابن الجزري في النشر، والإزميري في تحرير النشر، بقي أن نذكر ما وجدناه في الكتب المسندة في النشر لخلاد من الإشمام؛ لكي نقارن بين ما فيها، وبين ما في النشر وعزو الطرق.

وبعد الرجوع إلى الكتب المسندة في النشر في رواية خلاد، وجدنا أن الكتب التي روت الإشمام لخلاد، هي:

- كتاب التيسير للإمام الداني: وفيه إشمام الحرف الأول وجهًا واحدًا.
- كتاب الشاطبية للإمام الشاطبي: وفيه إشمام الحرف الأول وجهًا واحدًا.
- طريق الداني عن أبي الفتح من جامع البيان: بإشمام الحرف الأول .
- التجريد: من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي: بإشمام الحرف الأول.
- كتاب الروضة لموسى المعدَّل: وفيه إشمام الحرف الأول فقط.
- كتاب الغاية لأبي بكرٍ بن مهران: وفيه إشمام موضعي الفاتحة.
- المستنير: من طريق الطبري عن الصواف عن الوزان ، وكذا من طريق الطبري عن الولي عن الوزان: بإشمام موضعي الفاتحة.
- كتاب العنوان لأبي طاهرٍ الأنصاري: وفيه إشمام موضعي الفاتحة.
- كتاب المجتبى لأبي القاسم الطرسوسي: وفيه إشمام موضعي الفاتحة.

[١] تحرير النشر: (٢٣٩ – ٢٤٠) .

- غاية ابن مهران من طريق النقاش: بإشمام المعرف بأل مطلقًا.
- كتاب المستنير لأبي طاهرٍ بن سوار من طريق الصواف عن الوزان: بإشمام المعرف بأل مطلقًا.
- كتاب الكفاية الكبرى لأبي العز القلانسي: بإشمام المعرف بأل مطلقًا.
- كتاب الروضة لأبي عليٍّ المالكي: وفيها إشمام المعرف بأل مطلقًا.
- كتاب غاية الاختصار لأبي عليٍّ الهمذاني: إشمام المعرف بأل مطلقًا.
- كتاب التجريد : من قراءة ابن الفحام على الفارسي والمالكي: وذلك بإشمام المعرف بأل مطلقًا.
- كتاب الجامع لابن فارسٍ الخياط: وفيه إشمام المعرف بأل مطلقًا.
- كتاب المصباح لأبي الكرم : وفيه إشمام المعرف بأل في جميع القرآن.
- الموضح والمفتاح لابن خيرون : وهما مفقودان ، ولم ينصَّ ابن الجزري على مذهبه صراحة ، ولكنه قطع بإشمام المعرف بأل مطلقًا لجمهور العراقيين ، وابن خيرون بغدادي عراقي ، فيكون له إشمام المعرف بأل مطلقًا على هذا العزو .
- التذكار لابن شيطا : هذا الكتاب لا يزال مفقودًا ، ولم ينصَّ ابن الجزري على مذهبه صراحة ، ولكنه قطع بإشمام المعرف بأل مطلقًا لجمهور العراقيين ، وأبو الفتح ابن شيطا بغدادي عراقي ، فيكون له إشمام المعرف بأل مطلقًا على هذا العزو .

- كتاب الكامل لأبي القاسم الهذلي: وفيه إشمام المعرف والمنكر مطلقًا.
- كتاب المبهج لسبط الخياط: وفيه إشمام المعرف والمنكر مطلقًا.
- كتاب الكافي لابن شريح: وفيه الصاد الخالصة.
- كتاب الهداية لأبي القاسم المهدوي: وفيه الصاد الخالصة مطلقًا.
- كتاب الهادي لابن سفيان : وفيه الصاد الخالصة مطلقًا.
- كتاب تلخيص العبارات لابن بليمة : وفيه الصاد الخالصة مطلقًا.
- طريق الداني عن أبي الحسن ، وذلك من المفردات السبع: وفيه الصاد الخالصة مطلقًا.
- كتاب المستنير من طريق ابن العلاف: وفيه الصاد الخالصة مطلقًا.
- كتاب التبصرة لمكي بن أبي طالب: وفيه الصاد الخالصة مطلقًا.
- القاصد: هذا الكتاب لا يزال مفقودًا ، أو في حكم المفقود ، ولم ينصَّ ابن الجزري على مذهبه صراحة ، ولكنه قطع بعدم الإشمام مطلقًا لجمهور المغاربة ، والخزرجي صاحب القاصد من المغاربة ، فيُؤخذ له بعدم الإشمام مطلقًا على ذلك .
- الإعلان : هذا الكتاب مطبوع ومحقق ، ولكنه فيه نقص لأكثر أبواب الأصول ، ومنها سورة أم القرآن التي فيها هذا الخلاف ، فالنسخة التي بين أيدينا من كتاب الإعلان ليس فيها هذا الخلاف ، وهو مصري من

المشارقة ، ولم يعزُ الإمام ابن الجزري شيئًا للمشارقة في هذا الخلاف ، فلا ننسب إليه شيئًا .

❖ مقارنةٌ بين ما في عزو الطرق ، وتحرير النشر ، وبين ما في النشر وأصوله:

- ذكر المتولي في عزو الطرق الإشمام لخلاد في الموضع الأول من التيسير الداني ، وكذا من الشاطبية ، ولم يذكر عنهما خلافًا في ذلك ، وهذا هو الصحيح الذي نصَّ عليه الدانيُّ والشاطبيُّ ، وهذا ما نقله الإمام ابن الجزري في النشر من التيسير والشاطبية ، وهذا هو طريق التيسير كذلك.

لكنَّ الإمام المتولي ذكر في الروض النضير – بعد أن ذكر طرق الإشمام كما في العزو– ذَكَرَعدمَ الإشمام من التيسير أيضًا ، وذكر ذلك تحت عنوان : « دقيقةٌ لم أرَ مَن تعرض لها » ؛ أي : أن الذي سيذكره العلامة المتولي ، لم يتعرض له أحدٌ قبلَه ، ولم يقل به أحدٌ من قبلِه ، ثم استطرد العلامة المتولي ، فقال :« قد علمتَ أن الداني قرأ على أبي الفتح بإشمام الحرف الأول ، وعلى أبي الحسن بعدم الإشمام ، وليس في الشاطبية – كأصلها – سوى الإشمام الذي هو عن أبي الفتح ، وفيهما السكتُ على : (أل ، شيء) ، وبه قرأ على أبي الحسن ، وعدمُه ، وبه قرأ على أبي الفتح .

فكيف يتأتَّى أخذُ السكت الذي هو عن أبي الحسن على الإشمام الذي هو عن أبي الفتح ؟

الجواب : الأودُّ والمخلِّص عندي أن يُؤخذ بعدم الإشمام أيضًا ؛ لتتم الطريقان ، فيؤخذ بالسكت على عدم الإشمام ، وبعدم السكت على الإشمام ؛ فرارًا من التركيب ، والله الموفق » اهـ . { الروض النضير : ١٧٥ } .

وقد رددنا على هذا القول بما فيه الكفايةُ في كتابنا : (شرح تنقيح فتح الكريم) ، لمن أراد أن يرجع إليه، ولا داعي لإعادته هنا.

- اتفق المتولي في العزو مع ابن الجزري في النشر على الإشمام وجهًا واحدًا من الشاطبية والتيسير، وهذا ما وجدناه فيهما.
- اتفق المتولي في العزو والروض مع ابن الجزري في النشر على الإشمام وجهًا واحدًا من قراءة الداني على أبي الفتح من الجامع ، وكذا من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي من التجريد ، وهذا ما وجدناه في التجريد والجامع.
- ذكر المتولي في عزو الطرق ، وكذا في الروض : إشمامَ الحرف الأول من روضة المعدل من طريق ابن شاذان ، وذكره الإزميري كذلك في تحرير النشر ، ولكن لم يذكره ابنُ الجزري في كتاب النشر .

والصحيح ما ذكره المتولي والإزميري ؛ لأن هذا ما نصَّ عليه المعدَّلُ في روضته من طريق ابن شاذان عن خلاد . (روضة المعدل : ٣ / ٢٠) .

- ذكر ابن الجزري في النشر الإشمام لخلاد في الحرف الأول من الفاتحة من رواية محمد بن يحيى الخنيسي عن خلاد ، ولم يذكر ذلك المتولي في العزو ، ولا في الروض، وكذا الإزميري في تحرير النشر.

وهذا هو الصحيح الذي ينبغي الأخذ به؛ لأن رواية محمد بن يحيى الخنيسي عن خلاد ليست مسندةً في النشر عنه ، وإنما هي في الكامل للهذلي.

فيكون ذكرها من باب تقوية الوجه ، وبيان كثرة طرقه ، وهذا فعله ابن الجزري كثيرًا في كتاب النشر في بعض الرويات والطرق والكتب غير المسندة.

- ذكر المتولي في العزو والروض لابن مهران مذهبًا واحدًا فقط ، وهو: إشمامُ حرفي الفاتحة لا غير ، ولكنَّ الإمام ابن الجزري ذكر لابن مهران مذهبين ، وهما:

الأول : إشمام حرفي الفاتحة فقط :

وذلك من طريق ابن حامد عن الصواف، وهذا الوجه ذكره ابن الجزري لابن مهران ضمنًا ؛ أي : أنه لم ينص عليه لابن مهران ، ولكنه ذكر هذا الوجه ، وعزاه إلى بعض طرقه، ثم قال: «وهي طريقُ ابن حامد عن الصواف».

– وعندما نرجع إلى طريق ابن حامدٍ عن الصواف، سنجد أن ابن الجزري قد أسند طريق ابنِ حامدٍ عن الصواف من كتاب واحد ، وهو كتاب الغاية لأبي بكرٍ بن مهران ، وذلك من قراءة ابن مهران على ابن حامدٍ نفسِهِ.

فذكر ابن الجزري هذا الوجهَ لابن مهرانَ ضمنًا ، وليس نصًّا، وكلاهما صحيح.

الثاني: إشمام المعرف بأل مطلقًا في جميع القرآن:

وذلك حيث ذكر ابن الجزري هذا الوجه في النشر ، وعزاه إلى بعض الكتب ، ثم قال: « وطريقُ ابن مهران عن ابن أبي عمر عن الصواف عن الوزان ».

وابنُ أبي عمر هذا ، هو النقاش ، وهو من شيوخ ابن مهران.

فيكون ابن الجزري قد ذكر في النشر لابن مهران وجهين ، وهما:

الأول : إشمام حرفي الفاتحة فقط . الثاني: إشمام المعرف بأل مطلقًا.

أما الإمام المتولي فقد ذكر في العزو والروض لابن مهران وجهًا واحدًا فقط.

ولذلك قال المتولي في الروض النضير بعد أن ذكر الإشمام وطرقه ، قال:

«فحصل من ذلك لابن مهران وجهٌ واحدٌ، وهو: إشمام حرفي الفاتحة ...».

والصحيح – والله أعلم – هو ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر؛ لأن هذا هو ما نصَّ عليه الإمام ابنُ مهران في غايته، وذلك حيث قال:

«(الصراط) : بإشمام الزاي : حمزةُ إلا العجليَّ، وبرواية خلاد، وابنِ سعدانَ : يُشمُّ هٰهنا فقط، النقاش: يُشمُّ ما فيه الألف واللام...». (الغاية / ١٣٨).

فالإمام ابن مهران ذكر الإشمام لخلاد أولًا في موضعي الفاتحة فقط، ثم استثنى النقاش عن خلاد فذكر أنه يشم في المعرف بالألف واللام مطلقًا.

ومما يؤيد ذلك ؛ أن ابن مهران ذكر ذلك في كتابه المبسوط، وذلك حيث قال:« وقرأتُ على أبي الحسن النقاش المقرئ برواية خلاد ، فأخذ عليَّ كلَّ ما فيه الألف واللام بالإشمام ، وما سواه بالصاد ». (المبسوط/ ٤١) .

وعلى ذلك: يكون ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر من الوجهين لابن مهران هو الصحيح ، وهذا الذي نصَّ عليه ابن مهران في غايته.

وينبغي أن نعلم أن غاية ابن مهران مُسندة في النشر لخلاد من ثلاث طرق ، وهي:

- طريق بكار عن الصواف عن الوزان.

- طريق ابن أبي عمر النقاش عن الصواف عن الوزان.
- طريق ابن حامد عن الصواف عن الوزان.

فأما طريقي : بكار ، وابن حامد: ففيهما إشمام موضعي الفاتحة.

وأما طريق ابن أبي عمر النقاش : ففيه إشمام المعرف بأل مطلقًا.

أما اقتصار الإمام المتولي على وجهٍ واحدٍ فقط من الغاية في عزو الطرق ، وكذا في الروض النضير ، فليس صوابًا ؛ لأنه لم يذكر من الغاية إلا إشمام موضعي الفاتحة فقط، ولم يقيد ذلك بطريق معين ، بل أطلق ذلك من الغاية ، فأوهم إطلاقُه أن الغاية ليس فيها إلا هذا المذهب فقط، وليس كذلك، فليُنتبه.

- ذكر المتولي في العزو والروض إشمام حرفي الفاتحة من العنوان والمجتبى دون أن يقيد ذلك بطريق معين من طرق خلاد ، بينما قيد ابن الجزري ذلك في العنوان والمجتبى من طريق ابن شاذان عنه ؛ أي : عن خلاد.

وهذا صحيح ؛ لأن كتابَي : العنوان والمجتبى مُسندان في النشر عن خلاد من طريق ابن شاذان عنه فقط.

فتقييد هذين الكتابين أدقُّ ، ولكنه ليس بلازم؛ لأن هذين الكتابين لم يُسندا إلا من طريق ابن شاذان فقط ، ولو أُسندا من طريق آخر ، للزم التقييد حينئذٍ ؛ للتفرقة بين الطريقين، فإذا لم يُسندا إلا من طريق واحد ، فلا بأس حينئذٍ الإطلاق .

- ذكر المتولي في عزو الطرق والروض النضير إشمام حرفي الفاتحة من المستنير من طريق أبي إسحاق الطبري عن الوزان ، فقال في عزو الطرق:

وفيهِ وٱلثَّانى أتىٰ مِنْ غايةٍ أىَ لٱبنِ مهرَانِهِمُ فلتُثبِتِ

ولأبى إسحاقَ عن وزَّانِ مِن مستنيرٍ وهْو من عنوانِ

– ذكر العلامة المتولي في الروض والعزو إشمام المعرف بأل مطلقًا من غير طريق أبي إسحاق الطبري عن الوزان ، وكذا من غير طريقي الولي وابن العلاف من المستنير، فقال في الروض النضير:

«الثالث: إشمام ما كان مصحوبًا بلام التعريف مطلقًا ... ، ومن غير طريق أبي إسحاق عن الوزان ، ومن غير طريقي الولي وابن العلاف من المستنير... ».

وقال في عزو الطرق:

٣٠ – وأشمِمن مِن كاملٍ وروضةٍ أبى علىٍّ كَلَ ذى «أل» يا فَتِى

٣٣ – وهٰكذا من مستنيرٍ غيرَ مَنْ ذكرتُ وٱلعلافِ وٱلولى ٱعلمنّ

– ثم ذكر بعد ذلك في الروض والعزو أيضًا ترْكَ الإشمام مطلقًا من طريقي الولي وابن العلاف من المستنير، فقال في الروض:

«الرابع: تركُ الإشمام مطلقًا ... ، ومن طريق الولي وابن العلاف من المستنير ».

وقال في عزو الطرق:

٣٣ – وهٰكذا من مستنيرٍ غيرَ مَن ذكرتُ وٱلعلافِ وٱلولى ٱعلمنّ

٣٤ – وعنهما من مستنيرٍ لا تُشمّ شيئًا وأيضًا عند مكٍّ فُهم

فيكون الإمام المتولي قد ذكر من المستنير لخلادٍ ثلاثةَ مذاهب، وهي:

الأول: إشمام حرفي الفاتحة من طريق أبي إسحاق الطبري عن الوزان.

الثاني: إشمام المعرف بأل مطلقًا من غير طريق أبي إسحاق الطبري عن الوزان ، وكذا من غير طريقي الولي وابن العلاف عن الوزان أيضًا.

الثالث: ترْكُ الإشمام مطلقًا من طريقي الولي وابن العلاف عن الوزان.

ولم يذكر الإمام ابن الجزري من هذه المذاهب الثلاثة إلا مذهبًا واحدًا فقط ، وهو إشمام حرفي الفاتحة من طريق أبي إسحاق الطبري عن ابن البَختري (الولي) ، وذلك في قوله : « وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِشْمَامِ فِي حَرْفَيِ الْفَاتِحَةِ فَقَطْ ...، وَصَاحِبُ الْمُسْتَنِيرِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْبَخْتَرِيِّ عَنِ الْوَزَّانِ عَنْهُ ... ».

– وقد ذكر ابنُ سِوار في المستنير هذه المذاهب الثلاثة ، فقال:« وأشمَّها زايًا حمزةُ ... تابعهم مع الألف واللام : الكسائي عن حمزة ، والدوريُّ وخلادٌ غيرَ الولي وابنِ العلاف عنهما ... ، وتابعهم في الحمد خاصة ... وخلادٌ من طريق أبي إسحاق ، الباقون بالصاد الخالصة ». (المستنير : ٢ / ٩).

قوله:« تابعهم مع الألف واللام ... وخلادٌ غيرَ الولي وابن العلاف » :

أي : أن خلادًا عن حمزة – من جميع طرقه من المستنير عدا طريقي : الولي وابن العلاف – له إشمام المعرف بالألف واللام في جميع القرآن .

وقوله:« وتابعهم في الحمد خاصة ... وخلادٌ من طريق أبي إسحاق »:

أي : أن خلادًا من طريق أبي إسحاق الطبري له إشمام موضعي الفاتحة فقط .

وطريق أبي إسحاق الطبري مسندٌ في النشر من المستنير من طريقين :

الأول : من قراءة ابن سوار على أبي عليٍّ العطار على ابن أبي عمر النقاش على الصواف على الوزان .

الثاني: من قراءة ابن سوار على أبوي عليٍّ العطار والشرمقاني على أبي إسحاق الطبري على ابن البختري على الوزان .

وابنُ البَختَريِّ هو أبو بكرٍ أحمدُ بنُ عبد الرحمن المعروف بـ : (الوليِّ) في طرق الفيل عن عمرو بن الصباح عن حفص.

بقي طريق واحد من طرق خلاد من المستنير ، وهو طريق ابن العلاف ، وهذا الطريق مسندٌ في النشر من قراءة ابن سوار على أبي الفتح بن شيطا على ابن العلاف على بكار على الصواف على الوزان ، وفي هذا الطريق الصاد الخالصة وجهًا واحدًا ؛ لأنه استثناه من المذهب الأول مع الولي ، ولم يذكره في المذهب الثاني مع الولي ، فيكون من الباقين الذين لهم الصاد الخالصة.

وبِناءً على ذلك : تكون مذاهب خلاد من المستنير على النحو التالي :

- **إشمام موضعي الفاتحة فقط :** وذلك من قراءة ابن سوار على أبي عليٍّ العطار على أبي إسحاق الطبري على النقاش على الصواف على الوزان .

– وكذا من قراءة ابن سوار على أبوي عليٍّ العطار والشرمقاني على أبي إسحاق الطبري على ابن البختري – المعروف بالولي – على الوزان.

- **إشمام المعرف بالألف واللام في جميع القرآن :**

وذلك من طرق : الحمامي ، الفحام ، النهرواني – ثلاثتهم – عن بكار عن الصواف ، وكذا من طريق بكر بن شاذان عن النقاش عن الصواف .

وهذه الطرق الأربعة هي التي عناها ابن سوار بقوله «وخلادٌ غيرَ الولي وابنِ العلاف » فهذه الطرق المتبقية من المستنير بعد طريقي الولي وابن العلاف.

- **عدم الإشمام مطلقًا في جميع القرآن :**

وذلك من قراءة ابن سوار على أبي الفتح بن شيطا على ابن العلاف على بكار على الصواف على الوزان.

وعلى ذلك : يكون لأبي إسحاقَ الطبري عن الوزان من طريقيه: ابن البختري (الولي) ، النقاش ، الإشمام في حرفي الفاتحة .

ومما سبق يتبين الآتي:

أولًا : ذكر ابن الجزري إشمام موضعي الفاتحة لخلاد من المستنير من طريق ابن البختري المعروف بالولي ، وطريق الولي مُسندٌ في النشر من طريق أبي إسحاق . وقد نصَّ ابن سوار على إشمام موضعي الفاتحة من طريق أبي إسحاق ، كما قال ابن الجزري ، ولكن ابن الجزري سكت عن بقية طرق خلاد من المستنير.

ثانيًا: ذكر المتولي إشمام حرفي الفاتحة من المستنير من طريق أبي إسحاق ، ثم ذكر إشمام المعرف بأل مطلقًا من المستنير من غير طريق أبي إسحاق ، ومن غير طريق الولي وابن العلاف كذلك ، ثم ذكر عدم الإشمام للولي وابن العلاف.

فالظاهر- والله أعلم- أن الإمام المتولي لم ينتبه إلى أن طريق الولي إنما هو من طريق أبي إسحاق الطبري ؛ لأنه استثنى أبا إسحاق ، ثم بعد ذلك استثنى أيضًا الولي ، والولي هو نفسُه ابن البختري وهو مسندٌ من طريق أبي إسحاق ، فإذا استثنينا أبا إسحاق ، فلا بد أن يدخل معه حينئذ الوليُّ ضمنًا.

ولعل هذا هو السبب في أن الإمام المتولي أخذ بعدم الإشمام مطلقًا للولي من كتاب المستنير مثل ابن العلاف.

ولكن الإمام المتولي قد تابع في ذلك الإمامَ الإزميريَّ ؛ لأن الإزميري هو الذي ذكر في تحرير النشر عدم الإشمام مطلقًا من المستنير من طريق الولي وابن العلاف، فكأن الإزميري هو الذي فرَّق بين طريق الولي وطريق الطبري.

وهذا ليس صوابًا ؛ لأن ابن سوار نص على إشمام موضعي الفاتحة لأبي إسحاق مطلقًا ، ولم يقيد ذلك بطريق معين لأبي إسحاق ، فيكون لأبي إسحاق من طريقيه: ابن البختري (الولي) والنقاش إشمامُ موضعي الفاتحة.

ومما يؤيد ذلك ؛ أن الإمام ابن الجزري ذكر في النشر إشمام موضعي الفاتحة لخلاد من المستنير من طريق ابن البختري المعروف بـ (الولي) فيكون ابن الجزري أيضًا قد ذكر للولي إشمام موضعي الفاتحة ، وهذا هو ظاهر المستنير.

وعلى ذلك : يكون الإمام الإزميري والإمام المتولي قد خالفا ابنَ الجزري حيث نصَّ في النشر على إشمام موضعي الفاتحة للولي ، وقد خالفا أيضًا كتاب

المستنير ؛ لأن فيه إشمام موضعي الفاتحة من طريق أبي إسحاق الطبري مطلقًا ؛ أي : عن الولي ، وعن النقاش كذلك.

أما تقييدُ قولِ ابنِ سِوار : « وخلادٌ من طريق أبي إسحاق » ؛ أي : أبي إسحاق الطبري عن النقاش فقط ، فهذا التقييد يحتاج إلى نصٍّ صريحٍ من ابن سوار ، وهو لم يقيد ، بل أطلق ، فلزم الأخذ حينئذ بهذا الإطلاق.

ولعل ابن سوار أطلق فذكر أبا إسحاق ، ولم يذكر الولي ؛ ليشمل هذا الإطلاق طريقي أبي إسحاق الطبري ، وهما : الوليُّ وابنُ العلاف معًا.

ثالثًا: ذكر المتولي في العزو والروض عدم الإشمام مطلقًا من طريقي الولي وابن العلاف ، وهذا صحيح لابن العلاف فقط ، أما الولي فهو من طرق أبي إسحاق.

رابعًا: ذكر العلامة المتولي في عزو الطرق ، وكذا في الروض النضير إشمامَ حرفي الفاتحة من الكفاية الكبرى لأبي العز من طريق الوزان، فقال في العزو:

٢٧ – وفيهِ وٱلثَّانى أتىٰ مِنْ غايةٍ أىٰ لٱبنِ مهرَانِهِمُ فلتُثبِتِ

٢٩ – وٱلمجتبىٰ أيضًا ومِن كفايةٍ كبرىٰ عنِ ٱلوزَّان ياذا ٱلفِطنةِ

وذكر ذلك أيضًا في الروض النضير: (١٧٤).

– بينما ذكر الإمام ابن الجزري إشمام حرفي الفاتحة لأبي العز مطلقًا، فقال:

«وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِشْمَامِ فِي حَرْفَيِ الْفَاتِحَةِ فَقَطْ...، وَبِهِ قَطَعَ أَبُو الْعِزِّ وَالْأَهْوَازِيُّ عَنِ الْوَزَّانِ أَيْضًا...».

- فالإمام ابن الجزري ، وكذا الإمام المتولي كلٌّ منهما قد ذكر إشمام حرفي الفاتحة لأبي العز ، ولكن ابن الجزري ذكره مطلقًا عن أبي العز، أما المتولي فقد قيده بكتاب الكفاية الكبرى لأبي العز، وكل منهما ذكره من طريق الوزان.

- ويُفهم من كلام ابن الجزري أن أبا العز ذكر ذلك في كتابيه الكفاية والإرشاد؛ لأنه أطلقه عن أبي العز، فيشمل هذا الإطلاق كتابي أبي العز.

- ويُفهم من كلام المتولي أن أبا العز ذكر ذلك في الكفاية دون الإرشاد.

ولم يذكر الإمام الإزميري في تحرير النشر شيئًا من كفاية أبي العز، ولكنه ذكر إشمام موضعي الفاتحة من الكفاية في كتابه البدائع.

وذكره المنصوري في منظومة حل مجملات الطيبة كما في النشر لأبي العز مطلقًا.

وذكره الشيخ عامر عثمان في فتح القدير من الكفاية لأبي العز مثل المتولي.

وذكره الشيخ محمد إبراهيم سالم أيضًا في الفريدة من الكفاية (١ / ٤٥٤) .

- ولكن بعد الرجوع إلى كتابي الكفاية والإرشاد لأبي العز، تبين الآتي:

أولًا:كتاب الإرشاد لأبي العز: ليس فيه رواية خلاد أصلًا، وإنما فيه قراءة حمزة ، ولكن من روايتي: خلف البزار، وأبي عمرَ الدوري فقط.

ثانيًا: كتاب الكفاية الكبرى:

الذي نص عليه الإمام أبو العز في كفايته هو إشمامُ المعرف بأل مطلقًا ، وذلك بعد أن ذكر السين في لفظ (الصراط) ، (صراط) ، قال:« ورَوى الدوري وخلاد عن

سليم عن حمزة بإشمام الزاي فيما كان فيه ألفٌ ولام فقط، ورَوى عليٌّ بن سلم إشمامها الزاي في الحمد خاصة في الموضعين فقط ». (الكفاية/ ١٠٤).

ومِن هذا النصِّ يتبين الآتي:

- ذكر أبوالعز لخلاد من جميع طرقه من الكفاية إشمام المعرف بأل مطلقًا فقط في جميع القرآن ، وذكر ذلك لخلاد مطلقًا دون أن يقيده بطريق معين .
- ذكر أبوالعز إشمام موضعي الفاتحة فقط ، وذلك من رواية عليِّ بن سلم عن سليم عن حمزة، ثم ذكر مذهبين آخرين لباقي رواة حمزة.

وعلى ذلك: يكون المأخوذ به لخلاد من الكفاية وجهٌ واحدٌ فقط، وهو : إشمام المعرف بأل مطلقًا؛ لأن هذا الذي نصَّ عليه أبو العز لخلاد صراحة.

أما وجهُ إشمام حرفي الفاتحة فقط، فقد ذكره أبو العز في الكفاية من رواية عليِّ بن سلم عن سليم عن حمزة ؛ أي: ليس من رواية خلاد.

وبِناءً على ذلك ، أقول: ما ذكره الإزميري ، والمتولي ، وغيرُهما من إشمام موضعي الفاتحة لخلاد من الكفاية غير صحيح؛ لأن هذا الوجه في الكفاية من رواية عليِّ بن سلم، وليس من رواية خلاد ، فلا يُؤخذ به.

ثم إن الإزميري والمتولي وغيرُهم لم يذكروا وجهَ إشمام المعرف بأل مطلقًا من الكفاية، ولعلهم تبعوا في ذلك الإمام ابن الجزري على ما في النشر.

- وأما ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر مِن أن أبا العز قطع بإشمام موضعي الفاتحة، فهذا مخالف لما نصَّ عليه أبو العز في كفايته لخلاد.

والأَولىٰ أن يُقيد ذلك بكتاب الكفاية ؛ لأن كتاب الإرشاد ليس فيه رواية خلاد، ولعلَّ ابن الجزري أطلق ذلك لأبي العز ؛ اعتمادًا على أن الإرشاد ليس فيه رواية خلاد، فلا لبس حينئذٍ.

خامسًا: ذكر العلامة المتولي في عزو الطرق، وكذا في الروض النضير إشمام المعرف بأل مطلقًا من كتاب الكامل للهذلي، فقال في العزو:

٣٠- وأشمِمن مِن كاملٍ وروضةِ أبى عليٍّ كَل ذى «أل» يا فَتِى

وقال في الروض النضير:

«الثالث: إشمام ما كان مصحوبًا بلام التعريف مطلقًا من الكامل ... ».

بينما لم يذكر ذلك الإمام المنصوري في تحريراته ولا في منظومته في العزو.

وكذا الإزميري لم يذكر ذلك في كتابه تحرير النشر، ولكنه ذكر إشمام المعرف بأل مطلقًا من الكامل على التكبير في كتابه البدائع.

وهذا ما ذكره أيضًا الشيخ عامر عثمان في فتح القدير، وكذا الشيخ محمد إبراهيم سالم في كتابه الفريدة في الجزء الأول : (١ / ٤٣٨) .

- أمَّا الإمام ابن الجزري : فإنه لم يذكر كتاب الكامل صراحة في هذا الخلاف في كتاب النشر ، إلا أنه ذكر إشمام المعرف بأل مطلقًا لجمهور العراقيين، والإمام الهذلي وإن كان أصله مغربيًّا ، إلا أنه رحل إلى المشرق وأخذ عن كثير من المشارقة ، ولذلك يُعدّ من المشارقة بهذا الاعتبار.

وعلى ذلك: يُؤخذ له بإشمام المعرف بأل مطلقًا من ظاهر النشر، ولعلَّ هذا ما اعتمد عليه المحررون الذين أخذوا بإشمام المعرف بأل من الكامل.

وقد ذكر الإمام الهذلي هذا الخلاف في كتابه الكامل، فقال – عطفًا على الإشمام مطلقًا –:« الشيزريُّ والنهشليُّ طريق ابن أملى، وحمزةُ غير العجلي وأبي الحسن والحلوانيِّ والبزاز عن خلاد ... ، وافق خلادٌ من طريق الزريري في (اهدنا الصراط) فقط ».(الكامل ٢ / ٩٥٦).

فالإمام الهذلي ذكر الإشمام مطلقًا لحمزة بكماله ، ثم استثنى بعض الرواة عنه ، وهم: العجليُّ، وأبوالحسن، وابن لاحق ، ورويم، والحلوانيُّ ، ثم استثنى خلادًا من طريق البزاز، ثم ذكر لخلاد من طريق الزريري إشمام الأول فقط.

وهذان الطريقان ؛ أعني طريقي: البزاز، والزريري، ليس مسندان في النشر عن خلاد من الكامل ، ولا من غيره ، فهما من الطرق غير المتواترة.

وعلى ذلك : يكون لخلاد من باقي طرقه من الكامل كخلف؛ أي: بالإشمام في المعرف والمنكر مطلقًا في جميع القرآن.

لكنَّ هذا الوجه ، لم يأخذ به ابن الجزري لخلاد ، لذلك لم يذكره عنه في الطيبة ، وذكر في النشر أنه انفرادة ، وهو ليس كذلك.

ولكن مع ذلك لا نأخذ به لخلاد من الكامل ، ولا من غيره ، ونأخذ لخلاد بإشمام المعرف بأل مطلقًا كما ذكر المحررون ؛ اعتمادًا على ظاهر النشر.

سادسًا: ذكر العلامة المتولي في العزو والروض إشمام المعرف بأل مطلقًا من روضة المعدل من طريق الوزان، فقال في العزو:

٣٠ – وأشْمِمَن مِن كاملٍ وروضةِ أبي عليٍّ كلَ ذي «أَلْ» يا فَتِي

٣٢ – وهْو لجمهور ٱلعراقيين عنْ وزَّانهم مُعدَّلٌ رَوى افهمنْ

ونصَّ على ذلك في الروض أيضًا، فقال:« الثالث : إشمام ما كان مصحوبًا بلام التعريف مطلقًا من ... وللوزان من روضة المعدل ». (الروض / ١٧٤).

– وسبق وأن ذكر المتولي في العزو والروض: إشمامَ الحرف الأول من روضة المعدل من طريق ابن شاذان ، فقال في عزو الطرق:

٢٤ – أشمِم لخلاَّدٍ «ٱلصراطَ» أوَّلا وذا بتيسيرٍ وحرزٍ ، وعلى

٢٦ – وإنَّه٥ عنِ ٱبنِ شاذانَ زُكِن مِن روضةِ ٱلمعدَّلِ افهَم يا فَطِن

وقال في الروض النضير:« إشمام الحرف الأول من الفاتحة فقط، من ... ولابن شاذان من روضة المعدل ...». (الروض / ١٧٤).

– ثم ذكر له بعد ذلك في العزو والروض: عدمَ الإشمام مطلقًا، فقال في العزو:

٣٤ – وعنهما من مستنيرٍ لا تُشمّ شيئًا وأيضًا عند مكيٍّ فُهم

٣٦ – كمن بَقِي من روضة ٱلمعدَّلِ كطاهرٍ وعندَ دانيٍّ يَلِي

وقال في الروض النضير:« الرابع : ترك الإشمام مطلقًا، من ... وللباقين من روضة المعدَّل ...». (الروض / ١٧٤).

وعلى ذلك: يكون الإمام المتولي قد ذكر لخلاد في الإشمام في العزو والروض من روضة المعدل ثلاثةَ مذاهب، ولذا قال في الروض بعد ذكر هذه المذاهب: « فحصل من ذلك: لابن مهران وجهٌ واحدٌ ... ، وللمعدَّل ثلاثةٌ : إشمام أول الفاتحة فقط ، وإشمام المعرف بأل مطلقًا، وترك الإشمام مطلقًا ... ».

- وقد ذكره الإزميري كذلك هذه المذاهب الثلاثة في تحرير النشر ، فقال : « وبالإشمام في أول الفاتحة فقط لابن شاذان، وبالإشمام في المعرف باللام كلِّه للوزان، وبالصاد في الكلِّ للباقين من روضة المعدل ». تحرير النشر: (٢٣٩).

وذكر هذه المذاهب الثلاثة أيضًا من روضة المعدل : الشيخ عامر عثمان في فتح القدير، ولم يذكر الشيخ محمد إبراهيم في الفريدة في الجزء الأول منها إلا المذهب الأول فقط ، وقال: « وهو حكم محرر صحيح ، وظاهر في الروضة ».

- أما الإمام ابنُ الجزري : فإنه لم يذكر كتاب روضة المعدل في هذا الخلاف لخلاد في كتاب النشر.

- وأما المعدل صاحب الروضة ، فقد ذكر عدة مذاهب لخلاد ، فقال: « واختلف عن حمزة في إشمام الصاد الزاي : فرَوى الدوري والوزان عن خلاد إشمامها فيما كان فيه ألف ولام حيث وقع، وافقهما ابن شاذان عن خلاد ، وعليُّ بن سلم في الحرف الأول من فاتحة الكتاب ، باقي رواة حمزة : بإشمام الصاد الزاي فيما كان فيه ألف ولام ، أو لم يكونا ... الباقون بالصاد الخالصة في جميع القرآن ». (روضة المعدل : ٣ / ٢٠).

ولو رجعنا لباب الأسانيد في روضة المعدَّل ، سنجد أنه أسند رواية خلاد من عدة طرق عنه ، هي: طريق ابن شاذان ، طريق بكار، طريق أبي إسحاق الطبري ، طريق ابن الهيثم.

لكنَّ المسند من هذه الطرق كلها في النشر ، هو طريق واحد فقط، وهو طريق السامري عن ابن شنبوذ عن ابن شاذان عن خلاد، وباقي الطرق ليست مسندة في النشر من روضة المعدل.

وهذا الطريق المسند في النشر من الروضة ، وهو طريق ابن شاذان فيه إشمام الحرف الأول فقط من الفاتحة ، كما نصَّ على ذلك صاحب الروضة.

وعلى ذلك: يكون لخلاد من روضة المعدل من طرق النشر وجهٌ واحدٌ فقط ، وليس ثلاثة مذاهب ، كما ذكر الإزميري والمتولي وغيرُهما.

وحينئذٍ يكون : إشمام المعرف بأل مطلقًا ، وكذا عدم الإشمام مطلقًا من الروضة ، ليسا من طرق النشر ، فلا يُؤخذ بهما لخلاد من الروضة ؛ خلافًا للإزميري والمتولي.

وهذا مما يُؤخذ عليهما ؛ لأن هذا خلاف منهجهما؛ لأن منهجهما هو الاعتماد على الكتب والطرق المسندة في النشر فقط.

سابعًا: ذكر الإمام المتولي في العزو ، وكذا في الروض النضير ترْك الإشمام مطلقًا من كتاب التذكرة لأبي الحسن طاهر بن غلبون ، فقال في العزو:

٣٤ – وعنهما من مستنيرٍ لا تُشمّ شيئًا وأيضًا عند مكيٍّ فُهم

٣٦ - كمن بَقِي من روضة ٱلمعدَّلِ كطاهرٍ وعندَ دانيٍ يَلِي

وقال في الروض النضير:

«الرابع: ترْك الإشمام مطلقًا من ...، والتذكرة». (الروض النضير: ١٧٤).

- وذكر ذلك أيضًا الإمامُ ابنُ الجزري في كتاب النشر، ولكنَّ الإمامَ الإزميريَّ لم يذكر ذلك في تحرير النشر، وهذا هو الأَولى؛ لأن كتاب التذكرة ليس مُسندًا في النشر لخلاد، فهو عنه ليس من طرق النشر.

- ولكنَّ الإمام الإزميري ذلك ذلك في كتابه البدائع، فيكون الإمام المتولي ذكر ذلك في العزو والروض ، وذكره الإمام الإزميري في البدائع ، وهذا خلاف منهجهما؛ لأن منهجهما هو الاعتماد على الكتب المسندة في النشر فقط.

ثامنًا: لم يستوفِ العلامة المتولي العزو إلى جميع الكتب، فترك منها:

١- كتاب غاية الاختصار لأبي عليٍّ الهمذاني.

٢- كتاب الجامع لابن فارسٍ الخياط.

٣- كتاب المصباح لأبي الكرم.

٤- كتابا : الموضح والمفتاح لابن خيرون.

٥- كتاب التذكار لأبي الفتح بن شيطا.

لم يذكر المتولي في العزو ولا في الروض شيئًا من هذه الكتب ، وكذلك ابن الجزري لم يذكرها في النشر صراحةً ، وكذا الإزميري في تحرير النشر ، وفي البدائع أيضًا لم يذكر هذه الكتب صراحةً.

- ولكن الإمام ابن الجزري في النشر، وكذا الإمام المتولي في العزو والروض، وكذا الإمام الإزميري في تحرير النشر : ذكروا إشمام المعرف بأل مطلقًا لجمهور العراقيين، وأبوالعلاء الهمذاني، وكذا ابنُ فارسٍ الخياطُ، وأبو الكرم الشهرزوري، وابنُ خيرون، وابنُ شيطا، كلُّ هؤلاء عراقيون.

قال الشيخ إبراهيم السمنودي :«فأما البغداديون ، فهم : أبو محمد سبط الخياط ، وابن خيرون ، وأبو الكرم الشهرزوري ، وأبو الفتح بن شيطا ، وأبو الحسن عليُّ بن فارس الخياط ... ، أما العراقيون : فهم البغداديون المتقدمون ، ويُزاد عليهم أبو العلاء الهمذاني». (جامع الخيرات : ٤ / ٦٠٧).

وكلُّ هذه الكتب المذكورة آنفًا ، فيها : إشمام المعرف بأل مطلقًا ، وهذا مذهب جمهور العراقيين ، كما ذكر ابن الجزري والإزميري والمتولي.

وأما كتابي: الموضح والمفتاح ، وكذا التذكار : فهذه الكتب الثلاثة مفقودة ، ولم ينصَّ ابن الجزري على مذهب ابن خيرون وابن شيطا صراحةً، ولكن أخذنا لهما بإشمام المعرف بأل مطلقًا ؛ لأن ابن الجزري قطع بإشمام المعرف بأل مطلقًا لجمهور العراقيين ، وابن خيرون ، وابن شيطا كلاهما بغدادي عراقي ، فيكون لهما إشمام المعرف بأل مطلقًا على هذا العزو الإجمالي .

٦- كتاب المبهج لسبط الخياط:

لم يذكر المتولي في العزو ولا في الروض مذهب صاحب المبهج صراحةً ، وكذا الإزميري في تحرير النشر والبدائع، ولكنهما ذكر إشمام المعرف بأل

مطلقًا لجمهور العراقيين، وسبط الخياط بغداديٌّ عراقيٌّ، فيكون له هذا المذهب من هذا العزو الإجمالي.

- أمَّا الإمام ابن الجزري: فإنه بعد أن ذكر في النشر إشمام المعرف بأل مطلقًا لجمهور العراقيين، ذكر بعد ذلك أن ظاهر المبهج لخلاد، هو: إشمام المعرف والمنكر مطلقًا، فقال:«وَانْفَرَدَ ابْنُ عُبَيْدٍ عَن أَبِي عَلِيٍّ الصَّوَّافِ عَلَى الْوَزَّانِ عَنْهُ بِالْإِشْمَامِ فِي الْمُعَرَّفِ وَالْمُنكَّرِ كَرِوَايَةِ خَلَفٍ عَنْ حَمْزَةَ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمُبْهِجِ عَنِ ابْنِ الْهَيْثَمِ »[١].

وطريق ابن عبيد عن الصواف عن الوزان مسند في النشر من طريقين: من قراءة الداني على أبي الفتح ، ومن قراءة ابن بليمة على أبي الحسن الصقلي.

- أما تلخيص العبارات: ففيها عدم الإشمام مطلقًا، كما سبق.
- وأما طريق الداني عن أبي الفتح: فهذا الطريق في جامع البيان ، والمفردات السبع ، ولكن الداني لم يذكر هذا الخلاف في المفردات السبع ، وذكره في الجامع ، فقال: «واختُلف في ذلك عن خلاد : فروى أبو علي الصواف عن القاسم بن يزيد (الوزان) عنه كرواية خلف ، وروى الحلواني عنه بالصاد الخالصة في جميع القرآن سواءً مع الألف واللام ، ومع غيرها ، وقرأتُ له على أبي الفتح كذلك ، إلا قوله (الصراط المستقيم) هنا خاصة ، فإني أشممت الصاد الزاي فيه ». (جامع البيان : ١ / ٢٩٥).

[١] النشر في القراءات العشر: (١ / ٢٧٢) .

فذكر الإمام الداني الإشمام لخلاد مطلقًا من طريق الصواف عن الوزان كخلف ، ولكنه ذكر أنه لم يقرأ له إلا بإشمام الحرف الأول فقط.

ولكن لم ينفرد الصواف عن الوزان بهذا الوجه، وإنما ذكره ابنُ شنبوذ أيضًا عن الوزان ، وذلك من جامع الروذباري، ولكن طريق ابن شنبوذ ليس مسندًا في النشر عن الوزان ، وإنما هو مسند عن ابن شاذان فقط.

وقد رُوي هذا الوجه من طريق ابن الهيثم عن خلاد ، ولكن من طرق غير نشرية ، وذلك من المنتهى للخزاعي وغيره ، وكذا من روضة المعدل .

ورُوي أيضًا من طرق نشرية ، وذلك من طريق الخبازي عن الشذائي من الكامل، وكذا من طريق الكارزيني عن الشذائي من المبهج... إلخ.

ومن هذه النصوص التي ذكرناها ، يتبين أن هذا الوجه ليس انفرادة عن الصواف كما ذكره ابن الجزري، بل رُوي من طرق أخرى نشرية ، وغير نشرية.

ولكن مع ذلك كله لا نأخذ بهذا الوجه مطلقًا لخلاد ، حتى وإن ثبت أنه غيرُ انفرادة ؛ لأن الإمام ابن الجزري لم يأخذ به، ولم يعوِّل عليه، ولذا لم يذكره في الطيبة مطلقًا ، وما لم يُذكر في الطيبة لا نأخذ به مطلقًا.

تنبيه:

ذكر الشيخ محمد إبراهيم سالم في الفريدة الإشمام مطلقًا لخلاد في المعرف والمنكر من كتاب المبهج ، فقال: « إشمام ما كان من ألفاظ (الصراط) و (صراط) في جميع القرآن الكريم ... ». (فريدة الدهر : ١ / ٤٤٠).

وهذا المذهب وإن كان مذكورا في المبهج ، والكامل ، وغيرهما ، إلا أنه ليس مأخوذًا به لخلاد من طرق النشر، على ما سبق بيانه.

٧- كتاب القاصد لأبي القاسم الخزرجي:

لم يذكر المتولي في العزو ، ولا في الروض كذلك كتاب القاصد للخزرجي، وكذا الإزميري في تحرير النشر والبدائع، وكذا ابن الجزري في النشر.

ولكنهم ذكروا ترْك الإشمام مطلقًا لجمهور المغاربة، والخزرجي صاحب القاصد من المغاربة ، وهذا الكتاب لا يزال مفقودًا ، أو في حكم المفقود ، وعلى ذلك : يُؤخذ له بعدم الإشمام مطلقًا؛ اعتمادًا على هذا العزو الإجمالي.

وهذا ما ذكره الشيخ محمد إبراهيم سالم في الفريدة في الجزء الأول.

٨- كتاب الإعلان لأبي القاسم الصفراوي:

لم يذكر المتولي في العزو ، ولا في الروض كذلك كتاب الإعلان للصفراوي، وكذا الإزميري في تحرير النشر والبدائع، وكذا ابن الجزري أيضًا في النشر.

لم يذكروا الإعلان مطلقًا ، لا نصًّا ولا ضمنًا؛ لأن الصفراوي أصله من الحجاز نسبةً إلى وادي الصفراء بالحجاز قريبًا من المدينة المنورة، ولكنَّ أجداده رحلوا إلى الإسكندرية واستقروا بها ، ووُلد فيها الصفراوي ، وعن شيوخها أخذ علم القراءات وغيرها ، ومات فيها كذلك، فهو إسكندري مصريٌّ معدود من المشارقة ، ولم يعزُ الإمام ابن الجزري شيئًا للمشارقة في هذا الخلاف ، وكذا الإزميري ، والمتولي.

ومع أن هذا الكتاب مطبوع ومُحقق ، ولكن فيه نقص لأكثر أبواب الأصول ، وكذا سورة أم القرآن التي فيها هذا الخلاف ، فالنسخة التي بين أيدينا من كتاب الإعلان ليس فيها هذا الخلاف ، وحينئذٍ لا ننسب إليه شيئًا.

تنبيه:

ذكر الشيخ محمد إبراهيم سالم – رحمه الله – في الفريدة مذهب صاحب الإعلان في الإشمام ، فقال: « ولم أقف على مذهبه صريحًا في إشمام (الصراط) ، (صراط) ، ولعلَّه عدم الإشمام مطلقًا من قول التحريرات: إن عدم الإشمام للمغاربة، وصاحب الإعلان سكندري، والله أعلم» [١].

فأخذ الشيخ محمد إبراهيم بعدم الإشمام مطلقًا؛ اعتمادًا على أن هذا هو مذهب المغاربة، ثم ذكر أن الصفراوي اسكندريٌّ ، وهذا غريب من الشيخ – رحمه الله – إذ كيف يجعل الصفراوي الإسكندري من المغاربة.

فالصفراوي ليس مغربيًّا ، بل هو مصريٌّ ومعدود في المشارقة، وليس المغاربة.

قال الشيخ إبراهيم السمنودي:

وذو الشرق ما مرَّ والأهوازيّ كذا ابنُ مهرانَ وحضرميّ
وصاحبُ الشرعة والبستانِ والجزريُّ وصاحبُ الإعلانِ

[١] فريدة الدهر: (١ / ٤٤٣) .

=

ثم قال شارحًا:«وأما المشرقيون: فيشمل ما في الشرق الأوسط والأقصى ما تقدم من العراقيين ، ويزاد عليهم اثنا عشر ... ، وأبوالقاسم الصفراوي نسبة لواد في الحجاز ، صاحب الإعلان ... إلخ »[١].

❖ قال الشيخ علي بن سليمان المنصوري:

١٠٨- إشمامُ خلادٍ (الصراط) أوَّلا للحرز والتيسير والداني تلا

١٠٩- على أبي الفتح وتجريدٍ على عبيدٍ باقٍ وبحرفيها كِلا

١١٠- لعابد الجبار والعنوان أي من طريقٍ لفتى شاذان

١١١- والمستنيرِ عن بُنيٍّ البختري وذا عن الوزان عنه ذا اذكُر

١١٢- كذا عن الوزَّان الاهوازيُّ كذا أبو العز القلانسيُّ

١١٣- ولابن حامدٍ عن الصوافِّ وفي المعرَّف بأل يُوافي

١١٤- جلُّ العراق وعن الوزان طريقُ بكارٍ ووجهٌ ثان

١١٥- تجريدُ ذا عن فارسٍ والمالكي وهْو الذي في روضةٍ للمالكي

١١٦- ولابن مهران عن ابن أبي عمر وهْو عن الصواف عن الوزان قَرْ

١١٧- وترْكُه للكل في التبصرة والكاف والتلخيص والتذكرة

١١٨- هدايةٍ وجلُّ أهل الغرب والدَّان بالأخذ به ذو قرب

١١٩- إلى أبي الحسن ذا ابنُ الهيثم طريقُه طريقُ طلحيٍّ نُمي

---

[١] جامع الخيرات : (٤ / ٦٠٨).

طرقُ ميمِ الجمعِ لقالونَ

تنبيه:

لم يذكر العلامة المتولي – رحمه الله – في منظومته:(عزو الطرق) طرقَ الإسكان والصلة في ميم الجمع لقالون.

ولكن ذكرها الشيخ المنصوري في منظومته:(حل مجملات الطيبة) ، وسنذكر هذه الأبيات بعد أن نذكر هذا الخلاف من النشر إن شاء الله تعالى.

قال الإمام ابن الجزري في كتاب النشر:

«وَاخْتَلَفُوا فِي صِلَةِ مِيمِ الْجَمْعِ بِوَاوٍ وَإِسْكَانِهَا، وَإِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ مُحَرَّكٍ نَحْوُ:﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ ﴾﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ فَضَمَّ الْمِيمَ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ، وَوَصَلَهَا بِوَاوٍ فِي اللَّفْظِ وَصْلًا: ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْ قَالُونَ، فَقَطَعَ لَهُ بِالْإِسْكَانِ: صَاحِبُ الْكَافِي ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْعُنْوَانِ ، وَكَذَا قَطَعَ فِي الْهِدَايَةِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَهُوَ الِاخْتِيَارُ لَهُ فِي التَّبْصِرَةِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْإِرْشَادِ غَيْرَهُ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ ، وَصَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلى ابْنِ نَفِيسٍ مِنْ طَرِيقِ

أَبِي نَشِيطٍ، وَعَلَيْهِ وَعَلَى الْفَارِسِيِّ وَالْمَالِكِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ، وَبه قَرَأَ الْهُذَلِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ.

وَبِالصِّلَةِ قَطَعَ: صَاحِبُ الْهِدَايَةِ لِلْحُلْوَانِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ، وَعَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ من طَرِيقِ الْجَمَّالِ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الْهُذَلِيُّ أيضًا مِنْ طريقِ الحلوانيِّ، وَأَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ عَنْ قَالُونَ : ابْنُ بَلِّيمَةَ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ ، وَنَصَّ عَلَى الْخِلَافِ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَأَطْلَقَ التَّخْيِيرَ لَهُ فِي الشَّاطِبِيَّةِ ، وَكَذَا جُمْهُورُ الْأَئِمَّةِ الْعِرَاقِيِّينَ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ.

وَالْبَاقُونَ بِإِسْكَانِ الْمِيمِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى إِسْكَانِهَا وَقْفًا»[١].

هذا ما ذكره العلامة ابن الجزري في كتاب النشر عن هذا الخلاف .

وسبق وأن ذكرنا أن الإمام المتولي لم يذكر في عزو الطرق ، ولا في الروض النضير طرقَ ميم الجمع لقالون.

لذلك، وبعد أن ذكرنا طرق هذا الخلاف من النشر، أذكر بعد ذلك ما وجدناه في الكتب المسندة في النشر لقالون ، ثم بعد ذلك نقارن بين ما في النشر ، وبين ما وجدناه في هذه الكتب.

❖ وبعد الرجوع إلى الطرق والكتب المسندة في النشر لقالون، تبين أن هذا الخلاف على النحو التالي:

---

[١] النشر في القراءات العشر (١ / ٢٧٣).

أولًا : طريق أبي نشيط عن قالون:

- كتاب التيسير لأبي عمرو الداني: فيه الوجهان.
- كتاب الشاطبية لأبي القاسم الشاطبي: فيها الوجهان.
- كتاب التبصرة لمكي بن أبي طالب: فيها الوجهان.
- كتاب تلخيص العبارات لابن بليمة: فيه الوجهان.
- كتاب التذكرة لأبي الحسن بن غلبون: فيها الوجهان .
- كتاب غاية الاختصار لأبي العلاء الهمذاني: فيها الوجهان.
- كتاب الغاية لأبي بكرٍ بن مهران: فيها الوجهان.
- كتاب الهادي لابن سفيان : فيه الوجهان .
- كتاب الإعلان لأبي القاسم الصفراوي: فيه الوجهان.
- كتاب الكفاية في الست لسبط الخياط: فيها الوجهان.
- كتاب المصباح لأبي الكرم الشهرزوري: فيه الوجهان.
- كتاب المستنير لابن سوار من قراءته على أبوي عليٍّ: فيه الوجهان .
- طريق أبي معشر من كتاب الجامع له: فيه الوجهان .
- كتاب الكفاية لأبي العز القلانسي: فيها الوجهان .
- كتاب التجريد لابن الفحام عن الفارسي: فيه الإسكان.
- كتاب الكامل لأبي القاسم الهذلي: فيه الإسكان .
- كتاب الجامع لابن فارس الخياط: فيه الإسكان.

- كتاب الروضة لأبي علي المالكي : فيه الإسكان.
- كتاب الهداية لأبي العباس المهدوي: فيها الإسكان.
- كتاب الكافي لابن شريح: فيه الإسكان.
- كتاب المبهج لسبط الخياط: فيه الإسكان.
- كتاب التجريد لابن الفحام عن ابن نفيس: فيه الصلة.

ثانيًا : طريق الحلواني عن قالون:

- طريق الداني عن أبي الفتح عن السامري : فيه الوجهان.
- كتاب تلخيص العبارات لابن بليمة : فيه الوجهان.
- كتاب التلخيص لأبي معشر الطبري : فيه الوجهان.
- كتاب الكفاية لأبي العز القلانسي: فيها الوجهان.
- كتاب غاية الاختصار لأبي العلاء الهمذاني: فيها الوجهان.
- كتاب الروضة لموسى بن المعدَّل : فيها الوجهان.
- كتاب الكفاية في الست لسبط الخياط: فيها الوجهان.
- كتاب المستنير لابن سوار: فيه الوجهان.
- كتاب الغاية لأبي بكر بن مهران: فيها الوجهان.
- كتاب المصباح لأبي الكرم الشهرزوري: فيه الوجهان.
- كتاب الإرشاد لأبي العز القلانسي: فيه الإسكان فقط.
- كتاب التجريد عن الفارسي والمالكي وابن نفيس: فيه الإسكان فقط.

- كتاب الجامع لابن فارس الخياط : فيه الإسكان فقط.
- كتاب الروضة لأبي عليٍّ المالكي : فيها الإسكان فقط.
- كتاب السبعة لابن مجاهد : فيها الإسكان فقط.
- كتاب المبهج لسبط الخياط: فيه الوجهان فقط.
- طريق الداني عن أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن: فيه الصلة فقط.
- كتاب الكامل لأبي القاسم الهذلي: فيه الصلة فقط.
- كتاب التجريد لابن الفحام عن عبد الباقي: فيه الصلة فقط.

❖ **مقارنةٌ بين ما ذكره ابن الجزري في النشر، وبين ما وجدناه في هذه الكتب:**

أولًا: ذكر ابن الجزري الإسكان لقالون من كتاب الكافي، وهو كذلك.

ثانيًا: ذكر الإمام ابن الجزري الإسكان لقالون من كتاب العنوان ، فقال:

«فَقَطَعَ لَهُ بِالْإِسْكَانِ...وهو الذي في العنوان »:

ورواية قالون مذكورة في كتاب العنوان، ولكنها ليست من طريق الطيبة؛ لأن ابن الجزري حينما أسند رواية قالون من الكتب، لم يُسندها من كتاب العنوان، مع أن كتاب العنوان من أصول النشر، ولكنه لم يسنده في النشر لقالون.

ثالثًا: ذكر الإمام ابن الجزري الإسكان لقالون من كتاب الهداية لأبي العباس المهدوي، وكتاب الهداية في حكم المفقود، ولا ندري ما فيه إلا بعزو الإمام ابن الجزري له، وكذا يساعدنا في معرفة مذهبه كتاب شرح الهداية، وكذا كتاب أصول القراءات، وكلاهما للمهدوي نفسِه، ولكن لم أجد فيهما شيئًا في هذه المسألة، وحينئذٍ نأخذ بالإسكان لأبي نشيط من الهداية على ما في النشر.

رابعًا: ذكر الإمام ابن الجزري أن الإسكان هو اختيار الإمام مكيٍّ في التبصرة.

وهذا صحيح، ولكنَّ الإمام مكيًّا ذكر الوجهين، فقال:« واختلفوا في ميم الجمع إذا لم يأتِ بعدها ساكنٌ، نحو:(منكم، عليكم، أنتم) فكان ابنُ كثير يصل الميم بواو حيث وقعت، وخيَّر قالونُ في إسكانها، وصلتها بواو، وكذلك روى الحلواني وأبونشيط عنه أنه خيَّر، فلا تبالي في أيِّ رواية قرأتَ بالضمِّ، واختار ابن مجاهد الإسكان، والاختيار عند القراء ضمُّ الميمات كلها للحلواني، وإسكانها كلها لأبي نشيط». (التبصرة / ٦٢).

فالإمام مكيٌّ ذكر التخيير لقالون بين الإسكان والصلة، بل ونصَّ على التخيير كذلك للحلواني، ولأبي نشيط أيضًا، ثم ذكر أن القارئ لا يبالي بأن يقرأ بذلك في أي رواية لقالون، ثم ذكر بعد ذلك كلِّه أن اختيار القراء هو الصلة للحلواني، والإسكان لأبي نشيط، وهذا ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر من التبصرة.

ولكن هذا الاختيار الذي نقله مكيٌّ عن القراء، لا يمنع من الأخذ بالوجهين؛ لأنه نصَّ عليهما صراحة في التبصرة.

ومما يؤيد ذلك أن الإمام ابن الجزري ذكر الوجهين من التبصرة في كتابه الفوائد المجمِّعة، وذلك حيث قال:«وخيَّر بين الصِّلةِ والإسكان لقالونَ في التَّبصِرَةِ ، ثمَّ قال: «والاختِيارُ عندَ القرَّاءِ الصِّلَةُ للحُلوانيِّ، وَالإسكان لأبي نشيطٍ».

فأخذ الإمام ابن الجزري في الفوائد المجمِّعة بالوجهين من التبصرة، وإن كان ظاهر كلامه في النشر أنه أخذ من التبصرة بالإسكان لأبي نشيط، وبالصلة للحلواني.

خامسًا: ذكر الإمام ابن الجزري الإسكان من كتاب الإرشاد، فقال:« وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْإِرْشَادِ غَيْرَهُ » ؛ أي: لم يذكر صاحب كتاب الإرشاد غيرَ الإسكان.

ويُوجد كتابان، كلٌ منهما يسمى بالإرشاد، وهما : الإرشاد في القراءات السبع لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، والإرشاد في القراءات العشر لأبي العز القلانسي،

وكلاهما من أصول النشر، ولكن الإمام ابن الجزري لم يبين أيَّ الإرشادين يريد، ولا إشكال في ذلك ؛ لأنه لم يُسند في النشر رواية قالون إلا من إرشاد أبي العز من طريق الحلواني فقط، ولم يسندها من إرشاد أبي الطيب – مع أن فيه رواية قالون – ومع ذلك لم يسندها الإمام ابن الجزري من هذا الكتاب [١].

وعلى ذلك : يكون المراد بالإرشاد في هذا الموضع، هو كتاب الإرشاد لأبي العز القلانسي، وفيه الإسكان وجهًا واحدًا، كما ذكر ابن الجزري.

سادسًا: ذكر ابن الجزري الوجهين للداني من قراءته على أبي الحسن وأبي الفتح فقال : «وَبِهِ – الإسكان – قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ »:

وهذا هو ما صرح به الإمام الداني نفسُه في جامع البيان، وذلك حيث قال: «وبالإسكان قرأت على أبي الحسن طاهر بن غلبون عن قراءته في رواية أبي نشيط عن قالون، وصرح أيضًا أنه قرأ على أبي الفتح بالصلة من قراءة أبي الفتح على عبدالله بن الحسين، وكذا من قراءته على عبد الباقي بن الحسن، وهذا من طريق الجمال عن الحلواني، وهذا هو المسند في النشر من طريق الداني، وهذا هو نصَّه في جامع البيان، قال: «وقرأت على أبي الفتح في رواية الجمال على الحلواني عن قالون بضمّ الميم ووصلها بواو وحكى لي ذلك عن قراءته على شيخه عبد الله وعبد الباقي عن أصحابهما»[٢].

والوجهان صحيحان عن الإمام الداني من هذين الطريقين كما ذكر الإمام

---

[١] وكأن الإمام ابن الجزري يؤكد بهذه الطريقة أهمية الرجوع إلى باب الأسانيد ومعرفة الطرق والكتب المسندة من غيرها؛ إذ لولا ذلك ما عرفنا مقصده هنا.

[٢] جامع البيان (١ / ٤١٧).

=

ابن الجزري، إلا أنه لا يُؤخذ بوجه الإسكان الذي هو من قراءة الداني على أبي الحسن؛ لأن ابن الجزري لم يسند في النشر رواية قالون من قراءة الداني على أبي الحسن[١]، لا من طريق الحلواني ولا من طريق أبي نشيط، وإنما أسندها من قراءة الداني على أبي الفتح، وذلك في طريقي أبي نشيط والحلواني، ولكن في طريق أبي نشيط من كتاب التيسير، وفي طريق الحلواني من كتاب جامع البيان.

أما قراءة الداني على أبي الفتح، فهذا هو المسند في النشر من الطريقين.

وعلى ذلك نقول: إن وجه الإسكان الذي هو من قراءة الداني على أبي الحسن، ليس من طريق الطيبة، أما وجه الصلة الذي هو من قراءة الداني على أبي الفتح، فهو من طريق الطيبة، وذلك من طريقي أبي نشيط، والحلواني عن قالون.

إذًا: المُسند في النشر عن الإمام الداني في رواية قالون، هو من قراءته على أبي الفتح ولكن من طريقين؛ من قراءة أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن، وكذلك من قراءته على عبدالله بن الحسين.

وليس في الأول إلا ضم الميم مع الصلة، وهذا هو طريق التيسير من طريق أبي نشيط، وهو في جامع البيان من طريق ابن أبي مهران عن الحلواني، وهذا الطريق ليس فيه إلا الصلة كما نصَّ على ذلك الداني في جامعه، وابن الجزري كذلك.

أما طريق الداني عن أبي الفتح عن السامري، ففيه الإسكان والصلة من طريق الجمال عن الحلواني، كما نصَّ على ذلك الداني ، ونقله عنه ابنُ الجزري.

سابعًا: ذكر ابن الجزري مذهب ابن الفحام صاحب التجريد من طريق أبي نشيط، والحلواني، فقال: « وَصَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلى ابْنِ نَفِيسٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَعَلَيْهِ وَعَلَى الْفَارِسِيِّ وَالْمَالِكِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ... إلخ»:

[١] وهذا الطريق موجود في كتاب (المفردات السبع) للإمام الداني.

يُؤخذ من ذلك أن ابن الفحام قرأ على ابن نفيس من طريق أبي نشيط بالإسكان، وقرأ كذلك على ابن نفيس والفارسي والمالكي بالإسكان أيضًا من طريق الحلواني.

أي: أن ابن الفحام قطع بالإسكان لقالون من طريقيه أبي نشيط والحلواني.

ولكن هذا يخالف ما ذكره الإمام ابن الفحام نفسُه في كتابه التجريد، حيث قال: «وخيَّر أبو نشيط عن قالون على ضمها وإسكانها، وقرأتُ له - لأبي نشيط - على أبي العباس - يعني: ابن نفيس - بضم الميم، وبالإسكان لمن بقي.

ثم قال: «وقرأتُ على عبد الباقي بن فارس في رواية الحلواني عن قالون: بضم الميم عند همزات القطع، وعند لقاء الميم، وعند آخر آية... وعند لقاء الهمزة كرواية ورش، فاعرف، ذلك في جميع القرآن»[1].

من كلام ابن الفحام يتبين أنه قرأ على:

أ - ابن نفيس بالصلة من طريق أبي نشيط، وليس بالإسكان كما قال ابن الجزري[2].

ب - قرأ بالإسكان للفارسي وللمالكي.

جـ - الصلة فيما ذُكر لعبد الباقي.

وإذا رجعنا إلى الكتب والطرق المسندة لقالون في النشر، سنجد أن الإمام ابن الجزري أسند رواية قالون من كتاب التجريد في طريق أبي نشيط وفي طريق الحلواني، ولكنه أسندها في طريق أبي نشيط من قراءة ابن الفحام على:

أ - أبي الحسين الفارسي. ب - أبي العباس ابن نفيس.

وأسندها في طريق الحلواني من كتاب التجريد، وذلك من قراءة ابن الفحام على:

أ - عبد الباقي بن فارس. ب - أبي العباس ابن نفيس.

---

[1] التجريد في القراءات السبع (٢١٢).

[2] وكذلك ذكر صاحب الفريدة الإسكان لقالون من طريق أبي نشيط من التجريد من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس (١ / ٥٩)، وهو غير صحيح.

جـ - أبي إسحاق المالكي. د - أبي الحسين الفارسي.

ومن هنا نعلم أن ابن الجزري سكت عن طريق عبد الباقي من قراءة ابن الفحام عليه عن الحلواني، فلم يعزُ إليه شيئًا، ولكن الذي ذكره ابن الفحام أنه قرأ به على عبد الباقي عن الحلواني هو ضم الميم إذا كانت رأس آية، أو جاء بعدها همزة قطع، وعند لقاء الميم.. الخ.

لكن الذي عليه العمل لقالون والذي اعتمده الإمام ابن الجزري هو ضم الميم مع الصلة إذا كان بعدها محرك مطلقًا، وليس كما ذكر ابن الفحام هنا.

وعلى ذلك: يكون المأخوذ به لقالون من طريقيه من التجريد، هو:

أ - الصلة من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس عن أبي نشيط، ومن قراءته على عبد الباقي عن الحلواني مطلقًا، وليس في المواضع المذكورة في التجريد فقط.

ب - الإسكان من قراءة ابن الفحام على الفارسي عن أبي نشيط، ومن قراءته على الفارسي والمالكي وابن نفيس عن الحلواني.

ثامنًا: ذكر ابن الجزري أن الهذلي قرأ بالإسكان من طريق أبي نشيط.

وهذا هو ما وجدناه في كتاب الكامل للهذلي من طريق أبي نشيط.

تاسعًا: ذكر الإمام ابن الجزري الصلة للحلواني من كتاب الهداية، فقال: «وَبِالصِّلَةِ قَطَعَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ لِلْحُلْوَانِيِّ»:

ولكن إذا رجعنا إلى الطرق والكتب المسندة في النشر لقالون من طريق الحلواني، فلن نجد فيها كتاب الهداية؛ لأن ابن الجزري أسند كتاب الهداية لقالون ولكن من طريق أبي نشيط، ولم يسنده من طريق الحلواني.

وعلى ذلك نقول: كتاب الهداية عن الحلواني ليس من طرق الطيبة.

عاشرًا: ذكر ابن الجزري الوجهين لقالون من تلخيص ابن بليمة ، فقال: «وَأَطْلَقَ

الْوَجْهَيْنِ عَنْ قَالُونَ ابنُ بَلِّيمَةَ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ»:

أي: من طريق أبي نشيط، ومن طريق الحلواني.

وقال في الفوائد المجمّعة: «وأطلق الوجهين عن قالون في التلخيص تخييرًا»[1].

وكتاب التلخيص مسند في النشر لقالون من طريقيه، ولكنَّ الذي نصَّ عليه ابنُ بليمة في تلخيصه هو الخلاف لقالون من طريق الحلواني فقط، فقال:«فقرأ ابن كثير وقالون في رواية الحلواني – إذا ضمَّ الميمات – بضمِّها في جميع القرآن.

وقرأ قالون – إذا سكَّن الميمات – والباقون: بإسكان هذه الميم»[2].

وعلى ذلك يكون لقالون من طريقيه على ما في كتاب التلخيص لابن بليمة:

أ – الإسكان وجهًا واحدًا، وذلك من طريق أبي نشيط.

ب – التخيير بين الإسكان والصلة، وذلك من طريق الحلواني عنه.

ولكن بما أن النصَّ فيه شيء من الغموض فنأخذ بالوجهين للطريقين، كما نصَّ على ذلك ابن الجزري في النشر وفي الفوائد المجمعة.

حادي عشر: ذكر ابن الجزري الخلاف لأبي نشيط من كتاب التيسير، فقال: «وَنصَّ عَلَى الْخِلَافِ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ»:

قال الإمام الداني في كتاب التيسير: «ابن كثير وقالون بِخِلَاف عَنهُ يضمان الميم الَّتِي للجمع ويصلانها بواو مَعَ الهمزة وغيرها ، نحو: (عليهم)، (ءانذرتهم)... الخ ».

وهذا خروج من الإمام الداني عن طريق التيسير؛ لأنه أسند رواية قالون في التيسير من قراءته على أبي الفتح على عبد الباقي بن الحسن، وقد صرَّح في جامع البيان بأنه قرأ بالصلة فقط على أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي بن الحسن.

---

[1] الفوائد المجمعة في زوائد الكتب الأربعة (٤٤).

[2] تلخيص العبارات (٨٠).

أما وجه الإسكان فقد قرأ به الإمام الداني على أبي الحسن بن غلبون، ولكن هذا الطريق ليس مُسندًا في رواية قالون لا من طريق التيسير ولا من طريق الطيبة.

وعلى ذلك: يكون طريق التيسير هو الصلة فقط، ويكون الإسكان خروج منه عن طريقه، ولكنَّ الإمام ابن الجزري لم يردَّ وجه الإسكان من التيسير ولم من الأخذ به، ولم يقل بأنه خروج من الداني عن طريقه فلا يقرأ به، بل إنه ذكر الخلاف من التيسير، وسكت عنه، فدلَّ ذلك على أنه أخذ منه بالوجهين.

وعلى ذلك: يُؤخذُ بالوجهين لقالون من التيسير، ولكن يُقدَّم وجه الصلة؛ لأن هذا هو طريق التيسير.

ثاني عشر: ذكر الإمام ابن الجزري الوجهين من الشاطبية على التخيير، فقال: «وَأَطْلَقَ التَّخْيِيرَ لَهُ فِي الشاطبية»[1].

ذكر الإمامُ الشاطبيُّ لقالون الوجهين في ميم الجمع تبعًا للإمام الداني ، وإذا كان الداني قد خرج عن طريقه فذكر الوجهين، فقد تابعه الشاطبي على ذلك.

فالصلة هي طريق الشاطبية تبعًا للتيسير، والإسكان وهو الوجه الزائد من الشاطبية والتيسير هو من قراءة الشاطبي على النفزي ... على القزاز عن أبي نشيط.

وهذا الطريق مسند في النشر عن الشاطبي، لكنَّه ليس من طريق الشاطبية والتيسير، ولكن يُقرأ به من الشاطبية والتيسير؛ لأن ابن الجزري أخذ به منهما.

ثالث عشر: لم يستوفِ الإمام ابن الجزري العزو إلى جميع الطرق والكتب في النشر لقالون، فذكر بعضها، وسكت عن بعضها، وقد ذكرناها كلها.

---

[1] النشر في القراءات العشر (١ / ٢٧٣).

❁ قال الشيخ المنصوري في منظومته (حل مجملات الطيبة):

١٢٠- إسكانُ ميمِ الجمع عن قالونَ لِلْـ ـكافي وعنوانٍ والإرشاد نُقل
١٢١- مكيٍّ وهذا في هدايةٍ طريق أبي نشيط وهو من هذا الطريق
١٢٢- على ابن غلبونٍ لدانٍ وعلى ابنِ نفيسٍ منه تجريدٌ تلا
١٢٣- عن فارسٍ مما قرا على فتى الـ ـحسين عن حلوانِ دانيٌّ نَقل
١٢٤- وابنُ نفيسٍ الفارسي والمالكي طريقُ حلوانٍ لتجريدٍ حُكي
١٢٥- والهذليُّ من طريق الأولِ وهْو عن الحلوان بالوصل يلي
١٢٦- كالمهدوي ومن طريقيه صِلن عن فارسٍ عن عبد باقِ بن الحسن
١٢٧- وعن فتى الحسين عن جمَّال وذا عن الحلوان دانٍ تالِ
١٢٨- ومن طريقيته ذو إطلاقِ وجهين بليمةَ كالعراقِ
١٢٩- ومنهما قد خيَّر المكيُّ ولكنِ اختيارهُ المرضيُّ
١٣٠- أخذُ أبي نشيطٍ بالإسكان والأخذُ بالصلة للحلواني

تنبيهات على عزو الإمام المنصوري رحمه الله:

أولًا: ذكر العلامة المنصوري الإسكان لقالون من العنوان؛ تبعًا لكتاب النشر، ولكنَّ كتاب العنوان ليس مسندًا في النشر في رواية قالون.

ثانيًا: ذكر العلامة المنصوري الإسكان لقالون من كتاب التجريد من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس ؛ تبعًا للنشر، وهذا الطريق بالصلة، وليس الإسكان.

ثالثًا: ذكر العلامة المنصوري لقالون من كتاب الهداية: الإسكان لأبي نشيط، والصلة للحلواني؛ تبعًا للنشر، ولكن الهداية ليست مسندة للحلواني.

رابعًا: ذكر أن مكيًّا روى التخيير عن قالون، ولكنَّ اختياره هو الإسكان لأبي نشيط، والصلة للحلواني، وسبق توضيح ذلك.

خامسًا: لم يستوفِ العلامة المنصوري العزو إلى جميع الطرق والكتب المسندة في النشر لقالون، وإنما ذكر ما ذكره ابن الجزري في النشر فقط من العزو، على أنه لم يذكر الشاطبية والتيسير، وقد ذكرهما ابن الجزري في النشر.

❁ قال الإمام الإزميري في تحرير النشر:

« روى قالون ميم الجمع بالإسكان من : الإرشاد والكفاية والروضة ، وبالوجهين من التذكرة والهادي، وبالتخيير من غاية أبي العلاء، وابن مهران، والتلخيص، وبالإسكان من طريق أبي نشيط من المصباح، وبالإسكان لأبى نشيط والوجهين للحلوانى من المبهج، وبالصلة لأحمد بن علي بن هاشم، وبالإسكان للحسين بن أحمد الصفار كلاهما عن الحمامي عن النقاش عن ابن أبي مهران عن الحلواني من روضة المعدل ». (تحرير النشر : ٧٧).

❁ تنبيهات مهمة:

١- ذكر الإزميري الإسكان فقط لقالون من كفاية أبي العز[1]، وتبعه على

[1] تحرير النشر (٧٧).

=

ذلك صاحب الفريدة[١]، بينما في الكفاية التخيير بين الإسكان والصلة[٢].

٢- ذكر الإزميري الصلة لقالون من طريق الحلواني من كتاب روضة المعدل من قراءة صاحب الروضة على أحمد بن علي بن هاشم، وذكر له الإسكان أيضًا منه من قراءة المعدل على الصفار[٣]، وتبعه على ذلك صاحب الفريدة فذكر الوجهين أيضًا عن الحلواني[٤]، وهذا هو الصحيح؛ لأن هذا هو الذي نصَّ عليه المعدَّل في باب الأسانيد، حيث قال: قرأت بضم الميمات على الشيخ أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم، وبإسكانها على الشيخ أبي عبدالله الحسين الصفار[٥]، وهذان الطريقان هما المسندان في النشر للحلواني، ولكن الإشكال أن المعدل لم يذكر هذا في باب ميم الجمع، بل ذكر الصلة لقالون من طريق أبي عون فقط عن الحلواني، والإسكان للباقين. وطريق أبي عون ليس من طرق النشر. ولكن نأخذ بما نصَّ عليه المعدل في باب الأسانيد، فيكون للحلواني الوجهين من روضة المعدل[٦].

٣- ذكر الإزميري الإسكان لقالون من المصباح من طريق أبي نشيط[٧]، وسكت عن طريق الحلواني، ونصَّ صاحب الفريدة على الصلة للحلواني منه[٨]، وهذا فيه نظر؛ لأن الشهرزوري نصَّ على الإسكان لأبي نشيط والحلواني معًا[٩].

---

[١] فريدة الدهر (١ / ٥٠، ٧٤، ٧٨، ٨١).
[٢] الكفاية الكبرى (١٠٦).
[٣] تحرير النشر (٧٧).
[٤] فريدة الدهر (١ / ٧١).
[٥] روضة المعدل (١ / ١٦٤).
[٦] روضة المعدل (٢ / ٥٧).
[٧] تحرير النشر (٧٧).
[٨] فريدة الدهر (١ / ٧٧).
[٩] المصباح (٢ / ٦٢٢) وكذلك في (٣ / ٢٥).

=

٤- ذكر الشيخ محمد إبراهيم سالم في الفريدة الصلة وجهًا واحدًا من تلخيص ابن بليمة لقالون من الطريقين، وهذا يخالف ما نصَّ عليه ابن الجزري في كتابيه، ويخالف ما في تلخيص ابن بليمة كذلك حيث نصَّ فيه على التخيير[١].

٥- ذكر الشيخ محمد إبراهيم في الفريدة الصلة لقالون من طريق أبي نشيط من قراءة ابن الفحام على الفارسي[٢]، وهذا يخالف ما في النشر وما في التجريد.

٦- ذكر صاحب الفريدة التخيير بين الإسكان والصلة لقالون من طريقيه من جامع الخياط[٣]، وقد نصَّ أبو الحسن الخياط على الصلة لقالون ولكن من غير طريق أبي نشيط والحلواني، فيكون لأبي نشيط والحلواني منه الإسكان وجهًا واحدًا[٤].

٧- أخذ صاحب الفريدة بالإسكان فقط لقالون من طريقيه من كفاية الست؛ اعتمادا على ما في البدائع، والظاهر من النشر أن الوجهين من الكفاية؛ لأنه نصَّ على الوجهين لجمهور العراقيين، وهو ظاهر كلام النويري، وكذا القسطلاني.

٨- ذكر صاحب الفريدة الإسكان فقط لقالون من كتاب التبصرة[٥]، مع أن الإمام مكيًّا نصَّ على الوجهين، ولكنه ذكر أن الاختيار عند القراء هو الضم للحلواني والإسكان لأبي نشيط، وقد سبق التنبيه على ذلك.

---

[١] فريدة الدهر (١ / ٥٥، ٦٣).
[٢] فريدة الدهر (١ / ٤٥).
[٣] فريدة الدهر (١ / ٤٨، ٧١، ٨٥).
[٤] جامع الخياط (٢٣٩).
[٥] فريدة الدهر (١ / ٥٦).

طُرقُ ٱلْبسْمَلَةِ وٱلسَّكْتِ وٱلْوصْلِ

٣٨- وٱلسكْتُ بيْنَ ٱلسُّورتيْنِ عنْ خلفْ طريقُ إرْشادٍ لإسْحاقَ ٱتَّصفْ

٣٩- بسْملةُ ٱلْأزْرقِ مِنْ تبْصرةِ وسكْتُهُ نرْويهِ مِنْ تذْكِرةِ

٤٠- وهْوَ لعبْدِ مُنْعمٍ تقرَّرا ولأبْنِ بَليمةَ ، وٱلدَّانى قرَا

٤١- بهِ على كلِّ شُيُوخِهِ ، ومِنْ كاملٍ أيْضًا فٱحْفَظَنَّ يا فَطِنْ

٤٢- وعنْه ذو ٱلتجْريدِ ثُمَّ ٱلْمجْتبى ٱلْـ ـعُنْوانِ مَعْ هِدايةٍ كلٌّ وصَلْ

٤٣- وهْو مِنَ ٱلْكافى مَعَ ٱلبسْملةِ وٱلسَّكْتُ معْهُما لشاطبيَّةِ

ذكر العلامة المتولي في هذا الباب طرقَ أوجه ما بين السورتين لخلف العاشر، وكذا للأزرق عن ورش، ولم يتعرض في هذه الأبيات إلى طرق أوجهِ ما بين السورتين لأبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب.

وقد ذكر الإمام ابن الجزري هذا الخلاف في الطيبة ، فقال:

١٠٧- بَسْمَلَ بَيْنَ السُّوَرتَيْنِ بِي نَصَفْ دُمْ ثِقْ رَجا وَصِلْ فَشَا وَعَنْ خَلَفْ

١٠٨- فاَسْكُتْ فَصِلْ وَالخُلْفُ كَمْ حِمًا جَلَا وَاخْتِيْرَ لِلسَّاكِتِ فى وَيْلٌ وَلَا

فذكر الناظم في البيت الأول أن وجهَ السكت بين السورتين لخلف العاشر إنما هو لإسحاق فقط ، وذلك من طريق كتاب الإرشاد لأبي العز القلانسي.

أولًا : وجه السكت بين السورتين لخلف العاشر:

نصَّ الإمام المتولي في العزو صراحة على أن وجه السكت بين السورتين

الذي ذكره ابن الجزري في الطيبة لخلف العاشر – من روايتيه – إنما هو خاصٌّ بإسحاق دون إدريس، ونصَّ على ذلك في الروض النضير أيضًا، فقال:

١٨- وعن خلف يختصُّ إسحاقُهم بوجـ ـه سكتك بين السورتين فحصِّلا

ثم قال شارحًا:«شاهد هذا قولُ صاحب النشر: والسكت بينهما طريق صاحب الإرشاد ، يعني أبا العز لخلف، ولم يسند فيه إلى الإرشاد إلا رواية إسحاق دون إدريس، نعم في الكفاية رواية إدريس، وليس فيها السكتُ بين السورتين، على أن رواية إدريس من كفاية أبي العز ليست من طريق الطيبة، فالوصل بينهما لخلف من الروايتين، والسكت عنه من رواية إسحاق فقط من إرشاد أبي العز، فكلام ابن الجزري المطلق يُحمل على المقيد». (الروض النضير/ ١٧٦).

وتابعَ الإمامُ المتولي على ذلك كثيرٌ من المحررين:

قال الشيخ الزيات:«عُلم من الطيبة أن لخلف العاشر بين السورتين السكت والوصل، فالوصل له من الروايتين، والسكت له من رواية إسحاق فقط».

وقال الشيخ عامر عثمان:«يختصُّ وجهُ السكت بين السورتين عن خلف برواية إسحاق ، فيمتنع لإدريس خلافًا لظاهر الطيبة، فالوصل بينهما عن خلف من الروايتين، والسكت عن إسحاق من كتاب الإرشاد لأبي العز».

وقال الشيخ محمد الزعبي: في قول الشيخ الزيات:

وعن خلف يختصُّ إسحاقُهم بوجـ ـه سكتك بين السورتين فحصِّلا

«هذا تقييدٌ لما أطلقه في الطيبة من قوله:(وعن خلف فاسكت وصل) فقد يُوهم هذا الإطلاق أن السكت والوصل بين السورتين لكلا الراويين ، وهما إسحاق وإدريس عن خلف العاشر، وينبغي تقييد السكت بإسحاق؛ لأن السكت عن إسحاق وحده، والوصل عن خلف من روايتيه، فيمتنع لإدريس السكت بين السورتين؛ خلافًا لظاهر الطيبة، وذلك أن السكت بين السورتين من كتاب

الإرشاد لأبي العز، وليس فيه إلا رواية إسحاق ». اهـ.

وحتى نقف على صحة هذا العزو من عدم صحته، فلا بدَّ من الرجوع إلى كتاب النشر وأصوله؛ لنقف على صحة هذا العزو.

قال الإمام ابن الجزري في كتاب النشر:

«وَاخْتُلِفَ عَنْ خَلَفٍ فِي اخْتِيَارِهِ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالسَّكْتِ، فَنَصَّ لَهُ أَكْثَرُ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى الْوَصْلِ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْمُسْتَنِيرِ وَالْمُبْهِجِ وكِفَايَةِ سِبْطِ الخيَّاطِ وَغَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ ، وَنَصَّ لَهُ صَاحِبُ الْإِرْشَادِ عَلَى السَّكْتِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْآخِذِينَ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ كَابْنِ الْكَدِي، وَابْنِ الْكَال، وَابْنِ زُرَيْقٍ الْحَدَّادِ، وَأَبِي الْحَسَنِ الدِّيوَانِيِّ، وَابْنِ مُؤْمِنٍ صَاحِبِ الْكَنْزِ، وَغَيْرِهِمْ ».اهـ

وقال في آخر ترجمته لخلف، وهو يتكلم عن المواضع التي خالف فيها الكوفيين، قال:«وَرَوَى عَنْهُ – عن خلف – أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ فِي إِرْشَادِهِ السَّكْتَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَخَالَفَ الْكُوفِيِّينَ » اهـ .

وقال في تقريب النشر: «وحمزة يصل السورة بالسورة من غير بسملة، وكذلك خلف، وجاء عنه أيضًا السكت قليلًا؛ أي دون تنفس من غير بسملة».

هذا كلام الإمام ابن الجزري في النشر والتقريب والطيبة ، وكلُّه صريح في إثبات وجهي السكت والوصل لخلف من الروايتين.

وحينما نرجع إلى كلام ابن الجزري سنجده عزا وجه السكت إلى الطرق التالية: «الإرشاد لأبي العز ، ابْنِ الْكَدِّيِّ ، وَابْنِ الْكَالِّ ، وَابْنِ زُرَيْقٍ الْحَدَّادِ ، وَأَبِي الْحَسَنِ الدِّيوَانِيِّ ، وَابْنِ مُؤْمِنٍ صَاحِبِ الْكَنْزِ ، وَغَيْرِهِمْ من الْمُتَأَخِّرِينَ الْآخِذِينَ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ ».

ولكن إذا أردنا أن نحرر هذا الخلاف عن خلف العاشر بصورة أدق ، فينبغي أن نرجع إلى الطرق التي أسند منها ابن الجزري قراءة خلف العاشر، وكذلك إلى

الكتب التي أسند منها ابن الجزري هذه الطرق لنرى ما فيها من هذا الخلاف.

وبعد الرجوع إلى هذه الطرق والكتب تبين الآتي:

١- كتاب الإرشاد لأبي العز مسند في رواية إسحاق فقط، وليس مسندًا في رواية إدريس؛ لأن رواية إدريس ليست فيه أصلًا.

٢- هذه الطرق: ابْنِ الْكَدي، وَابْنِ الْكَال، وَابْنِ زُرَيْقٍ الْحَدَّادِ، وَأَبِي الْحَسَنِ الدِّيوَانِيِّ، وَابْنِ مُؤْمِنٍ صَاحِبِ الْكَنْزِ: كلُّها ليست من طريق الطيبة؛ لأنها ليست مسندة في النشر في قراءة خلف من روايتيه.

إذًا: الطريق الوحيد من هذه الطرق كلها التي روت السكت لخلف، هو طريق أبي العز من كتابه الإرشاد، ولكنه مسند في النشر لإسحاق فقط؛ لأن الإرشاد ليس فيه روايةُ إدريس أصلًا.

وحينما نرجع إلى الكتب المُسندة في قراءة خلف البزار، سنجد الآتي:

أولًا: الكتب التي روتِ الوصل ، هي:

(غاية الاختصار – المصباح – المبهج – كفاية الست – الكامل – الكفاية الكبرى – روضة المالكي – المستنير – جامع الخياط).

ثانيًا: الكتب التي روت السكت ، هي:

(إرشاد أبي العز – جامع الفارسي – الكنز في القراءات العشر).

فالكتب التي روت وجه الوصل هي من الروايتين، أما الكتب التي روت وجه السكت فثلاثتها ليس فها رواية إدريس، وإنما الذي فيها هو رواية إسحاق فقط، لذلك لو رجعنا إلى مبحث الأسانيد في كتاب النشر، فلن نجد هذه الكتب في رواية إدريس، وإنما هي في رواية إسحاق فقط، عدا كتاب الكنز فلم يسند منه ابن الجزري طرقًا لأحد من القراء العشرة، مع أن فيه رواية إسحاق عن خلف؛ لأن هذا الكتاب أصله كتابُ الإرشاد لأبي العز.

من خلال ما سبق ذكره من الطرق والكتب المسندة في النشر في قراءة خلف: يتبين أن السكت بين السورتين لم يرد مُسندًا إلا في رواية إسحاق فقط.

لذا قيد المحررون وجه السكت بين السورتين لخلف برواية إسحاق فقط.

ولكنَّ الصحيح – والله أعلم – هو الأخذ بوجه السكت لإدريس كذلك.

وذلك للأسباب التالية:

الأول: أن الإمام ابن الجزري صرح بالسكت لخلف العاشر بكماله ، يعني من الروايتين وذلك في موضعين في كتاب النشر، وفي تقريب النشر، وكذلك في طيبة النشر؛ أي: في كل المواضع التي ذكر فيها مذهب خلف بين السورتين ، فقد ذكر له السكت من روايتيه حيث صرح باسمه.

الثاني: أن من عادة ابن الجزري أنه يطلق الخلاف في الطيبة، ثم يأتي في النشر ويقيد هذا الخلاف على حسب ما هو في الكتب والطرق الرئيسة ، أو على حسب ما يراه صوابًا، سواء كان هذا الخلاف للراوي أو للطرق الآخذة عنه .

فحينما أطلق الخلاف في المد المنفصل ، والسكت على الساكن قبل الهمز لحفص في الطيبة ، وجدناه في النشر خصَّ القصر بطريق عمرو، وخصَّ السكت بطريق عبيد، وحينما أطلق الخلاف لابن ذكوان في الإشباع في الطيبة ، وجدناه قيده في النشر بطريق النقاش عن الأخفش ، وكذا بالنسبة لإمالة ذوات الرائي لابن ذكوان ... إلخ .

أما بالنسبة لخلف في وجه السكت ، فلم يقيده في النشر برواية إسحاق، بل ذكره مطلقًا لخلف في الموضعين اللذَيْن ذكرهما فيه، وكذلك في تقريب النشر، وهذا يدل دلالة واضحة على أن الإمام ابن الجزري كان يأخذ بالسكت لخلف من روايتيه؛ لأنه لو كان يأخذ به من رواية إسحاق فقط، لقيد ذلك في النشر ، كما يفعل دائمًا في التقييد بالطرق، فهل يقيد ابن الجزري الخلاف عن الراوي

بطرقه، ثم يترك الخلاف عن القارئ ولا يقيده براوييه؟

فإذا قيد الإمام ابن الجزري الخلاف الوارد عن الراوي بطريق من طرقه ، فمن باب أَولى أن يقيد الخلاف عن القارئ براوٍ من راوييه، فإذا لم يفعل ذلك فلا خلاف عنده إذًا بين الراويين ؛ لأن تقييد الخلاف عن القارئ بإحدى راوييه ، أولَىٰ بتقييد الخلاف عن الراوي بإحدى طرقه.

الثالث: أن هذا الوجه وإن لم يكن موجودًا في الكتب المسندة لإدريس في النشر، فإننا نأخذ به على أنه اختيار من الإمام ابن الجزري ، بدليل وجوده في النشر، وتقريب النشر، وطيبة النشر.

الرابع: أن الإمام ابن الجزري إمام كبير في علم القراءات ، بل هو محقق هذا الفن ، وله اختياراته، وهي الأوجه التي اختارها من غير الطرق التي أسندها في كتاب النشر، وهذه الاختيارات لم يأت بها من عند نفسه، بل هي من طرق أخرىٰ قرأ بها ، لكنها غيرُ مقيدة بما في الكتب ، أو من كتب غير مسندة عن القراء العشرة في النشر، وكلُّها قد قرأ بها على مشايخه، فمثلا: كتاب «جمع الأصول في مشهور المنقول » لأبي الحسن الديواني، قرأ ابن الجزري القرآن بمضمنه على تلميذ أبي الحسن الديواني وهو الشيخ: محمد بن محمود السيواسي، وهذا الكتاب فيه قراءة خلف من روايتيه وفيه السكت للراويين، ومع ذلك لم يُسنده ابن الجزري في قراءة خلف ولا في غيره، ولكن إذا اختار ابن الجزري منه وجهًا فلا بأس؛ لأنه قرأ بهذا الكتاب وله سند متصل إليه، فحينما يختار منه وجهًا فهو قد قرأ به على شيوخه فلا يُمنع من ذلك أبدًا.

وما يؤيد ذلك: أنه عزا وجه السكت بين السورتين لخلف إلى بعض أصحاب الطرق والكتب، ومنهم أبو الحسن الديواني هذا، فقال:

«وَنَصَّ لَهُ صَاحِبُ الْإِرْشَادِ عَلَى السَّكْتِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ

الْآخِذِينَ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ كَابْنِ الْكَدِي، وَابْنِ الْكَال، وَابْنِ زُرَيْقٍ الْحَدَّادِ، وَأَبِي الْحَسَنِ الدِّيوَانِيِّ، وَابْنِ مُؤْمِنٍ صَاحِبِ الْكَنْزِ، وَغَيْرِهِمْ ».

فلعله اختار هذا الوجه من هذا الكتاب ؛ لأنه قرأ بمضمنه، حتى وإن لم يُسند منه طرقًا في النشر لأحد من القراء.

ولكن ينبغي أن نعلم أن الأصل هو عدم الخروج عن الطريق، والالتزام بالطرق التي يذكرها المؤلف في بداية كتابه، وإلا ما كان لذكْره هذه الطرق فائدة، فلوكان المؤلِّف يأخذ من الكتب التي أسندها في بداية كتابه ومن غيرها؛ أي:لا فرق عنده فيها، فما فائدة الطرق التي أسندها في كتابه إذًا؟

إذًا: الأصل أن يلتزم المؤلف بالطرق التي أسندها في كتابه ولا يخرج عنها لغيرها إلا لزيادة وجه منها ليس مذكورًا في الكتب المسندة، وحينئذ ينبغي علينا أن نأخذ هذا الوجه ونقرأ به ولا نمنعه؛ لأن المؤلف الذي زاد هذا الوجه إنما زاده من طريق قرأ به على شيوخه.

قال الإمام ابن عبد المؤمن الواسطي في كتابه الكنز: « فإن نقلتُ شيئًا عن سوى مَن ذكرتُه في هذه الأسانيد، لم يكن ذلك إلا من كتاب قرأتُه وقرأتُ القرآن بما فيه، وربما كان من كتاب تلوتُ القرآن بمضمونه فقط، وذلك قليل» اهـ.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن ابن الجزري له اختيارات متعددة، منها ما يكون من طرق معلومة، ولكنها من كتب غيرِ مسندة في النشرعن أحد من القراء، مثل: (المطلوب لأبي حيان، والمنتهى للخزاعي، والكنز لابن عبد المؤمن، وغيرِهم.

وقد تكون هذه الاختيارات من كتب مسندة لبعض القراء والرواة، ولكنه يختار منها أوجهًا لمن ليست مسندة عندهم، كاختياره أوجهًا للأزرق من كتاب الإعلان، وكتاب الوجيز، وهما ليسا من الكتب المسندة عنه في النشر، وقد تكون هذه الأوجه من طرق غير معلومة،كأن تكون طرقًا أدائيةً، كاختياره مدِّ

التعظيم لكل أصحاب القصر في المنفصل، وبعضهم ليس له مد التعظيم من الكتب إلا أن يكون من طرق أدائية.

والعجب أن هذه الاختيارات منها ما هو مقبول دون أي اعتراض عليه، ومنها ما يُمنع، مع أن العلة واحدة في كليهما.

فمثلًا: ترك السكت مطلقًا لخلف عن حمزة، هذا الوجه ذكره ابن الجزري في النشر واعتمده وأخذ به؛ لأنه قال بعد أن ذكر هذه المرتبة لحمزة وهي آخر مراتب السكت، قال: «فهذا الذي علمته ورد عن حمزة في ذلك من الطرق المذكورة، وبكل ذلك قرأتُ من طريق من ذكرتُ».

فهذا يدل دلالة واضحة على أنه قرأ بوجه ترك السكت لحمزة بكماله، لكن إذا رجعنا إلى الطرق والكتب المسندة في قراءة حمزة فلن نجد فيها ترك السكت لخلف مطلقًا، ولذلك عزاه ابن الجزري في النشر إلى غاية ابن مهران، وهذا سهوٌ منه رحمه الله ؛ لأن الغاية فيها السكت، وعزاه كذلك إلى الهداية والهادي وكلاهما لم يُسنَدا في طرق خلف في النشر، ومع ذلك نجد ابن الجزري قد خرج عن طرق خلف المسندة في النشر إلى طرق غير مسندة ، وذلك لزيادة وجه ليس في هذه الكتب المسندة، ثم اعتمده وأخذ به؛ لأنه قرأ بهذه الكتب وبهذا الوجه، ومع أن هذا الوجه لم يأت من الطرق المسندة لخلف، ومع ذلك لم يعترض عليه أحد، بل الكل أخذ به واعتمده وقرأ وأقرأ به، وقد أحسن مَن فعل هذا؛ لأنه قَبِل اختيار ابن الجزري الذي ذكره في النشر وفي تقريب النشر وفي طيبة النشر.

والسؤال: لماذا قُبل وجهُ ترْك السكت لخلف عن حمزة، ومُنع وجهُ السكت بين السورتين لإدريس عن خلف؟! مع أن العلَّة في منع وجه السكت لإدريس موجودة في وجه ترك السكت لخلف، وهي: أن هذين الوجهين ليسا من الطرق المسندة عنهما في النشر، ولكنهما مذكوران في طرق غير مسندة

عنهما في النشر، والوجهان ذكرهما ابن الجزري في النشر والتقريب والطيبة ، فهما متساويان في كل شيء، فهل بعد ذلك يُقبل أحدُهما، ويُردُّ الآخرُ؟!

وكذلك وجه مد التعظيم لكل أصحاب القصر في المنفصل: فقد صرح الإمام ابن الجزري باختياره مدَّ التعظيم لكل أصحاب القصر في المنفصل، ومع أن هذا الوجه لم يأت مسندًا إلَّا لِابن كثير والدوري عن أبي عمرو ويعقوب، وباقي أصحاب القصر في المنفصل لم يرد عنهم مدُّ التعظيم مسندًا، ومع ذلك قبلناه وأخذنا به على أنه اختيار من ابن الجزري حتى وإن كان من طرق غير مسندة في النشر، بل لا نعلم له طرقًا أصلا لغير المذكورين، ولكن قبلناه؛ لأنه ذكره في النشر وتقريبه وطيبته.

فلماذا يقبل مثل هذا، ويرد وجهُ السكت بين السورتين لإدريس؟!!

والصواب في ذلك – إن شاء الله – أن تُقبل كلُّ اختيارات الإمام ابنِ الجزري ولا تُمنع أبدًا.

الخامس: أنَّ هذا الوجهَ صحيحٌ وثابتٌ عن إدريسَ عن خلفٍ، وهو وإن كان ليس مذكورًا عند أصحاب الكتب المسنَدة لخلف من النشر، فقد ذكره غيرُهم من أصحاب الكتب ومنهم:

١ – ابنُ الجندي حيث قال: «قرأ بتركها – البسملة – بين السورتين الأعمش وحمزة، وبه – ترك البسملة – وبالسكت خلف...».

٢– أبو الحسن الديواني حيث قال:

..... وبسمَلَ بين السورتين موصِّلا

حجازٍ على شكرٍ كفى ذع، وغيرُهم بسكتٍ لإيذانٍ ولا سكتَ صِل حلا

ثم قال شارحًا: «ثم أتى – الناظم – بواو الفصل فقال: (وغيرُهم)، وهم: يعقوب واليزيدي عن أبي عمرو وحمزة وخلف فقال: (بسكتٍ لإيذانٍ)، ثم نفى السكت المذكور عن حمزة فقال: (ولا سكتَ صِل حلا) والحاء هنا رمز

لحمزة».

٣- **قال ابن الناظم:** «وورد الوصل والسكت عن خلف في اختياره، وأتى باسمه لأنه ليس له رمز كما تقدم».

٤- **قال النويري:** «واختلف عن خلف في اختياره في الوصل والسكت، أما خلف: فنصَّ له على الوصل أكثر المتقدمين، وعلى السكت أكثر المتأخرين».

٥- **وقال القباقبي:** «وحمزة وخلف والشنبوذي عن الأعمش يصلون السورة بالسورة، وزاد خلف السكت بينهما دون تنفس».

٦- **قال الشيخ الخليجي:** «... لأن الوارد لهما - حمزة وخلف - مع غير التكبير هو الوصل بلا بسملة فقط عند الجمهور، ويزيد غير الجمهور السكت بينهما لخلف في اختياره».

السادس: أننا إذا منعنا هذا الوجه لإدريس، فليُعلم أننا منعنا وجهًا صحيحًا ثابتًا عن خلف وغيره، وبذلك نكون قد منعنا وجهًا في رواية كاملة؛ لأن إدريس راوٍ وله طرق كغيره من الرواة، ونحن إذا منعنا هذا الوجه منعناه لإدريس من جميع طرقه، وهذا ليس أمرا هيِّنا، فمثل هذا لا يمنع إلا بدليل صريح وصحيح، كأن ينص ابن الجزري على أن هذا الوجه غير مقروء به له ، أويقول: رَوى خلف من رواية إسحاق فقط ، أو يقول : واختُلف عن خلف بين السكت والوصل ، فروى إسحاق الوجهين ، وإدريس السكت فقط ، أو غير ذلك من العبارات، ولم ينقل عنه شيء من ذلك، بل إن الذي نُقل عنه على خلاف ذلك.

فلو كان هذا المنع من طريق معين من طرق إدريس لكان له وجه ؛ إذ إنه سيُقرأ به من طرق أخرى عنه.

وحتى نَعِيَ هذا الأمر جيدًا ، أضرب مثالًا ، فأقول: حينما نمنع قصر البدل على تقليل ذات الياء، فنحن بذلك لم نمنع قصر البدل أو التقليل مطلقًا، وإنما المنع في حالة معينة وعلى وجه معين، وفي طريق معين، أما المنع هنا فهو منعٌ

مطلقًا من جميع طرق الراوي وعلى جميع الأوجه ، وفي مثل هذه الحالة ينبغي أن نحتاط كثيرًا، ولا نمنع إلا بنصٍّ صريح صحيح.

وقد أحسن الإمام الإزميري – رحمه الله – حيث قال:

«أطلق السكتَ ابنُ الجزري لخلف من روايتيه، والأَولى تخصيصه برواية إسحاق؛ لأن السكت من إرشاد أبي العز، وليس فيه رواية إدريس، نعم في كفاية أبي العز رواية إدريس، ولكن ليس فيها السكت بين السورتين، على أن رواية إدريس من كفاية أبي العز ليست من طريق الطيبة، ولكن أخذناها لإدريس أيضًا اعتمادًا على ابن الجزري » اهـ .

فالإمام الإزميري بعد أن قرر أن الأَولى هو تخصيص إطلاق الإمام ابن الجزري السكت بين السورتين لخلف بطريق إسحاق فقط ؛ لأن السكت من إرشاد أبي العز ، وليس فيه رواية إدريس ، ومع ذلك ، فإن الإمام الإزميري أخذ بالسكت لإدريس أيضًا ؛ اتباعًا للإمام ابن الجزري ؛ لأنه لابد أن يكون قد قرأ به من غير الإرشاد .

وإذا أخذنا بوجه السكت بين السورتين لإدريس على اختيار ابن الجزري – كما سبق بيانه – فينبغي أن نعلم أننا نأخذ به على الإطلاق؛ أي دون تحرير أو قيود عليه؛ لأنه لم يرد من طرق مسندة عنه في النشر، وإنما نأخذ به على أنه اختيار من الجزري، وحينئذٍ نأخذ به مطلقًا، فيأتي على جميع أوجه الخلاف، دون التقييد بوجه معين.

ومن أراد أن يتقيد بالطرق وبما في الكتب ويأخذ بالسكت بين السورتين لخلف من رواية إسحاق فقط؛ لأن هذا هو ما في الكتب المسندة عنه في النشر، فلا بأس بذلك ولا ننكر عليه ذلك، لكن في الوقت نفسه لا ننكر أيضًا على من أخذ بالسكت لخلف من روايتيه على حسب ما نص عليه ابن الجزري في النشر وتقريب النشر وطيبة النشر.

الخلاصة:

إن وجه السكت بين السورتين وجه صحيح وثابت عن خلف العاشر من روايتيه ، حتى وإن لم يرد من الطرق المسندة لإدريس في النشر، فقد ثبت عنه ولكن من طرق غير مسندة عنه في النشر، ولكن ابن الجزري اختار هذا الوجه لخلف من الروايتين كما صرح بذلك في أكثر من موضع في النشر والتقريب والطيبة ، فلا ينبغي أن نردَّ اختيارات الإمام ابن الجزري، بل نأخذ بها ونقرأ بها؛ لأنه بذلك قرأ وأقرأ، والله أعلم.

ثانيًا : طرق أوجه ما بين السورتين للأزرق عن ورش :

٣٩- بسْملةُ ٱلْأَزْرقِ مِنْ تبْصرةٍ وسكْتُهُۥ نرْويهِ مِنْ تذْكِرةٍ

٤٠- وهْوَ لعبْدِ مُنْعمٍ تقرَّرا ولأبْنِ بَليمةَ ، وٱلدَّانى قرَا

٤١- بهۦ على كلِّ شُيُوخِهۦ ، ومِنْ كاملٍ أيْضًا فاحْفَظَنَّ يا فَطِنْ

٤٢- وعنْه ذو ٱلتجْريدِ ثُمَّ ٱلْمجْتبى ٱلْـ ـعُنْوانِ مَعْ هِدايةٍ كُلٌّ وصَلْ

٤٣- وهْو مِنَ ٱلْكافى مَعَ ٱلبسْملةِ وٱلسَّكْتُ معْهُما لشاطبيَّةِ

ذكر الناظم – رحمه الله – في هذه الأبيات طرقَ البسملة، والسكت، والوصل للأزرق عن ورش ؛ لأن الأزرق له الأوجه الثلاثة بين السورتين ، كما قال الإمام ابن الجزري في الطيبة:

١٠٨ - فَاسْكُتْ فَصِلْ وَالخُلْفُ كَمْ حِمًا جَلَا وَاخْتِيْرَ لِلسَّاكِتِ فى وَيْلٌ وَلَا

شرح الأبيات:

ذكر الناظم البسملة للأزرق من كتاب التبصرة، ثمَّ ذكر أنها أحدُ الوجهين في الكافي، وأحدُ الثلاثة في الشاطبية، وذلك على ما جاء في البيت الأخير.

ثم ذكر الناظم أن السكت رُوي عن الأزرق من كتاب التذكرة، وذكر أيضًا أن السكت تقرَّر؛ أي: ثبت لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون صاحب الإرشاد، وكذا لابن بليمة صاحب التلخيص، وبه قرأ الدانيُّ على جميع شيوخه، ثمَّ ذكر أنه من الكامل أيضًا.

ثم ذكر الناظم الوصل للأزرق، وذلك من: التجريد والمجتبى والعنوان والهداية، ثمَّ ذكر أنه أحدُ الوجهين في الكافي، وأحدُ الثلاثة في الشاطبية.

هذا ما ذكره العلامة المتولي في منظومته عزو الطرق، ولم يتعرض لأوجه ما بين السورتين بالعزو والتحرير في فتح الكريم، ولا في الروض النضير.

وحتى نقف على صحة هذا العزو من عدم صحته، فلا بدَّ من الرجوع إلى كتاب النشر، وإلى أصوله؛ لنقف على صحة هذا العزو.

قال الإمام ابن الجزري في النشر:

«وَاخْتُلِفَ أَيْضًا عَنِ الْبَاقِينَ، وَهُمْ: أَبُوعَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَيَعْقُوبُ وَوَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ؛ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالسَّكْتِ وَالْبَسْمَلَةِ..، وَأَمَّا وَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ:

فَقَطَعَ لَهُ بِالْوَصْلِ: صَاحِبُ الْهِدَايَةِ، وَصَاحِبُ الْعُنْوَانِ، والْحَضْرَمِيُّ صَاحِب الْمُفِيدِ، وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْكَافِي، وَأَحَدُ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ فِي الشَّاطِبِيَّةِ.

وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ: ابْنَا غَلْبُونَ، وَابْنُ بَلِّيمَةَ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ، وَهُوَ الَّذِي فِي التَّيْسِيرِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى جَمِيعِ شُيُوخِهِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي التَّبْصِرَةِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ، وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْكَامِلِ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ لَهُ غَيْرَهُ.

وَقَطَعَ لَهُ بِالْبَسْمَلَةِ: صَاحِبُ التَّبْصِرَةِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي عَدِيٍّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ الْكَافِي، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّالِثُ فِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ أَبُو غَانِمٍ وَأَبُو بَكْرٍ الْأُذْفُوِيُّ وَغَيْرُهُمَا عَنِ الْأَزْرَقِ»[1].

---

[1] النشر في القراءات العشر: (١ / ٢٦٠ – ٢٦١).

وبعد أن ذكرْنا كلام العلامة المتولي في عزو الطرق، وذكرْنا كذلك كلام الإمام ابن الجزري في النشر عن هذا الخلاف للأزرق ، أذكرُ بعد ذلك ما وجدناه في الكتب والطرق المسندة في النشر عن الأزرق، ثمَّ بعد ذلك نقارن بين ما ذكره العلامة المتولي في العزو، وبين ماذكره الإمام ابن الجزري في النشر، وبين ما في كتب أصول النشر للأزرق، وذلك على النحو التالي:

أولاً: طريق النحاس عن الأزرق:

بين السورتين	الطرق
بسملة	الشاطبية، الكامل
سكت	الشاطبية، التيسير، من قراءة الداني على ابن خاقان ، وأبي الفتح فارس بن أحمد ، تلخيص العبارات
وصل	الشاطبية، التجريد من قراءته على عبد الباقي، الهداية، المجتبى، طريق أبي معشر

ثانيًا: طريق ابن سيف عن الأزرق:

بين السورتين	الطرق
بسملة	التبصرة (من قراءة مكي على أبي عدي) الكافي
سكت	من قراءة الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون، الكامل، تلخيص العبارات، إرشاد أبي الطيب، التذكرة
وصل	العنوان ، الكافي، التجريد، المجتبى

♦ **مقارنةٌ بين ما في عزو الطرق ، وبين ما في النشر، وأصوله [١] :**

أولًا: ذكر العلامة المتولي في العزو البسملةَ فقط من كتاب التبصرة للإمام مكي، وذلك في قوله:«بسملةُ الأزرقِ من تبصرة»، بينما ذكر له الإمام ابن الجزري في النشر من التبصرة وجهين، فقال وهو يتكلم عن السكت: "وأحد الوجهين في التبصرة من قراءته على أبي الطيب ".

ثم قال:«وَقَطَعَ لَهُ بِالْبَسْمَلَةِ: صَاحِبُ التَّبْصِرَةِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي عَدِيٍّ»: فذكر له الإمام ابن الجزري وجهين، وهما: السكتَ: وذلك من قراءة مكي على أبي الطيب، والبسملةَ: وذلك من قراءته على أبي عديٍّ.

فهل الصحيح كلام الإمام المتولي، أم كلام الإمام ابن الجزري؟

إذا رجعنا إلى كتاب التبصرة ، سنجدُ الإمامَ مكيًّا ذكر فيها الوجهين، فقال: "وقد قرأتُ على الشيخ أبي عدي بالفصل لورش، وقرأتُ على الشيخ أبي الطيب بترك الفصل..." ، إلى أن قال: "وكذلك قرأتُ لورش على أبي الطيب بسكتٍ بين كل سورتين من غير تسمية ".

قرأ مكيٌّ على شيخه أبي عدي، وقرأ كذلك على شيخه أبي الطيب بن غلبون، ولكنَّه قرأ على أبي عدي بالفصل بين كل سورتين بالبسملة ، وقرأ على أبي الطيب بترك الفصل؛ أي: بالسكت من غير بسملة، كما صرَّح بذلك.

والسؤال: ما يصحُّ الأخذ بهذين الوجهين المذكورين في كتاب التبصرة ؟

والجواب: الذي لا علم له بالأسانيد، أو الذي لم يدرسها من كتاب النشر، سيأخذ بهذين الوجهين معًا، وحجته في ذلك: أن الإمام مكيًّا ذكر الوجهين معًا في كتابه التبصرة، وكتاب التبصرة مسندٌ في النشر في طريق الأزرق، بل إنَّ الإمام

[١] لن أذكر في هذه المقارنة إلا ما وقع فيه الخلاف فقط بين العزو وبين النشر وأصوله، أمَّا ما اتفقوا عليه، فسأتركه اختصارًا.

ابن الجزري نفسَه ذكر هذين الوجهين في النشر عن الإمام مكي، ولكن هذا كلُه لا يُجوِّزُ لنا أن نأخذ بكل ما في الكتب المسندة، بل ينبغي أن نتقيد بالطرق التي أسندها الإمام ابن الجزري في النشر من هذه الكتب المسندة.

فالإمام ابنُ الجزري لمَّا أسند طريق الأزرق من كتاب التبصرة، أسنده من قراءة مكي على أبي عدي، ولم يُسنده من قراءته على أبي الطيب بن غلبون.

وعليه: كلُّ ما ذكره مكي في التبصرة من قراءته على أبي الطيب في طريق الأزرق لا يُؤخذ به؛ لأنه ليس من طرق النشر، مع أن ابن الجزري أسند في النشر قراءة مكي على أبي الطيب في بعض الطرق، ولكن من غير طريق الأزرق.

وعلى ذلك نقول: كلام الإمام المتولي هو المأخوذ به للأزرق ؛ لأن هذا طريق الطيبة، وهو البسملة، وذلك من قراءة مكي على أبي عدي.

وما ذكره الإمام ابن الجزري هو صحيحٌ أيضًا؛ لأن مكيًّا ذكر الوجهين فعلًا في التبصرة، ولكن لا يُؤخذ منها بالسكت؛ لأنه ليس من طرق النشر.

ثانيًا: ذكر الإمام المتولي السكتَ فقط للأزرق من كتاب الكامل، فقال:

(ومِنْ كاملٍ أيْضًا فاحْفَظَنَّ يا فَطِنْ)

وهذا ما ذكره العلامة ابن الجزري في النشر أيضًا، وذلك حيث قال:

«وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْكَامِلِ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ لَهُ غَيْرَهُ».

وإذا رجعنا إلى كتاب الكامل، سنجد أن هذا الكلام على إطلاقه ليس صحيحًا ؛ لأن الهذلي قال في كتابه الكامل:" ورَوى الأزرقُ عن ورشٍ – غيرَ ابنِ مُطير والنحاس – تركَ التسمية في أوائل السور "[1].

[1] الكامل (٢ / ٩٥٠).

أي أن الأزرق من جميع طرقه – عدا طريق النحاس عنه، وطريق ابن مُطير – له ترك التسمية في أوائل السور، وترك التسمية يحتمل السكت والوصل، إلا أنه لمَّا ذكر في آخر الباب الوصل بين السورتين من غير تسمية، لم يذكر الأزرق مع حمزة، فدلَّ ذلك على أنه أراد بترك التسمية للأزرق السكتَ،ولكن هذا من طريق ابن سيف فقط عن الأزرق ؛ لأنه لم يستثنِ ابنَ سيف من هذا الحكم.

أمَّا الطريق الثاني للأزرق، وهو طريق النحاس، فقد استثناه الهذلي من وجه ترْك التسمية، وذلك حيث قال : " ورَوى الأزرق عن ورش – غير ابن مُطير والنحاس – تركَ التسمية في أوائل السور ".

فاستثنى الهذليُّ ابنَ مطير والنحاسَ من ترك التسمية، فيكون لهما التسمية بين السورتين وجهًا واحدًا، ومعلوم أن طريق ابن مطير ليس من طرق النشر.

إذًا: كلام ابن الجزري لا يؤخذ على إطلاقه، وإنما يُحمل على طريق ابن سيف فقط، أما النحاس فلا، فيكون لابن سيف السكت، وللنحاس البسملة.

ثالثًا: ذكر الإمام ابن الجزري الوصل للأزرق من كتاب المفيد للحضرمي، فقال: « فقطع له بالوصل... ، والحضرمي صاحب المفيد »:

بينما لم يذكر المتولي كتاب المفيد مطلقًا، وهذا هو الصحيح؛ لأن كتاب المفيد للحضرمي ليس من أصول النشر؛ لأن ابن الجزري لم يُسند منه طرقًا عن أحد من القراء العشرة، فلذلك لا يؤخذ بما فيه، ولا يعتمد عليه في تحرير أوجه الخلاف، ويكون ذِكرُ ابن الجزري لوجه الوصل منه من باب تقوية الوجه ، وبيان شهرته عمن رُوي عنه ، وبيان كثرة طرقه بصفة عامة .

رابعًا: ذكر المتولي للأزرق الوصلَ من كتابَيْ التجريد والمجتبى، فقال:

وعنْه ذو ٱلتجْريدِ ثُمَّ ٱلْمجْتبى ٱلْـ ـعُنْوانِ مَعْ هِدايةٍ كُلٌّ وصَلْ

بينما لم يذكر الإمام ابن الجزري في النشر مذهب صاحب التجريد، ولا مذهب صاحب المجتبى في هذا الخلاف.

فأمَّا التجريد : ففيه الوصل للأزرق، وذلك من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي وعلى ابن نفيس، وهذان الطريقان مسندان للأزرق من كتاب التجريد.

وأمَّا المجتبى: فهذا الكتاب مفقود، ولا ندري ما فيه من أوجه الخلاف ، وهذا الكتاب مسند للأزرق من طريقيه: النحاس وابن سيف، وقد أخذنا منه بالوصل؛ اعتمادًا على كتاب العنوان لتلميذه أبي الطاهر الأنصاري، وهذا على غلبة الظن، وليس على سبيل الجزم واليقين.

لذلك قال العلامة الضباع في كتابه المطلوب:«وسكت في النشر عن مذهب صاحب المجتبى، والظاهر أنه الوصل كصاحب العنوان ».

خامسًا: ذكر العلامة المتولي للأزرق الوصلَ والبسملة من كتاب الكافي، فقال عن وجه الوصل: «وهْو مِنَ ٱلْكافى مَعَ ٱلبسْملةِ».

بينما ذكر الإمام ابن الجزري أن الوصل، هو ظاهر عبارة الكافي، فقال عن الوصل: «وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْكَافِي» ، ثم ذكر أن البسملة هي اختيارُه، فقال عن البسملة: «وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ الْكَافِي»:

وقال الإمام ابن الجزري في كتابه الفوائد المجمعة:«وفي الكافي له وجهان: أحدُهما، وهو اختياره: البسملة ، والثاني: وهو ظاهرعبارته: الوصل ».

وقال الإمام ابن شريح في الكافي: "واختُلف القراء في قراءة ورش و...، فبعضُهم أخذ لهم بالفصل، وبعضٌ تركه ". (الكافي في القراءات السبع / ٢٠٢).

أي ترك الفصل بالبسملة، فعبارة:«وبعضٌ تركه»، تحتمل السكت والوصل؛ لأنه لم ينصَّ على وجه معين لمن ترك الفصل، ولكن حملناها على الوصل دون السكت؛ لأنه نصَّ على السكت لأبي عمرو فقط، وهذا ما فهمه الإمامُ ابن

الجزري من ظاهر كلامه؛ لذا عزا إليه وجهَ الوصل ، فقال:«وهو ظاهر عبارة صاحب الكافي».

وقال ابن شريح عن البسملة في الكافي عن وجه البسملة:«واختياري الأخذُ لجماعة القراء إلا حمزة بالفصل بها بين كل سورتين، إلا بين الأنفال وبراءة، وبه قرأت على أكثر من قرأت عليه».

فنصَّ ابن شريح على أنه يختار البسملة لجميع القراء عدا حمزة، لكن هذا الاختيار لا يمنع من الأخذ بوجه الوصل الذي ذكره قبل ذلك.

سادسًا: ذكر العلامة المتولي الأوجه الثلاثة من الشاطبية للأزرق، فقال – بعد أن ذكر الوصل والبسملة–:(**وَٱلسَّكْتُ مَعْهُما لشاطبيَّةٍ**) ؛أي: السكت مع البسملة والوصل.

وذكر ذلك العلامة ابن الجزري أيضًا، فقال عن الوصل:«وَأَحَدُ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ فِي الشَّاطِبِيَّةِ»، وقال عن وجه السكت: « وهو الوجه الثاني في الشاطبية»، وقال عن وجه البسملة:« وهو الوجه الثالث في الشاطبية».

وهذا ما ذكره الإمام الشاطبي، وذلك حيث قال:

١٠١ - وَوَصْلُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ وَصِلْ وَاسْكُتَنْ كُـلٌّ جَلَايَاهُ حَصَّلَا

١٠٢ - وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبَّ وجْهٌ ذَكَرْتُهُ وَفِيها خِلَافٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلَا

ذكر الشاطبي الأوجه الثلاثة لورش من طريق الأزرق، ولكن ذِكرُ الأوجه الثلاثة لورش خروج من الشاطبي عن طريق التيسير؛ لأن الداني أسند رواية ورش من طريق الأزرق من قراءته على ابن خاقان، وقد نصَّ في جامع البيان على أنه قرأ بالسكت على أبي الفتح وأبي الحسن وابنِ خاقانَ وغيرِهم، وهذا الذي اختاره

الداني في التيسير، وذلك حيث قال: " ويُختار في مذهب ورش وأبي عمرو وابن عامر السكت بين السورتين من غير قطع " (١).

وعلى ذلك: يكون طريق التيسير والشاطبية هو السكت فقط، ويكون وجه البسملة والوصل للأزرق من زيادات الشاطبية على التيسير، وهذه زيادات مقبولة، قبِلها شراحُ الشاطبية، وقبلها كذلك الإمام ابن الجزري.

سابعًا: ذكر الإمام ابن الجزري في النشر أن أباغانمٍ، وأبابكرٍ الأُذفُويَّ، وغيرَهما عن الأزرق، كانوا يأخذون بوجه البسملة للأزرق.

بينما لم يذكر الإمام المتولي في العزو أحدًا من هؤلاء مطلقًا.

وهذه طرق فرعية عن الأزرق أراد ابن الجزري أن يذكر مذهبهما عن الأزرق في هذا الخلاف، وذلك بعد أن ذكر مذهب أصحاب الكتب.

فأبوغانمٍ : هو المُظفَّرُ بنُ أحمدَ بنِ حَمدانَ، وهو قد قرأ على أبي جعفر أحمد بن عبدالله بن محمد بن هلال على أبي الحسن النحاس المصري.

وطريق أبي غانم عن ابن هلال عن النحاس مسندٌ في النشر من:(الهداية، المجتبى، الكامل)، فأمَّا (الهداية، المجتبى): ففيهما الوصل، وأمَّا (الكامل): ففيه من طريق النحاس البسملة فقط.

وأمَّا أبو بكر الأُذفُويُّ: فهو محمدُ بنُ عليٍّ بن أحمدَ المصريَّ، وهو من تلاميذ أبي غانمٍ ، ويروي عنه، وطريقُهما واحد في النشر.

فذكر الإمام ابن الجزري أنهما كانا يأخذان بالبسملة للأزرق، ولكنَّ صاحب الهداية، وكذا صاحب المجتبى نقلا عنهما الوصل، والذي ذكر البسملة وهو من طرقهما هو الإمام الهذلي في الكامل.

---

(١) – التيسير في القراءات السبع (٥٨).

ثامنًا: سكت المتولي في العزو، وكذا ابن الجزري في النشر، عن مذهب أبي معشر الطبري، وقد أسند في النشر طريقَ أبي معشرٍ من قراءته على أبي الفضل الرازي على الحسن بن الفحام على أبي نصرٍ الموصلي على النحاس .

وهذا الطريق في سُوق العروس لأبي معشر، وليس في التلخيص طريق الأزرق ، وهذا الطريق في سوق العروس لأبي معشر، وفيه الوصل من غير بسملة . (سوق العروس : ٣/ ٨).

تنبيهاتٌ مهمةٌ:

الأول: قال الشيخ علي بن سليمان المنصوري:

للازرق الوصل لمهدوي	والكافِ والعنوان حضرمي
وسكتُه ابنا غلبون وبَلِّ	يمة داني عن شيوخه نقل
وأحدُ الوجهين في التبصرة	عن أبي الطيب نقَلَه اثبت
وظاهر الكامل ، والبسملةُ	مكي عن أبي عديٍّ يُثبتُ
وهو اختيار الكافي ، والثلاثةُ	جميعُها للشاطبيِّ ثابتُ [١]

كان الإمام المنصوري يأخذ بظاهر النشر، وكان أيضًا لا يتقيد بالطرق والكتب التي أسندها الإمام ابن الجزري في النشر في باب الأسانيد فقط، ولذلك ذكر الوصل للأزرق من كتاب المفيد للحضرمي، وهو ليس من أصول النشر مطلقًا، ولكن ذكره؛ لأن ابن الجزري ذكره في النشر، ولكن ذكره ابن الجزري؛ لبيان كثرة الكتب التي ذكرت هذا الوجه للأزرق، فذِكْره له من باب بيان كثرة

[١] – منظومة حل مجملات الطيبة، مخطوط (٦ – ٧).

الطرق والكتب التي روت هذا الوجه، ولا يلزم من ذلك أن يكون قد أخذ به للأزرق؛ لأنه لو أراد أن يأخذ به لذكره في باب الأسانيد.

وهذا يفعله ابن الجزري كثيرًا، بل كان يفعل ذلك حتى في الطرق غير المسندة، فذكر بعض الأوجه من طريق الشحام عن قالون، وكذلك من طريق ابنه أحمد، وذكر كذلك بعض الأوجه لحمزة من طريق ابن سعدان، وكل هذه الطرق ليست من طرق النشر مطلقًا ، وليس في ذلك لبس أو تشويش ؛ لأنه نصَّ في باب الأسانيد على الطرق والكتب التي أسند منها هذه القراءات العشر.

- ومما يدل أيضًا على أن الإمام المنصوري كان يعتمد في العزو على ظاهر النشر دون الرجوع إلى أصول النشر وإلى باب الأسانيد للاعتماد على الكتب المسندة فقط؛ أنه أخذ بالوجهين من كتاب التبصرة، بالسكت من قراءة مكي على أبي الطيب، وبالبسملة من قراءته على أبي عدي، وقد سبق أن ذكرنا أن قراءة مكي على أبي الطيب ليست من طرق النشر للأزرق.

الثاني: ذكر العلامة الإزميري – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – البسملة للأزرق من كتاب التجريد من طريق الفارسي، وهذا الطريق ليس من طرق النشر عن الأزرق؛ لأن الإمام ابن الجزري لم يسند كتاب التجريد من طريق الفارسي في طرق الأزرق، وإنما أسنده من طريق عبد الباقي بن فارس، ومن طريق أبي العباس بن نفيس فقط.

الثالث: ذكرالإزميري البسملة للأزرق من كتاب التجريد من طريق عبد الباقي عن ابن هلال، وقال: «روى ابن الفحام في رواية الفارسي عن الأزرق البسملة بين السورتين، وافقه عبد الباقي عن أصحاب ابن هلال عنه » [١].

---

[١] – إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة (٧٥ – ٧٦).

وهذا الطريق ليس من طرق النشر؛ لأن ابن الجزري أسند كتاب التجريد للأزرق من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي على ابن عراك على الخولاني على النحاس.

ولعلَّ سبب اللبس في ذلك الخلط:

أن الخولاني قرأ على النحاس، وقرأ كذلك على تلميذه ابنِ هلال، كما ذكر ذلك ابن الجزري في غاية النهاية، فقال في ترجمته: " حمدان بن عون بن حكيم الخولاني المصري: أحد الحذاق، سماه بعضهم أحمد، قرأ على أحمد بن هلال، وإسماعيل بن عبد الله النحاس، روى القراءة عنه: عمرُ بن محمد بن عراك، وقال: سمعتُ حمدان بن عون، يقول: " قرأت على ابن هلال ثلاثمائة ختمة، ثم أتى بي إلى إسماعيل النحاس، فقال: هذا تلميذي وقد قرأ عليَّ وجوَّد فخذ عليه، فأخذ عليَّ وقرأت عليه ختمتين "، يعني جوّد فيهما وحقق ... الخ " [١].

فالخولاني قرأ أولًا على ابن هلال عن النحاس، ثم قرأ بعد ذلك على النحاس مباشرة، ولكن لما أسند الإمام ابن الجزري طريق ابن هلال عن النحاس، لم يسنده من طريق الخولاني عنه، ولمَّا أسند طريق الخولاني أسنده من كتاب التجريد من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي على ابن عراك على الخولاني على النحاس مباشرة.

فاعتمد ابن الجزري طريق الخولاني من قراءته عن النحاس مباشرة، ولم يعتمد طريق الخولاني من قراءته على ابن هلال على النحاس، وهو بذلك يكون قد اختار الطريق الأعلى الذي بدون واسطة بين الخولاني والنحاس.

وهذا هو الطريق الذي ذكره ابن الفحام في التجريد، وذلك حيث قال:

«وقرأتُ بها – رواية الأزرق – على أبي الحسن عبد الباقي، وأخبرني أنه قرأ بها

---

[١] – غاية النهاية (١ / ٢٦٠).

على والده، وعلى أبي حفص عمر بن عراك ، ثم ذكر إسناد والده فارس، فقال: وأما والده: فقرأ بها على أبي غانم المظفر بن أحمد على أبي جعفر أحمد بن هلال على أبي الحسن إسماعيل بن عبدالله النحاس عن الأزرق.

وذكر سند ابن عراك، فقال: وأما أبو حفص عمر بن عراك: فإنه قرأ بها على أبي جعفر حمدان بن عون بن حكيم الخولاني على النحاس على الأزرق [١].

والذي في النشر هو من قراءة عبد الباقي وأبيه على ابن عراك...، كما قال ابن الجزري: طريق الخولاني، وهي الخامسة عن النحاس: ومن كتابي التجريد وتلخيص العبارات: قرأ بها ابن الفحام وابن بليمة على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها فارس وعبد الباقي على ابن عراك، وقرأ بها ابن عراك على أبي جعفر حمدان بن عون بن حكيم الخولاني... وقرأ بها... والخولاني... على أبي الحسن إسماعيل بن عبد الله بن عمرو النحاس المصري "[٢].

وطريقا عبد الباقي وأبوه فارس كلاهما عن ابن عراك عن الخولاني عن النحاس، فيكون طريق عبد الباقي موافق لما في التجريد في باب الأسانيد ، أما طريق فارس عن ابن عراك عن الخولاني، فهو مخالف لما في التجريد، حيث إنه فيه عن أبي غانم عن ابن هلال عن النحاس.

فيكون المسند في النشر: هو من طريق عبد الباقي عن ابن عراك عن الخولاني عن النحاس.

---

[١] – التجريد في القراءات السبع (١٥ – ١٦).

[٢] – النشر في القراءات العشر (١ / ٣٨٠ – ٣٨٣).

=

وعلى ذلك نقول: طريق عبد الباقي عن ابن هلال ليس من طرق النشر، فلا يُؤخذ بوجه البسملة الذي ذكره ابن الفحام من هذا الطريق[١].

الرابع: أخذ صاحبُ الفريدة بالسكت والبسملة للأزرق من طريقيه من كتاب الكامل، وقال: ووجه السكت هو الأرجح[٢] .

وأخذُهُ بالسكت والبسملة من الطريقين فيه نظر؛ لأن الهذلي نصَّ على ترك التسمية – السكت – للأزرق، ولكن من غير طريق النحاس، فيكون للنحاس البسملة، ولابن سيف السكت، وقد سبق بيانُ ذلك.

الخامس: أخذ بعض المعاصرين بالسكت للأزرق من المجتبى والهداية على ما في النشر[٣]، وهذا غير صحيح، بل إن الذي نص عليه ابن الجزري في النشر للمهدوي هو الوصل وليس السكت، وكذلك يؤخذ بالوصل للطرسوسي من طريق ابن سيف؛ اعتمادًا على مذهب تلميذه الأنصاري كما في العنوان، ويُؤخذ له بالوصل من طريق النحاس؛ لأن الوصل في كتاب الهداية وهو قد شاركه في طريق أبي المظفر، وهذا على ما عليه العمل.

---

[١] – وقد أخذ بهذا الوجه صاحب كتاب: السبيل الأوثق في تحريرات رواية الأزرق (٣٥ – ٣٦) بناء على اعتماده هذا الطريق من طرق النشر.

[٢] – فريدة الدهر (١ / ٩٦، ٩٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩).

[٣] – ينظر: اختلاف وجوه طرق النشر (١٥٨).

طرق البسملة والسكت والوصل لأبي عمرو

سبق وأن ذكرنا أن الإمام المتولي لم يذكر في نظمه: (عزو الطرقِ) طرقَ البسملة والسكت والوصل لأبي عمرو البصري، وكذلك في الروض النضير أيضًا لم يتكلم عن هذه الأوجه في بابها ، إلا أنه ذكرها مجملة مختصرة وهو يتكلم عن تحرير الغنة مع أوجه ما بين السورتين.

وعلى ذلك: لا بدَّ من الرجوع إلى النشر وأصوله؛ لمعرفة طرق هذه الأوجه لأبي عمرو البصري، ثم بعد ذلك نقارن بين ما في النشر وأصوله.

قال الإمام ابن الجزري في النشر:

«وَاخْتُلِفَ أَيْضًا عَنِ الْبَاقِينَ، وَهُمْ: أَبُوعَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَيَعْقُوبُ وَوَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ؛ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالسَّكْتِ وَالْبَسْمَلَةِ ... إلخ.

فَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو: فَقَطَعَ لَهُ بِالْوَصْلِ: صَاحِبُ الْعُنْوَانِ وَصَاحِبُ الْوَجِيزِ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ مِنْ جَامِعِ الْبَيَانِ لِلدَّانِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ الْفَارِسِيِّ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ، وَهُوَ طَرِيقُ أَبِي إِسْحَاقَ الطَّبَرِيِّ فِي الْمُسْتَنِيرِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْكَافِي، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي، وَهُوَ أَحَدُ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ فِي الْهِدَايَةِ، وَبِهِ قَطَعَ فِي غَايَةِ الِاخْتِصَارِ لِغَيْرِ السُّوسِيِّ، وَبِهِ قَطَعَ الْحَضْرَمِيُّ فِي الْمُفِيدِ لِلدُّورِيِّ عَنْهُ.

وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ: صَاحِبُ الْهِدَايَةِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي، وَالتَّبْصِرَةِ وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ، وَتَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ وَالْإِرْشَادِ لِابْنِ غَلْبُونَ وَالتَّذْكِرَةِ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْمُسْتَنِيرِوَالرَّوْضَةِ وَسَائِرِ كُتُبِ الْعِرَاقِيِّينَ لِغَيْرِ ابْنِ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ، وَفِي الْكَافِي أَيْضًا، وَقَالَ: إِنَّهُ مِن أَخْذِ الْبَغْدَادِيِّينَ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الدَّانِيُّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي الْفَتْحِ وَابْنِ خَاقَانَ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ التَّيْسِيرِ بِسِوَاهُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْآخَرُ فِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى الْفَارِسِيِّ لِلدُّورِيِّ، وَقَطَعَ بِهِ فِي غَايَةِ الِاخْتِصَارِ لِلدُّورِيِّ أَيْضًا.

وَقَطَعَ لَهُ بِالْبَسْمَلَةِ: صَاحِبُ الْهَادِي وَصَاحِبُ الْهِدَايَةِ فِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ الْكَافِي، وَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ، وَهُوَ الَّذِي فِي غَايَةِ الِاخْتِصَارِ لِلسُّوسِيِّ.

وَقَالَ الْخُزَاعِيُّ وَالْأَهْوَازِيُّ وَمَكِّيٌّ وَابْنُ سُفْيَانَ وَالْهُذَلِيُّ: وَالتَّسْمِيَةُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو»[١].

وبعد أن ذكرْنا كلام الإمام ابن الجزري في النشر عن هذه الأوجه الخلافية، فلا بدَّ من الرجوع بعد ذلك إلى الكتب والطرق التي أسند منها الإمام ابن الجزري في النشر قراءة أبي عمرو، ثم نقارن بعد ذلك بين ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر، وبين ما وجدناه في هذه الكتب والطرق المسندة:

[١] النشر في القراءات العشر: (١ / ٢٦٠).

أولًا: الدوري عن أبي عمرو:

بالرجوع إلى الكتب المسندة في النشر عنه ، تبين أن الخلاف فيها كالتالي:

الوجه	الطرق
البسملة	الشاطبية، الكافي، الإعلان، الكامل، الهادي
السكت	الشاطبية، التيسير، المستنير، جامع البيان، تلخيص العبارات، الكافي، غاية الاختصار، جامع الخياط، كتابي أبي العز، التجريد عن الفارسي، روضة المعدل، التذكرة، الهادي،التبصرة، المبهج روضة المالكي، غاية ابن مهران، الإعلان ، طريق أبي معشر
الوصل	الشاطبية، المصباح، جامع البيان، التجريد عن عبد الباقي وابن نفيس ، العنوان، تلخيص الطبري، الإعلان، غاية الاختصار، غاية ابن مهران ، الكافي

تنبيه:

لم نذكر في هذا الجدول كل الكتب والطرق المسندة في النشر عن الدوري، بل بقي بعضُ الكتب والطرق التي لم نذكرها؛ لعدم معرفة مذهب أصحابها في هذا الخلاف، وهذه الكتب والطرق على ثلاثة أقسام، وهي:

القسم الأول: كتب مفقودة، لا ندري ما فيها من أوجه الخلاف، وهي:

(التذكار، المجتبى، القاصد، الجزء الأول من كفاية الست، كتابا ابن خيرون).

القسم الثاني: كتب لم نجد فيها هذا الخلاف، وهو كتاب: (السبعة).

القسم الثالث: طرق مسندة في النشر، لكنها لم تُسند من الكتب، وهي: (طريق السامري من قراءة الشاطبي على النفزي على ابن غلام الفرس على ابن شفيع على ابن سهل، على الطرسوسي على أبي أحمد السامري، طريق المجاهدي من قراءة الشاطبي على النفزي على ابن غلام الفرس على ابن الدُّوش وأبي داود على الداني على طاهر بن غلبون، طريق الكاتب من قراءة الداني على أبي الفتح على أبي محمد الكاتب).

♦ مقارنةٌ بين النشر وأصوله في عزو أوجه ما بين السورتين للدوري:

بعد أن ذكرنا عزوَ ابن الجزري في النشر لهذه الأوجه الثلاثة، وذكرنا كذلك ما وجدناه في هذه الكتب منها، بقي أن نقارن بين النشر وأصوله في هذا العزو:

أولًا: ذكر الإمام ابن الجزري الوصل لأبي عمرو من كتاب الوجيز لأبي عليٍّ الأهوازي، وهذا الكتاب ليس مُسندًا في النشر في قراءة أبي عمرو، فهو عنه ليس من طريق الطيبة، فلا يُرجع إليه، ولا يُعتمد عليه في العزو والتحريرات.

ثانيًا: قوله: « وَبِهِ - الوصل - قَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ الْفَارِسِيِّ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ ...»:

أي: أن الإمام الداني قرأ بوجه الوصل على شيخه عبد العزيز بن جعفرٍ الفارسي على أبي طاهرٍ البغدادي على ابن مجاهدٍ على أبي الزعراء.

وهذا هو طريق التيسير في رواية الدوري، وقد أسنده الإمام ابن الجزري في النشر من التيسير فقط، ولم يُسنده من طرق الإمام الداني في غير التيسير.

وصرَّح الإمامُ ابنُ الجزري بأنَّ الإمامَ الدانيَّ قرأ على شيخه الفارسي على أبي طاهر بالوصل ، ولكنَّ الذي نصَّ عليه الدانيُّ في الجامع هو أنَّ الفارسيَّ حدَّثه بذلك، فقال: «وحدَّثَني الفارسيُّ عن أبي طاهرٍ أن مذهب حمزة وأبي عمرو أن يصلا آخرَ السورةِ بأول السورة التي تليها».(الجامع : ١ / ٢٩٠).

ومعلومٌ أن هناك فرقًا كبيرًا بين التحديث والإخبار، وبين القراءة.

ثالثًا: قوله: « وَهُوَ طَرِيقُ أَبِي إِسْحَاقَ الطَّبَرِيِّ فِي الْمُسْتَنِيرِ وَغَيْرِهِ ...»:

طريقُ أبي إسحاقَ الطبريَّ ليس مُسندًا في النشر من المستنير في رواية الدوري.

رابعًا: ذكر الإمام ابن الجزري الأوجه الثلاثة من الكافي: وهذا ظاهر كلام ابن شريح في الكافي، إلا أن اختياره البسملة، كما ذكر في النشر.

خامسًا: قوله« وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي الشَّاطِبِيَّةِ ... »:

أي: أن الوصل هو أحد وجهي الشاطبية، ثم ذلك بعد ذلك الوجه الثاني منها، وهو السكت، فلم يذكر ابن الجزري من الشاطبية إلا هذين الوجهين، ولم يذكر وجه البسملة مطلقًا من الشاطبية لأبي عمرو، ولكنَّ الظاهر من كلام الإمام الشاطبي – والله أعلم – هو الأخذ بالأوجه الثلاثة، وذلك حيث قال:

١٠١ – وَوَصْلُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ وَصِلْ وَاسْكُتَنْ كُلٌّ جَلَايَاهُ حَصَّلَا

١٠٢ – وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبَّ وجْهٌ ذَكَرْتُهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلَا

فإذا لم نجعل في البيت الثاني رموزًا لأحد، فيكون في البسملة حينئذ خلاف لورش وأبي عمرو وابن عامر، وهذا الذي نصَّ عليه الإمام أبو شامة في شرحه

لهذا البيت، وذلك حيث قال:«فحاصل ما في هذا البيت أن الخلاف في البسملة مروي عن ابن عامر وورش وأبي عمرو، بل أكثر المصنفين لم يذكروا عن ابن عامر إلا البسملة، وقد ذكرنا عبارة المصنفين عنهم في ذلك في الشرح الكبير، فإذا قلنا لا يبسملون، فهل يصلون كحمزة أو يسكتون؟ لم يأت عنهم في ذلك نص، وذكر الشيوخ الوجهين لهم استحبابًا، وقد بسطنا الكلام في ذلك بسطا شافيا، ولم نجعل في هذا البيت رمزًا لأحد كما ذكر غيرنا ، فإنا إذا قلنا إن (كَلَّا حُب) رمز ابن عامر وأبي عمرو ، لزم من مفهوم ذلك أن يكون ورش عنه نص في التخيير، وليس كذلك ، بل لم يرد عنه نص في ذلك، وإن قلنا: إن (جيده) رمز ورش ، لزم أن يكون ابن عامر وأبو عمرو لم يرد عنهما خلاف في البسملة، وهو خلاف المنقول، فلهذا قلنا لا رمز في البيت أصلًا، والله أعلم».

لكن الإمام ابن الجزري لم يأخذ من الشاطبية بالأوجه الثلاثة إلا لورش فقط، وأخذ لأبي عمرو وابن عامر منها بوجهي السكت والوصل فقط، وبذلك أخذ المنصوري والإزميري والمتولي ؛ تبعًا للإمام ابن الجزري، وأخذ صاحب الفريدة بالأوجه الثلاثة من الشاطبية لأبي عمرو ابن عامر .

وعلى ذلك: يكون الإمام ابن الجزري جعل في البيت رموزًا للمذكورين، وبذلك أخذ بعض العلماء، وكلامُ الشاطبيِّ يحتمل ذلك أيضًا.

ولا تُردُّ هذه المسألة إلى التيسير؛ لأن التيسير فيه وجه واحد فقط، وهو السكت، فعلى كلا التوجيهين في كلام الشاطبي، يكون مخالفًا لما في التيسير.

سادسًا: قوله « وَهُوَ – الوصل – أَحَدُ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ فِي الْهِدَايَةِ »:

ذكر الإمام ابن الجزري الأوجه الثلاثة لأبي عمرو من كتاب الهداية للمهدوي، وهذا الكتاب ليس مُسندًا في النشر في قراءة أبي عمرو، فهو عنه ليس من طريق الطيبة، فلا يُرجع إليه، ولا يُعتمد عليه في العزو والتحريرات.

سابعًا: قوله « وَبِهِ – الوصل – قَطَعَ الْحَضْرَمِيُّ فِي الْمُفِيدِ لِلدُّورِيِّ عَنْهُ»:

ذكر الإمام ابن الجزري الوصل للدوري من كتاب المفيد للحضرمي، وهذا الكتاب ليس من أصول النشر مطلقًا، فلا يُرجع إليه، ولا يُعتمد عليه في العزو ولا في التحريرات مطلقًا.

ثامنًا: قوله« وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ...، وَتَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ »:

أي: أن أبا معشر الطبري قطع لأبي عمرو بالسكت بين السورتين، وهذا قد يخالف ظاهر كلام أبي معشر، حيث قال: « وقد جاء عن حمزة وأبي عمرو إخفاؤها عند رؤوس السور إلا الفاتحة، وجاء عنهما أيضًا: تركها عند رؤوس السور إلا الفاتحة». (التلخيص / ١٣٤).

فظاهر كلام أبي معشر هو الوصل لأبي عمرو وليس السكت؛ لأنه جَمَعَهُ مع حمزة في الموضعين ؛ أي: في الإخفاء والترك ، وليس لحمزة إلا الوصل ، ولا سكت له مطلقًا ، فعلم من ذلك أنه أراد بالترك : الوصل ، وليس السكت.

وإذا أُطلق الإخفاء – في كلامهم – كان المراد به الترك مطلقًا، لكن إذا ذُكر الإخفاءُ والتركُ معًا، كان المراد بالإخفاءِ الإسرارُ، وهذا مذهبٌ متروكٌ.

تاسعًا: قوله « وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ: صَاحِبُ ....، وَالْإِرْشَادِ لِابْنِ غَلْبُونَ »:

كتاب الإرشاد ليس مُسندًا في النشر في قراءة أبي عمرو، فهو عنه ليس من طريق الطيبة، فلا يُرجع إليه، ولا يُعتمد عليه في العزو والتحريرات.

عاشرًا: قوله « وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الدَّانِيُّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي الْفَتْحِ وَابْنِ خَاقَانَ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ التَّيْسِيرِ بِسِوَاهُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ »:

ذكر الإمام الداني في التيسير الوجهين: السكت، والوصل، ولكنه اختار السكت، مع أن الإمام الداني أسند رواية الدوري عن أبي عمرو على عبد العزيز ين جعفرٍ الفارسي على أبي طاهرٍ البغدادي ، وقد نص الإمامُ ابنُ الجزريِّ نفسُه على أن الإمام الدانيَّ قرأ بالوصل على عبد العزيز الفارسي على أبي طاهر البغدادي.

وهذا ذكره الإمام الداني في الجامع ولكن بالتحديث وليس بالقراءة.

وعلى ذلك: يكون طريق التيسير هو الوصل، وليس السكت، ومع ذلك نص الإمامُ ابنُ الجزريِّ صراحةً على أنه لا يؤخذ من التيسير – عند التحقيق– إلا بالسكت الذي هو خروج عن طريق التيسير.

ولعل ابن الجزري ذكر ذلك ؛ اتباعًا لاختيار الداني ؛ لأن الداني نصَّ في التيسير على اختيار السكت بين السورتين لورش وأبي عمرو وابن عامر ، فتابعه ابن الجزري على اختياره، وإن كان ذلك خروجًا عن طريقه.

فالتحقيق عند الإمام ابن الجزري هو متابعةُ الإمام الداني على اختياره، حتى وإن كان اختياره خارجًا عن طريق التيسير.

وفي هذا ردٌّ علي مَن يمنعون الأخذ بما خرج فيه الدانيُّ والشاطبيُّ عن طرقهما، فهذا الإمام المحقق العلامة ابن الجزري، لا يأخذ فقط باختيار الداني الذي خرج فيه عن طريقه، بل يجعل التحقيقَ في اتباع الداني على اختياره، حتى وإن كان ما اختاره الداني من غير طريق التيسير.

حادي عشر: قوله « وَقَالَ الْخُزَاعِيُّ وَالْأَهْوَازِيُّ وَمَكِّيٌّ وَابْنُ سُفْيَانَ وَالْهُذَلِيُّ: وَالتَّسْمِيَةُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو»:

أمَّا الخزاعيُّ: فهو صاحب المنتهى، وهو شيخُ شيخِ الهذلي، وكتاب المنتهى ليس من أصول النشر ، وإن كان ابن الجزري قد أسند بعض الطرق من طريق الخزاعي صاحب المنتهى، ولكنه لم يسندها من كتاب المنتهى للخزاعي، ولكنه أسندها من كتاب الكامل للهذلي بواسطة عبد الله بن شبيب.

وأما الأهوازيُّ: فهو أبو عليٍّ الأهوازيُّ صاحب كتاب الوجيز في القراءات الثمان، وهذا الكتاب من أصول النشر، ولكنه ليس مسندًا في النشر لأبي عمرو.

وأمَّا مكيٌّ، وابنُ سفيانَ، والهذليُّ: فقد ذكروا ذلك في كتبهم، ولكن ليس بنفس هذه العبارة التي ذكرها الإمام ابن الجزري.

ثاني عشر: سكت الإمام ابن الجزري عن مذهب كلٍّ من: (جامع الخياط، روضة المعدل، المبهج، غاية ابن مهران، المصباح، كتابي أبي العز):

وكلُّ هذه الكتب بالسكت بين السورتين وجهًا واحدًا، عدا غاية ابن مهران؛ لأن فيها السكت والوصل، وعدا المصباح؛ لأن فيه الوصل وجهًا واحدًا.

ثانيًا: السوسي عن أبي عمرو:

سبق وأن ذكرنا عزو الإمام ابن الجزري في النشر لأوجه ما بين السورتين لأبي عمرو عند الكلام عن الدوري، بقي أن نذكر ما وجدناه في الكتب المسندة في النشر عن السوسي في هذه الأوجه، وذلك على النحو التالي:

الوجه	الطرق
البسملة	الشاطبية، الكافي، التجريد عن الفارسي، الكامل عن الخزاعي، المستنير عن الخياط ، غاية الاختصار، جامع الخياط ، المصباح ، روضة المالكي ، كفاية أبي العز، المبهج
السكت	الشاطبية، التيسير، تلخيص العبارات، الكافي، روضة المعدل
الوصل	الشاطبية، الكافي ، العنوان ، المجتبى

❖ قال العلامة المنصوري في منظومته: (حل مجملات الطيبة):

٨٧- وٱلوصْلُ بيْن ٱلسُّورتيْن عنْ أبى عمْرٍو لِعنْوانٍ وجيزٍ ٱنْسِبِ
٨٨- وأحدُ ٱلوجْهيْن فى ٱلْجامع علىٰ ٱلْفارسى عنْ أبى طاهرٍ تَلا
٨٩- ولأبى إسْحاقَ وهْو ٱلطَّبرى وٱلْمسْتنيرِ لأبى طاهرِ
٩٠- كافٍ وشَاطبى وتجْريدٍ وعنْ عُبَيْدٍ باقٍ أخْذُهُ بهِ اقْترنْ
٩١- وأحدُ ٱلْوجوه فى ٱلْهدايةِ وهْو لدوريٍّ ٱلْمفيدِ ٱلْغايةِ
٩٢- وسكْتُ تلْخيصيْنِ وٱلتبْصرةِ إرْشادُ عبْدُ ٱلْمنْعمِ ٱلتَّذْكرةِ
٩٣- وهْو ٱلذى فى ٱلْمسْتنيرِ ٱلروْضةِ وللْعراقيّيْنَ غيْرُ مُثْبَتِ

٩٤-لابْنِ حَبَشٍ يَرْوِى عنِ ٱلسُّوسِيّ وهْو فى ٱلْكافى لبغْداديّ

٩٥- وهْو لحرْز وٱخْتيارُ ٱلدَّانى عنْ طاهرٍ وفارِسٍ خاقانِ

٩٦- وهْو لدوريّ بغايةٍ وفِى تجْريدِ فحامٍ لفارِسٍ قُفِى

٩٧- بسْملةٌ لِلْهادِيَيْنِ ٱلْكافِ وهْو ٱلذى ٱبْنُ حَبَشٍ يُوافِى

٩٨- وهْو فى ٱلْغايةِ لِلسُّوسيّ لأهْلِ بَصْرةٍ عنِ ٱلْبصْرِيّ

٩٩- نقْلُ ٱلْخزاعيّ وٱلاهْوازيّ كذا فتىٰ سُفيانَ معْ مَكيّ

♦ تنبيهات على عزو الإمام المنصوري رحمه الله:

أولًا: ذكر المنصوري الوصل بين السورتين لأبي عمرو من كتاب الوجيز؛ تبعًا للنشر، ولكن كتاب الوجيز ليس مُسندًا في النشر في قراءة أبي عمرو، فهو عنه ليس من طرق النشر، فلا يُرجع إليه ، ولا يُعتمد عليه في قراءة أبي عمرو.

ثانيًا: ذكر الوصل من طريق أبي إسحاق الطبري من المستنير؛ تبعًا لما في النشر ، و طريق أبي إسحاق الطبري ليس مُسندًا في النشر من المستنير في رواية الدوري، ولا في رواية السوسي، فهو عنه ليس من طرق النشر.

ثالثًا: ذكر الأوجه الثلاثة لأبي عمرو من كتاب الهداية للمهدوي ؛ تبعًا للنشر، وهذا الكتاب ليس مُسندًا في النشر في قراءة أبي عمرو.

رابعًا: ذكر الوصل من كتاب المفيد للدوري، والسكتَ من إرشاد أبي الطيب ؛ تبعًا للنشر، والكتابان ليسا مُسندين في النشر في قراءة أبي عمرو.

خامسًا: اعتمد المنصوري – على منهجه – في العزو على كتاب النشر فقط؛ لذا لم يستوف العزو، عزا إلى كتب غير مسندة، وقد سبق التنبيه على ذلك.

❖ قال العلامة الإزميري:

«وقرأ أبو عمرو بالبسملة والسكت من كتاب الهادي...، ورَوى الفارسيُّ السكتَ للدوري، والبسملةَ للسوسي، وعبدُ الباقي الوصلَ لأبي عمرو من التجريد ...». (تحرير النشر: ١٢٥).

أما كتاب الهادي: فهو مسند في النشر للدوري، وليس مسندًا للسوسي.

وأما طريق عبد الباقي من التجريد: فلم نجده في نسخ التجريد التي بين أيدينا، مع أن الإمام ابن الجزري نصَّ عليه في النشر.

لم يستوفِ الإزميري في تحرير النشر العزوَ في هذه الأوجه لأبي عمرو.

– ذكر الإزميري في البدائع للدوري البسملة والسكت من تلخيص الطبري ، وقال عن وجه البسملة: « وهو اختيار صاحب الكافي ، وتلخيص أبي معشر على ما وجدنا فيه»، وتابعه على ذلك المتولي في الروض النضير، وصاحب الفريدة كذلك[١]، وذكر منه الإمام ابن الجزري السكت فقط.

ووجه البسملة الذي ذكر الإزميري أنه وجده في تلخيص الطبري ليس للدوري ؛ لأن أبامعشر بعد أن ذكر مذهب حمزة وأباعمرو في إخفاء التسمية وتركها، قال:«الباقون يجهرون بها عند رؤوس السور فقط، وهو الاختيار».

[١] بدائع البرهان: (٩) ، الروض النضير: (١٨٥) ، فريدة الدهر: (١/ ١٧٨).

فيكون معنى كلامه – والله أعلم– أنه يختار البسملة التي هي مذهب القراء عدا حمزة وأباعمرو، وليس معنى كلامه أنه يختارها لجميع القراء بما فيهم حمزة وأبوعمرو؛ لأنه لم يذكر لهما إلَّا الإخفاء والترك ، فهو يختار – بصفة عامة – البسملة التي هي مذهب المسكوت عنهم على غيرها.

وهذا ما فهمه الإمام ابن الجزري؛ لأنه لم يذكر أن أبامعشر اختار البسملة لجميع القراء، في حين أنه ذكر أن البسملة هي اختيار صاحب الكافي.

وظاهر كلام أبي معشر هو الوصل لأبي عمرو ؛ لأنه ذكره مع حمزة.

– ذكر الإزميري في البدائع الأوجه الثلاثة للدوري من غاية الاختصار، وتابعه على ذلك المتولي في الروض النضير [١]:

وهذا ليس صوابًا ؛ لأن الذي نصَّ عليه أبو العلاء في الغاية للدوري هو السكت والوصل ، كما قال الإمام ابن الجزري في النشر.

– ذكر الإزميري في البدائع السكت بين السورتين من قراءة الداني على أبي الفتح وعلى أبي الحسن ، وتابعه على ذلك المتولي في الروض النضير [٢] :

فأما طريق الداني عن أبي الفتح فهو كذلك، وأما طريق الداني عن أبي الحسن، فليس مسندًا في النشر عن الدوري، فهو عنه ليس من طريق الطيبة.

---

[١] بدائع البرهان: (٩) ، الروض النضير: (١٨٥).

[٢] بدائع البرهان: (٩) ، الروض النضير: (١٨٥).

=

- ذكر الإزميري في البدائع الوصل للسوسي من المصباح ، وتابعه على ذلك المتولي، وكذا صاحب الفريدة [١] :

وهذا ليس صوابًا؛ لأن المصباح فيه للسوسي البسملة وجهًا واحدًا.

❖ تعقيبات على عزو صاحب الفريدة رحمه الله:

أولًا: ذكر السكت بين السورتين من كتاب التجريد من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي، وعلى ابن نفيس:

وهذا فيه نظر؛ لأن ابن الفحام ذكرالوصل في التجريد فقال« فروى الفارسي عن حمزة والدوري عن اليزيدي وصل السورة بالسورة إلا أن الدوري يسكت بين السورتين سكتة خفيفة...وقال عبد الباقي كذلك عن حمزة وأبي عمرو..».

ففهم صاحب الفريدة من ذلك أن عبد الباقي روى عن حمزة والدوري مثل الفارسي تمامًا؛ أي : بالوصل لحمزة، والسكت للدوري.

لكنَّ الذي فهمه الإمام ابن الجزري من ذلك أن عبد الباقي روى الوصل عن حمزة والدوري على سواء، وليس على التفصيل الذي عند الفارسي، وهذا ما نصَّ عليه ابن الجزري في النشر، والإزميري في تحرير النشر.

ثانيًا: ذكر صاحب الفريدة للدوري من الإعلان السكت بين السورتين:

وذكر الصفراوي في الإعلان البسملة والسكت والوصل.

---

[١] بدائع البرهان: (٩) ، الروض النضير: (١٨٥) ، فريدة الدهر: (١/ ١٦٨).

طرق البسملة والسكت والوصل لابن عامر

سبق وأن ذكرنا أن الإمام المتولي لم يذكر في نظمه: (عزو الطرقِ) طرقَ البسملة والسكت والوصل لابن عامر، وكذلك في الروض النضير أيضًا لم يتكلم عن هذه الأوجه في بابها ، إلا أنه ذكرها مجملة مختصرة وهو يتكلم عن تحرير الغنة مع أوجه ما بين السورتين.

وعلى ذلك: لا بدَّ من الرجوع إلى النشر وأصوله؛ لمعرفة طرق هذه الأوجه لابن عامر، ثم بعد ذلك نقارن بين ما في النشر وأصوله.

قال الإمام ابن الجزري: « وَأَمَّا ابْنُ عَامِرٍ: فَقَطَعَ لَهُ بِالْوَصْلِ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْكَافِي وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ وَالتَّبْصِرَةِ وَابْنَا غَلْبُونٍ، وَاخْتِيَارُ الدَّانِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الْتيسِيرِ بِسِوَاهُ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْآخَرُ فِي الشَّاطِبِيَّةِ، وَقَطَعَ لَهُ بِالْبَسْمَلَةِ صَاحِبُ الْعُنْوَانِ وَصَاحِبُ التَّجْرِيدِ، وَجَمِيعُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْآخَرُ فِي الْكَافِي، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى الْفَارِسِيِّ وَأَبِي الْفَتْحِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرِ الْمَالِكِيُّ فِي الرَّوْضَةِ سِوَاهُ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْكَامِلِ».

وبعد أن ذكرْنا كلام الإمام ابن الجزري في النشر عن هذه الأوجه الخلافية ، فلا بدَّ من الرجوع بعد ذلك إلى الكتب والطرق التي أسند منها الإمام ابن

الجزري في النشر قراءة ابن عامر، ثم نقارن بعد ذلك بين ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر، وبين ما وجدناه في هذه الكتب والطرق المسندة :

أولًا: طريق الحلواني عن هشام:

بالرجوع إلى الكتب المسندة في النشر من طريق الحلواني عن هشام ، تبين أن الخلاف فيها على النحو التالي:

الوجه	الطرق
البسملة	الشاطبية، الكافي، روضة المعدل، الكامل، كفاية أبي العز، المبهج الإعلان ، العنوان ، المجتبى ، التجريد عن الفارسي ، المصباح ، تلخيص الطبري
السكت	الشاطبية، التيسير عن أبي الفتح ، تلخيص العبارات، الإعلان
الوصل	الشاطبية ، الكافي ، الإعلان

تنبيه:

لم نذكر في هذا الجدول كل الكتب والطرق المسندة في النشر عن الحلواني، بل بقي بعضُ الكتب والطرق التي لم نذكرها؛ لعدم معرفة مذهب أصحابها في هذا الخلاف، وهذه الكتب والطرق على ثلاثة أقسام، وهي:

القسم الأول: كتب مفقودة، لا ندري ما فيها من أوجه الخلاف، وهي: (المجتبى ، القاصد).

القسم الثاني: كتب لم نجد فيها هذا الخلاف، وهو كتاب: (السبعة).

القسم الثالث: طرق مسندة في النشر، لكن لم نجدها في الكتب، وهي:

(طريق الداني من قراءته على عبد العزيز الفارسي على أبي طاهرٍ البغدادي عن النقاش عن الجمال عن الحلواني، طريق أبي الكرم من قراءته على الشَّريف أبي الفضل على الكارزيني على الشنبوذي على الرازي على الجمال على الحلواني)

ثانيًا: طريق الداجوني عن هشام:

بالرجوع إلى الكتب المسندة في النشر من طريق الداجوني عن هشام ، تبين أن الخلاف فيها على النحو التالي:

الوجه	الطرق
البسملة	جامع الخياط ، المستنير ، روضة المالكي، الكافي، التجريد عن المالكي، كفاية أبي العز، غاية الاختصار، روضة المعدل، الكامل ، الإعلان، المصباح، المبهج
السكت	الإعلان
الوصل	الكافي ، الإعلان

ثالثًا: طريق النقاش عن الأخفش:

بالرجوع إلى الكتب المسندة في النشر من طريق النقاش عن الأخفش ، تبين أن الخلاف فيها على النحو التالي:

الوجه	الطرق
البسملة	الشاطبية، التجريد عن الفارسي والمالكي، روضة المالكي، غاية الاختصار، جامع الخياط، المستنير، كتابي أبي العز، الكامل، المصباح، تلخيص الطبري
السكت	الشاطبية، التيسير عن الفارسي، تلخيص العبارات
الوصل	الشاطبية

تنبيه:

- بقي من طرق النقاش مما لم نذكره في هذا الجدول، كتابا: (التذكار لابن شيطا، الإرشاد الكبير لأبي العز - إن صحَّ ذلك عنه -) لأنهما مفقودان ، ولا نعلم مذهبهما إلا بعزو ابن الجزري إليهما، وقد سكت عنهما في النشر.

- بقي كذلك بعض الطرق التي أسندها في النشر في طرق النقاش، ولكنه لم يسندها من الكتب، وهي: (طريق ابن الجزري إلى أبي الحسين الخشاب عن الحمامي عن النقاش، طريق ابن الجزري إلى أبي اليُمن الكِندي عن الحمامي عن النقاش).

- بقي كذلك : طريق الواعظ من كتابي أبي العز؛ حيث أسند ابن الجزري هذا الطريق من هذين الكتابين، ولم نجده فيهما.

رابعًا: طريق ابن الأخرم عن الأخفش:

بالرجوع إلى الكتب المسندة في النشر من طريق ابن الأخرم عن الأخفش ، تبين أن الخلاف فيها على النحو التالي:

الوجه	الطرق
البسملة	من قراءة الداني على أبي الحسن ، المبهج، غاية الاختصار، الكامل، الوجيز ، غاية ابن مهران
السكت	تلخيص العبارات، التبصرة، الهادي، التذكرة، من قراءة الداني على أبي الحسن
الوصل	من قراءة الداني على أبي الحسن ، الهادي، الهداية

تنبيه:

- بقي من الطرق المسندة في النشر عن ابن الأخرم، ولكن لم تُسند من الكتب: (طريقُ ابن الجزري إلى أبي عبدالله القزويني عن الداراني عن ابن الأخرم).

خامسًا: طريق الصوري عن ابن ذكوان:

بالرجوع إلى الكتب المسندة في النشر من طريق الصوري ، تبين أن الخلاف فيها على النحو التالي:

الوجه	الطرق
البسملة	من رواية الداني عن البغدادي ، المبهج، روضة المالكي، غاية الاختصار، جامع الخياط، المستنير، كتابي أبي العز، جامع الفارسي، الكامل، المصباح، تلخيص الطبري
السكت	لم يرد عنه السكت
الوصل	لم يرد عنه الوصل

♦ مقارنةٌ بين النشر وأصوله في عزو أوجه ما بين السورتين للدوري:

بعد أن ذكرنا عزوَ ابن الجزري في النشر لهذه الأوجه الثلاثة لابن عامر، وذكرنا أيضًا ما وجدناه في الكتب منها، بقي أن نقارن بين النشر وأصوله في هذا العزو:

أولًا: ذكر الإمام ابن الجزري الوصل لابن عامر من كتاب الهداية للمهدوي ، وكتاب الهداية مسندٌ في النشر في طريق ابن الأخرم عن الأخفش فقط.

وكتاب الهداية مفقود، ولا نعلم مذهبه إلا بعزو الإمام ابن الجزري إليه، وقد نصَّ ابن الجزري على ذلك في النشر والتقريب والفوائد المجمعة.

ولم يتعرض المهدوي إلى ذلك في شرح الهداية وأصول القراءات، ولكن أخذنا منه بالوصل لابن الأخرم ؛ اعتمادًا على الإمام ابن الجزري في النشر.

ثانيًا: ذكر الإمام ابن الجزري لابن عامرٍ الوصلَ والبسملةَ من كتاب الكافي، وهذا ظاهر ما ذكره ابن شريح في الكافي: "واختَلف القراءُ في قراءة ورش وأبي عمرو وابن عامر، فبعضُهم أخذ لهم بالفصل، وبعضٌ تركه " (الكافي / ٢٠٢).

أي ترك الفصل بالبسملة، فعبارة:«وبعضٌ تركه»، تحتمل السكت والوصل؛ لأنه لم ينصَّ على وجهٍ معينٍ لمن ترك الفصل، ولكن حملناها على الوصل دون السكت؛ لأنه نصَّ بعد ذلك على السكت لأبي عمرو فقط، وهذا ما فهمه الإمامُ ابن الجزري من ظاهر كلامه؛ لذا ذكر له الوصل فقط، وذكر له البسملة أيضًا من قول ابن شريح بعد ذلك:«واختياري الأخذُ لجماعة القراء إلا حمزةَ بالفصل بها بين كل سورتين...، وبه قرأتُ على أكثرَ مَن قرأتُ عليه».

فنصَّ ابنُ شريح على أنه اختار البسملة لجميع القراء عدا حمزة، لكنَّ اختيارَه لا يَمنع من الأخذ بوجه الوصل الذي ذكره قبل ذلك.

ثالثًا: قوله «وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ ...»:

لم يحدد الإمام ابن الجزري أي التلخيص يريد ، ولعله أراد تلخيص العبارات؛ لأن تلخيص أبي معشر فيه البسملة، وتلخيص العبارات فيه السكت.

وفي بعض النسخ بالتثنية: (صاحبا التلخيص)، ويؤيد ذلك ما في التقريب، حيث قال عن وجه السكت:«ولابن عامرٍ في التلخيصين...». (التقريب: ١/ ٢١٢).

ولكن هذا صحيح بالنسبة لتلخيص العبارات، أما تلخيص الطبري فلا يصحُّ ذلك منه؛ لأن فيه البسملة وجهًا واحدًا.

رابعًا: قوله «وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ وَالتَّبْصِرَةِ ...»:

ذكر الإمام ابن الجزري السكت لابن عامر من كتاب التبصرة لمكي، وكتاب التبصرة مسندٌ في النشر في طريق ابن الأخرم عن الأخفش فقط.

خامسًا: قوله «وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ ... وَابْنَا غَلْبُونٍ...»:

وابنا غلبون ، هما: أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون صاحب كتاب الإرشاد، وابنه أبو الحسن طاهر بن غلبون صاحب كتاب التذكرة ، فأما أبوالطيب : فليس مسندًا في النشر في قراءة ابن عامر مطلقًا، وأما أبو الحسن: فهو مسند في النشر في طريق ابن الأخرم فقط.

سادسًا:قوله «وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ ...، وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الْتيسِيرِ بِسِوَاهُ »:

ذكر الإمام الداني في التيسير الوجهين: السكت، والوصل، ولكنه اختار السكت، مع أن الإمام الداني أسند رواية ابن ذكوان على عبد العزيز ين جعفرٍ الفارسي على أبي طاهرٍ البغدادي ، وقد نص الإمامُ الدانيُّ في الجامع على أنه قرأ على الفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بالبسملة، وهذا هو طريق التيسير في رواية ابن ذكوان، فطريق التيسير هو البسملة وليس السكت، ومع ذلك نص الإمامُ ابنُ الجزريِّ صراحةً على أنه لا يؤخذ من التيسير إلا بالسكت الذي هو خروج عن طريق التيسير.

ولعل ابن الجزري ذكر ذلك ؛ اتباعًا لاختيار الداني ؛ لأن الداني نصَّ في التيسير على اختيار السكت بين السورتين لورش وأبي عمرو وابن عامر ، فتابعه ابن الجزري على اختياره، وإن كان ذلك خروجًا عن طريقه.

سابعًا: قوله «وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ ...، وَهُوَ الْوَجْهُ الْآخَرُ فِي الشَّاطِبِيَّةِ »:

لم يذكر الإمام ابن الجزري من الشاطبية إلا السكت والوصل، ولم يذكر وجه البسملة مطلقًا من الشاطبية لابن عامر، وبذلك أخذ المنصوري والإزميري

والمتولي ؛ تبعًا للإمام ابن الجزري، ولكنَّ الظاهر من كلام الإمام الشاطبي – والله أعلم – هو الأخذ بالأوجه الثلاثة، وبذلك أخذ صاحب الفريدة.

ولو اقتصرنا على وجهي السكت والوصل فقط من الشاطبية ؛ اتباعًا للإمام ابن الجزري ، لكان أولَى وأفضل.

ثامنًا: قوله « وَقَطَعَ لَهُ بِالْبَسْمَلَةِ صَاحِبُ الْعُنْوَانِ »:

كتاب العنوان ليس مسندًا في النشر لابن عامر إلا من طريق الحلواني فقط.

تاسعًا: قوله « وَبِهِ – البسملة – قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى الْفَارِسِيِّ وَأَبِي الْفَتْحِ »:

لم يسندِ ابنُ الجزري طريقَ الدانيِّ عن الفارسي وأبي الفتح إلا من كتاب التيسير فقط، وذلك من طريق الحلواني والنقاش، وفي التيسير السكت، وليس البسملة.

عاشرًا : لم يستوفِ الإمام ابن الجزري العزو إلى جميع الطرق والكتب المسندة في النشر في قراءة ابن عامر؛ لذلك سكت عن هذه الكتب: (روضة المعدل، كفاية أبي العز، المبهج ، الإعلان ، المجتبى ، المصباح ، تلخيص الطبري ، الإعلان، جامع الخياط ، المستنير ، غاية الاختصار ، إرشاد أبي العز، الوجيز، غاية ابن مهران، الهادي، جامع الفارسي، القاصد، التذكار).

وقد سبق بيانُ مذهبِ أصحاب هذه الكتب إلا كتابَيْ: (المجتبى، القاصد) فهما مفقودان ، ولا نعلم مذهب أصحابهما.

❖ تعقيبات على عزو بعض المحررين:

قال الشيخ المنصوري رحمه الله:

١٠٠- ولِٱبْنِ عامرٍ اتَّصَالُ السُّورَةِ خِلَافُ كافِي وهْوَ فِي ٱلْهِدَايَةِ
١٠١- وٱلْحِرْزِ، وٱلسَّكْتُ ٱخْتيارُ ٱلدَّانى علىٰ أبِي ٱلْحَسَنِ ذُو رُجْحَانِ
١٠٢- ولِأَبِي ٱلطَّيبِ وٱلتَّبْصِرةِ وصَاحِبِ التَّلْخِيصِ شَاطِبِيَّةِ
١٠٣- بِسْملةُ ٱلْعُنْوانِ وٱلتَّجْرِيدِ وهْو لِرَوضَةٍ بِلا مَزِيدِ
١٠٤- لكاملٍ وهْوَ عنِ ٱلدَّانِّي علىٰ أبِي ٱلْفَتْحِ وفارسِيّ
١٠٥- وهْوَ مذْهبُ ٱلْعِرَاقِيِّينَ وصاحِبُ ٱلْكافِي لهُ أُبِينَا

أولًا: ذكر المنصوريُّ الوصلَ لابن عامرٍ من الهداية، والكافي والشاطبية في أحد وجهيهما، وسكت عن بقية كتب الوصل؛ اعتمادًا على الإمام ابن الجزري في النشر، وقد سبق بيانُ ذلك.

ثانيًا: ذكر المنصوري أن السكت بين السورتين هو اختيار الإمام الداني في قراءة ابن عامر، وبه قرأ على شيخه أبي الحسن.

وقد نصَّ الإمام الداني في التيسير على اختيار السكت لورش وأبي عمرو وابن عامر ، وقراءة ابن عامر مسندةٌ في التيسير من رواية ابن ذكوان من قراءة الداني على عبدالعزيز بن جعفر الفارسي، وفي رواية هشام على أبي الفتح فارس ، وقد نصَّ في الجامع على أنه قرأ على الفارسي وأبي الفتح بالتسمية، وعلى أبي

الحسن بغير تسمية – وذكر ابن الجزري ذلك في النشر أيضًا – ولكن طريق أبي الحسن ليس مسندًا في التيسير في قراءة ابن عامر.

وعلى ذلك : يكون وجه ترك التسمية (السكت) من التيسير ، ومن قراءة الداني على أبي الحسن، ليس من طرق التيسير، ولكنَّ الإمام المنصوري تبع الإمام ابنَ الجزري على ذلك ، وهذا هو منهجه دائمًا.

ثالثًا: ذكر الشيخ المنصوري السكت لابن عامر من طريق أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون صاحب الإرشاد؛ تبعًا للإمام ابن الجزري، وقد ذكرنا أن أبا الطيب صاحب الإرشاد ليس مسندًا في النشر في قراءة ابن عامر.

رابعًا: لم يستوفِ الشيخ المنصوري العزو إلى طرق ابن عامر في البسملة، وكذلك السكت والوصل؛ تبعًا للإمام ابن الجزري في النشر.

تعقيب على عزو صاحب الفريدة:

أولًا: ذكر صاحب الفريدة للحلواني من الإعلان البسملة، وقال: « ويُحتمل الوصل كما في البدائع ... » (الفريدة : ١ / ٢٧٦).

والذي نصَّ عليه الصفراوي في الإعلان هو الأوجه الثلاثة لابن عامر على ما وجدنا فيه. (الإعلان / ١٣٦).

ثانيًا: ذكر صاحب الفريدة للنقاش عن الأخفش من التيسير: البسملة من قراءة الداني على الفارسي، والسكتَ كذلك. (الفريدة : ١ / ٣١٢).

وهذا صحيح بالنسبة لطريق التيسير في رواية ابن ذكوان؛ أي: بالبسملة من قراءة الداني على الفارسي، ولكنَّ الإمام الداني اختار في التيسير وجه الإسكان فقط، وقد تابعه ابن الجزري على ذلك ثم قال:«وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الْتيسِيرِ بِسِوَاهُ».

فالأَولى – والله أعلم – عدم الأخذ من التيسير إلا بوجه السكت فقط؛ تبعًا للإمام الداني وابن الجزري.

طرق البسملة والسكت والوصل ليعقوب

سبق وأن ذكرنا أن الإمام المتولي لم يذكر في نظمه: (عزو الطرقِ) طرقَ البسملة والسكت والوصل ليعقوب، وكذلك في الروض النضير أيضًا لم يتكلم عن هذه الأوجه في بابها ، إلا أنه ذكرها مجملة مختصرة وهو يتكلم عن تحرير الغنة مع أوجه ما بين السورتين.

وعلى ذلك: لا بدَّ من الرجوع إلى النشر وأصوله؛ لمعرفة طرق هذه الأوجه ليعقوب، ثم بعد ذلك نقارن بين ما في النشر وأصوله.

قال الإمام ابن الجزري: « وَأَمَّا يَعْقُوبُ: فَقَطَعَ لَهُ بِالْوَصْلِ صَاحِبُ غَايَةِ الِاخْتِصَارِ، وَقَطَعَ لَهُ بِالسَّكْتِ صَاحِبُ الْمُسْتَنِيرِ وَالْإِرْشَادِ وَالْكِفَايَةِ، وَسَائِرُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَقَطَعَ لَهُ بِالْبَسْمَلَةِ صَاحِبُ التَّذْكِرَةِ، وَالدَّانِيُّ وَابْنُ الْفَحَّامِ وَابْنُ شُرَيْحٍ وَصَاحِبُ الْوَجِيزِ وَالْكَامِلِ».

وبعد أن ذكرْنا كلام الإمام ابن الجزري في النشر عن هذه الأوجه الخلافية ، فلا بدَّ من الرجوع بعد ذلك إلى الكتب والطرق المُسندة في النشر في قراءة يعقوب، ثم نقارن بعد ذلك بين ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر، وبين ما وجدناه في هذه الكتب والطرق المسندة :

أولًا: رواية رويس عن يعقوب:

بالرجوع إلى الكتب المسندة في النشر في رواية رويس ، تبين أن الخلاف فيها على النحو التالي:

الوجه	الطرق
البسملة	الكامل، تلخيص الطبري، غاية ابن مهران، التذكرة
السكت	مفردة ابن الفحام عن الفارسي والمالكي، جامع الفارسي، روضة المالكي، كتابي أبي العز، المستنير، المصباح، المبهج
الوصل	غاية الاختصار، جامع الخياط

تنبيه:

لم نذكر في هذا الجدول كل الكتب والطرق المسندة في النشر عن رويس، بل بقي بعضُ الكتب والطرق التي لم نذكرها؛ لعدم معرفة مذهب أصحابها في هذا الخلاف، وهذه الكتب والطرق على ثلاثة أقسام، وهي:

القسم الأول: كتب مفقودة، لا ندري ما فيها من أوجه الخلاف، وهي: (التذكار، الموضح والمفتاح لابن خيرون).

القسم الثاني: طرق أسندها ابن الجزري في النشر في رواية رويس، ولكن لم نجدها في الكتب، وهي: طريق الجوهري عن التمار عن رويس ، من طريقين:

الأول: من قراءة الداني على أبي الحسن على عليٍّ بن محمدٍ البصري.

الثاني: من قراءة الداني على أبي الفتح على عبد الباقي بن الحسن على أبي الحسن البغدادي، فهذان الطريقان أسندهما ابن الجزري في رواية رويس من طريق الجوهري عن التمار عنه، ولكنَّ ابن الجزري لم يصرِّح بهذين الطريقين من مفردة يعقوب للداني، وليس للداني – فيما أعلم – كتاب في قراءة يعقوب إلا هذه المفردة، ولكن بعد الرجوع إليها لم نجد فيها هذين الطريقين ، وفيها طريق واحد فقط لرويس ، وهو من قراءة الداني على أبي الفتح على السامري على التمار على رويس ، وهذا الطريق لم يسنده ابن الجزري في النشر من طريق الداني ، مع أنه أعلى إسنادًا من الطريقين الآخرين.

ويُحتملُ سقوطُ هذين الطريقين من نسخة المفردة التي بين أيدينا، ويؤيد ذلك أن الإزميري ذكر في تحريرالنشر هذين الطريقين ، فقال :«وليس في التذكرة ولا مفردة يعقوب للداني من طريق الطيبة سوى طريق الجوهري عن التمار عن رويس ، وسوى طريق المعدل عن ابن وهب عن روح » .[١]

فنص الإمام الإزميري على أن طريق الجوهري عن التمار موجود في كتاب المفردة للداني ، وطريق الجوهري هو الطريق الذي منه الطريقان المسندان .

وكتاب مفردة يعقوب للداني كان عند الإمام الإزميري ، كما ذكر ذلك محققوا كتابه تحرير النشر ، فقد تكون النسخة التي عند الإزميري فيها هذان الطريقان .

---

[١] – تحرير النشر : (٢٨٤) .

وقد يكون الإمام الإزميري اعتمد على كتاب النشر في ذكر هذين الطريقين من المفردة للداني ، ولكن الأصل عند الإزميري أنه لا يعزو شيئًا في كتابه تحرير النشر إلا إذا اطلع على الكتاب بنفسه .

وعلى ما في المفردة يكون طريق رويس من طريق الداني إنما هو عن السامري عن التمار ، وعلى ما في النشر يكون طريق الداني عن الجوهري عن التمار .

فلو وجدنا الإمام الداني ذكر الجوهري أثناء ذكره لأوجه الخلاف ، فيكون هذا دليلا على سقوط هذا الطريق من النسخة التي بين أيدينا .

ثانيًا : رواية روح عن يعقوب :

بالرجوع إلى الكتب المسندة في النشر في رواية روح ، تبين أن الخلاف فيها على النحو التالي:

الوجه	الطرق
البسملة	مفردة الداني عن أبي الحسن ، الكامل، تلخيص الطبري، غاية ابن مهران، التذكرة
السكت	مفردة ابن الفحام عن الفارسي والمالكي، جامع الفارسي، روضة المالكي، كتابي أبي العز، المستنير، المصباح، المبهج
الوصل	غاية الاختصار، جامع الخياط

تنبيه:

لم نذكر في هذا الجدول كل الكتب المسندة في النشر عن روح، بل بقي بعضُ الكتب المفقودة التي لا نعرف مذهب أصحابها في هذا الخلاف؛ لذا لم نذكرْها، وهي:(التذكار، الموضح والمفتاح لابن خيرون).

♦ مقارنةٌ بين النشر وأصوله في عزو أوجه ما بين السورتين ليعقوب:

بعد أن ذكرنا عزوَ ابن الجزري في النشر لهذه الأوجه الثلاثة ليعقوب، وذكرنا أيضًا ما وجدناه في الكتب منها، بقي أن نقارن بين النشر وأصوله في هذا العزو:

أولًا: ذكر الإمام ابن الجزري الوصلَ ليعقوب من غاية الاختصار فقط، وقال في التقريب:«والوصل ليعقوب في غاية الاختصار وغيرها».

وبعد الرجوع إلى الكتب المسندة في النشر عن يعقوب وجدنا الوصل له من كتابَيْ (غاية الاختصار، جامع الخياط).

ثانيًا: ذكر الإمام ابن الجزري السكتَ ليعقوب من المستنير وكتابي أبي العز، ولسائر العراقيين.

وبعد الرجوع إلى كتب أصول النشر وجدنا السكت ليعقوب أيضًا من: (مفردة ابن الفحام من قراءته على الفارسي والمالكي، جامع الفارسي، روضة المالكي، المصباح، المبهج).

وكلُّ هؤلاء عراقيون، كما ذكر ابنُ الجزري، إلا أنه ذكرهم إجمالًا.

ثالثًا: ذكر الإمام ابن الجزري البسملةَ ليعقوبَ من طريق ابن الفحام.

ولكن إذا رجعنا إلى كتاب مفردة يعقوب لابن الفحام، سنجد أنه قد نصَّ على البسملة لغير رويس وروح، فقال:« رَوى الوليدُ الفصلَ بالتسمية بين السور إلا بين القرينتين، ورَوى روحٌ ورويسٌ الفصل بين السور بسكتة خفيفة».

فنصَّ ابنُ الفحامِ ليعقوبَ على البسملة والسكت ، ولكنَّ البسملة من رواية الوليد بن حسان عنه، والسكتَ من رواية رويس وروح، وهؤلاء الثلاثة من تلاميذ الإمام يعقوب ومن رواته ، إلا أن رواية الوليد ليس رواية متواترة؛ لأن الإمام ابن الجزري لم يعتمد هذه الرواية عن يعقوب في النشر والطيبة ، ولا في التحبير والدرة بعد ذلك، فهي معدودةٌ اليوم من الروايات الشاذة.

وعلى ذلك: يكون المأخوذ به ليعقوب من مفردة ابن الفحام – من طرق النشر – هو السكت وجهًا واحدًا.

رابعًا: ذكر الإمام ابن الجزري البسملة ليعقوبَ من طريق ابن شرح.

معلوم أن الإمام ابن شريح هو صاحب كتاب الكافي في القراءات السبع، وليس في هذا الكتاب قراءة يعقوب أصلًا، ولكن لابن شريح كتابٌ في قراءة يعقوب، لكن هو في حكم المفقود؛ لأنه ليس بين أيدينا، وهذا الكتاب ليس مُسندًا في النشر في قراءة يعقوب مطلقًا، فهو عنه ليس من طرق النشر.

خامسًا: ذكر الإمام ابن الجزري البسملة ليعقوبَ لصاحب الوجيز.

وصاحب الوجيز، هو: أبو عليٍّ الأهوازيُّ، وكتاب الوجيز هو في القراءات الثمان؛ أي: فيه قراءة يعقوب، ولكنها من الوجيز ليست من طريق الطيبة.

سادسًا: لم يستوفِ الإمام ابن الجزري العزوَ إلى جميع الكتب المسندة في النشر في قراءة يعقوب، بل سكت عن : (تلخيص الطبري، غاية ابن مهران) والكتابان مسندان في النشر في رواية رويس وروح، ومذهبهما البسملة على ما وجدنا فيهما.

❖ تعقيبات على عزو بعض المحررين:

قال الشيخ المنصوري رحمه الله:

١٠٦- يعقوبُ غايةُ اختصارٍ واصلُ وسكتُه أهلُ العراق ناقلُ

١٠٧- بسملةُ الكافي الوجيزِ الكاملِ تذكرةٍ ولابن فحامِ انقُلِ

– ذكر الشيخ المنصوري الوصل ليعقوب من كتاب غاية الاختصار فقط؛ تبعًا لابن الجزري، ولقد نصَّ على الوصل ليعقوب ابنُ فارسٍ في جامعه.

– عزا الشيخ المنصوري وجه السكت ليعقوب للعراقيين ؛ تبعًا لكتاب النشر، ولكن ابن الجزري في النشر نصَّ على المستنير وكتابَيْ أبي العز، ولم ينصَّ المنصوري عليهم، وإنما اعتمد على العزو الإجمالي فقط.

– عزا ابن الجزري وجه البسملة ليعقوب لابن شريح، ولكنَّ المنصوري قيد ذلك بكتاب الكافي لابن شريح، وهذا ليس صوابًا؛ لأن كتاب الكافي في القراءات السبع ، وليس فيه قراءة يعقوب أصلًا.

فالصواب أن يُنسب ذلك لابن شريح مطلقًا، ولا يُنسب إلى كتابه الكافي.

- ذكر الشيخ المنصوري البسملة ليعقوب من كتاب الوجيز لأبي عليٍّ الأهوازي ، وهذا الكتاب ليس مُسندًا في النشر في قراءة يعقوب.

- ذكر الشيخ المنصوري البسملة ليعقوب من طريق ابن الفحام؛ أي: من كتابه المفردة؛ تبعًا لكتاب النشر، وهذا ليس صوابًا، وقد سبق التنبيه على ذلك.

- لم يستوفِ الشيخ المنصوري عزو وجه البسملة إلى طرقها ليعقوب؛ تبعًا للنشر، قد استوفينا ذلك بفضل الله تعالى.

- ذكر الإمام الإزميري في تحرير النشر ليعقوب السكت من كتابَيْ المصباح، ومفردة ابن الفحام، ولم يتعرض لوجه البسملة والوصل مطلقًا، ثم إنه لم يستوف العزو في وجه السكت [١] .

- ذكر العلامة الإزميري في البدائع ليعقوب البسملة مع التكبير من كتاب غاية الاختصار ، وهذا غيرصحيح؛ لأن الغاية ليس فيها التكبير العام مطلقًا، ولم ينسبه ابن الجزري إلى غاية أبي العلاء، وإنما نسبه إلى أبي العلاء نفسه، وليس فيها كذلك بسملة ليعقوب، بل فيها الوصل ليعقوب وجهًا واحدًا، وهذا ما نصَّ عليه الإمام ابن الجزري في النشر.

- ذكر العلامة الإزميري في البدائع ليعقوب السكت من غاية ابن مهران، وهذا غير صحيح؛ لأن الذي نصَّ عليه ابن مهران في غايته ليعقوب هو البسملة.

---

[١] تحرير النشر: (٢٨٦).